

الهدف الإنمائي للألفية رقم ٨

الإنجاز فيما يتعلق بالشراكة العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

تقرير عام ٢٠٠٨ لفرقة العمل
المعنية بالقصور في تحقيق
الأهداف الإنمائية للألفية



الأمم المتحدة



أعد هذا التقرير من قبل فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي شكلها الأمين العام من أجل تحسين رصد الهدف الإنمائي للألفية رقم ٨ من خلال توسيع نطاق التنسيق فيما بين الوكالات. وهناك تمثيل لما يزيد عن ٢٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة في فرقة العمل هذه، مما يتضمن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلاً عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بدور الوكالتين الرائدتين في تنسيق أعمال فرقة العمل. وقد ترأس فرقة العمل السيد آد ميلكيرت، المدير المعاون للبرنامج الإنمائي، كما قام بالتنسيق السيد روب فوس، المدير بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

قائمة الوكالات بفرقة العمل

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة
صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكة الدولية	إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة
مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة	اللجنة الاقتصادية لأوروبا
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	صندوق النقد الدولي
صندوق الأمم المتحدة للسكان	الاتحاد الدولي للاتصالات
معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
جامعة الأمم المتحدة، المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية	مفوضية حقوق الإنسان
برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
البنك الدولي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
منظمة التجارة العالمية	

الهدف الإنمائي للألفية رقم ٨

الإنجاز فيما يتعلق بالشراكة العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

تقرير عام ٢٠٠٨ لفرقة العمل المعنية بالقصور
في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية



الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٨

صور الغلاف

على اليمين: من صور الأمم المتحدة
على اليسار (من أعلى): Saurabh Mittal © 2005, courtesy of Photoshare
على اليسار (من أسفل): من صور الأمم المتحدة

من منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع: A.08.I.17

ISBN 978-92-1-600021-9

حقوق الطبع © محفوظة للأمم المتحدة، ٢٠٠٨

جميع الحقوق محفوظة

تصدير

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وبمؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة، وافق زعماء العالم على مجموعة من الأهداف والغايات المحددة زمنياً والقابلة للقياس فيما يتصل بمكافحة الفقر والجوع والمرض والامية والتدهور البيئي والتمييز ضد المرأة، مع وضع هذه الأهداف وتلك الغايات في صميم البرنامج العالمي. وأكد زعماء العالم مراراً أنهم ملتزمون بهذه المقاصد، إلى جانب دعم شراكة عالمية من شأنها أن تحسّن معيشة السكان الفقراء على الصعيد العالمي خلال فترة زمنية تبلغ مدتها جيلاً واحداً.

ولقد اجتزنا اليوم منتصف الفترة الواقعة بين اعتماد الأهداف ذات الصلة والموعد المتوخى المتمثل في عام ٢٠١٥. وقد تحقق بعض من التقدم، وإن كانت هناك حاجة للاضطلاع بالكثير في معظم أنحاء العالم. وفيما يتعلق بالهدف الثامن — الذي يتضمن تهيئة شراكة عالمية من أجل التنمية — أعلنت الدول الأعضاء أنها ملتزمة على نحو محدد بالتركيز بصفة خاصة على التجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية والدين الخارجي والأدوية الضرورية والتكنولوجيا. وهذه الخطوات تتسم بالأهمية في حد ذاتها، كما أنها ستوفر مع ذلك دعماً بالغ الأهمية في ميدان بلوغ الأهداف الأخرى.

وثمة عدد من العمليات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة تتولى تفصي ما إذا كانت الأهداف من الأول إلى السابع يجري الوفاء بها على الصعيدين العالمي والوطني. ولقد تبين مع ذلك أن هناك مزيداً من الصعوبة فيما يتصل بتقييم ما إذا كانت الشراكة العالمية من أجل التنمية ماضية في طريقها، وما إذا كان ثمة تحقيق للالتزامات الدولية. ولهذا السبب قُمتُ في عام ٢٠٠٧ بتشكيل فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بهدف تجميع كافة المعلومات المتاحة بشأن الإنجازات المتصلة بهذه الالتزامات.

ومن الواضح من هذا التقرير الأول لفرقة العمل أنه قد تحقق تقدم ما في العديد من الجبهات، ولكن الإنجاز المتصل بالالتزامات لم يكن كافياً، كما أنه قد تأخر عن مواعده. وليس من الممكن أن يتحقق مستقبل مشترك للجميع دون الاضطلاع على الصعيد العالمي بإجراءات متناسقة وشراكات متينة. وفي منتصف أعمالنا من أجل الوفاء بالموعد النهائي في عام ٢٠١٥، لا بد لجميع الشركاء أن يسارعوا إلى بذل الجهود اللازمة من أجل تحقيق ما سبق أن أعلنوه من وعود.



بان كي - مون

الأمين العام للأمم المتحدة

المحتويات

الصفحة

موجز تنفيذي

ز	المساعدة الإنمائية الرسمية
ط	الوصول للأسواق (التجارة)
ي	القدرة على تحمل الديون
ل	الوصول إلى الأدوية الضرورية بتكلفة ميسرة
م	الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة

مقدمة

١	الشراكة العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
---	---

المساعدة الإنمائية الرسمية

٦	الثغرة القائمة فيما يتصل بالوفاء بهدف الأمم المتحدة البالغ ٠,٧ في المائة
٨	التحدي المتمثل في مضاعفة المعونة المقدمة لأفريقيا
٩	تقديم المعونة لأقل البلدان نمواً
١٠	تقديم المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
١٠	رصد المساعدة للخدمات الاجتماعية الأساسية
١٣	زيادة دور المانحين غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والمصادر الخاصة
١٤	تحسين فعالية المعونة
١٤	عدم تقييد المعونة
١٤	التقدم المحرز في تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة
١٧	هل الشراكة العالمية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية في طريقها إلى الظهور؟

الوصول للأسواق (التجارة)

٢١	المقاصد التجارية في الهدف الإنمائي للألفية رقم ٨
٢١	تزايد الوصول بدون رسوم جمركية لأسواق البلدان المتقدمة النمو
	تحقيص التعريفات الجمركية على صادرات البلدان النامية من المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس
٢٢	الإعانات الزراعية في البلدان ذات الدخل المرتفع
٢٣	المعونة لصالح التجارة

الصفحة

٢٦	هل يجري الوفاء بالوعد المتصل بتعزيز الشراكة العالمية؟
٢٦	خفض التعريفات الجمركية القسوى والمتصاعدة
٢٧	توسيع نطاق تجارة البلدان النامية
	حدوث تقدم أقل شأنًا من حيث تغلغل الصادرات، وذلك من جانب أقل
٢٧	البلدان نمواً.
٢٨	تركيز صادرات البلدان النامية

القدرة على تحمل الديون

٣١	تخفيف عبء الدين في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون . .
٣٢	تخفيف الديون الذي قدّم بالفعل
٣٣	هبوط أعباء خدمة الدين.
٣٤	هل من مزيد من الموارد من أجل النفقات الاجتماعية؟
٣٤	استدامة تخفيف الديون
٣٧	فيما وراء مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٣٨	هل تصلح الشراكة العالمية لجعل البلدان النامية قادرة على تحمل ديونها؟ . . .

الوصول إلى الأدوية الضرورية بتكلفة ميسرة

٤٠	تغطية البلدان بقائمة وطنية مستكملة حديثاً للأدوية الضرورية.
٤٠	مدى توفر الأدوية الضرورية
٤١	نفقات القطاع العام على المستحضرات الصيدلانية
٤٣	تحديد أسعار الأدوية الضرورية
٤٦	سياسات إحلال الأدوية الرديفة
٤٧	التسليم بالأدوية والتكنولوجيات الضرورية في الدساتير الوطنية
٤٧	السياسات الوطنية المتعلقة بالأدوية والمستكملة حديثاً
٤٨	نحو شراكة عالمية معززة لتحسين الوصول للأدوية الضرورية بتكلفة ميسرة. .

الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة

٥١	الزيادة السريعة في تغطية السكان بالوصول إلى الهواتف المحمولة.
٥٤	الفجوة الرقمية في استخدام الإنترنت
	محدودية وصول البلدان الفقيرة للإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٥٤	بشكل عام
٥٥	الشراكات العامة/الخاصة أم المخصصة؟
٥٨	ضرورة تعزيز الشراكة العالمية المتعلقة بالوصول إلى التكنولوجيا الجديدة . . .

موجز تنفيذي

قامت فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتقييم الالتزامات العالمية الواردة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية التي حظيت بتصديق الحكومات في شتى المناسبات الدولية التي تلت مؤتمر قمة الألفية. وقد أكد إعلان الألفية أن ثمة حاجة إلى شراكات عالمية معززة في مجال التنمية من أجل تهيئة تلك البيئة المؤاتية اللازمة لتعجيل التقدم فيما يتصل بالحد من الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وضمان حماية البيئة، على النحو المحدد في الأهداف الإنمائية للألفية.

وتتمثل الرسالة الرئيسية لهذا التقرير في أنه قد تحقق بعض التقدم على جهات عديدة، ومع هذا، فإنه لا تزال هناك أوجه قصور كبيرة فيما يتصل بالإنجاز اللازم بشأن الالتزامات العالمية على أصعدة المعونة، والتجارة، وتخفيف الديون، والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة، والحصول على الأدوية الضرورية بأسعار ميسورة. وضعف الاقتصاد العالمي والارتفاع الحاد في أسعار الأدوية والطاقة يهددان بعكس اتجاه بعض التقدم الذي سبق إحرازه في مجال التنمية البشرية. يختلف أبعادها. وثمة حاجة إلى شراكات عالمية معززة من أجل تجنب انتكاس التقدم الذي تحقق بالفعل حتى اليوم. وأثناء العد التنازلي حتى عام ٢٠١٥، توجد ضرورة للقيام باستجابات عاجلة من أجل سد ثغرات التنفيذ القائمة بهدف الوفاء بالوعود التي أعلنت لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

المساعدة الإنمائية الرسمية

إن ثمة ثغرة كبيرة من ثغرات الإنجاز فيما يتصل بالوفاء بالالتزامات المعلنة بشأن تحقيق ما ترمي إليه الأهداف الإنمائية للألفية من معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً وتقديم مزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل البلدان الملتزمة بالحد من الفقر.

وقد كانت ثمة نكسة لتلك الجهود المبذولة لزيادة هذه المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي عام ٢٠٠٧، كانت البلدان التي بلغت أو تجاوزت هدف الأمم المتحدة، الذي يتمثل في ٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، قاصرة على الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا. أما متوسط الجهود التي بذلتها البلدان أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعددها ٢٢ بلداً، فإنه لم يصل إلا إلى ٠,٤٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وعند ترجيح ذلك مع حجم اقتصادات هذه البلدان، يلاحظ، مع هذا، أن مجموع تدفقات المعونة الصافية المقدمة من أعضاء اللجنة لا يمثل سوى ٠,٢٨ في المائة من مجموع دخلها القومي. وكذلك كانت المساعدة المالية المقدمة لأقل البلدان نمواً دون الالتزامات المعلنة. وبالإضافة إلى البلدان السالفة الذكر، كانت آيرلندا وبلجيكا والمملكة المتحدة هي البلدان الوحيدة التي وفّت بالهدف المتعلق بتزويد أقل البلدان نمواً بمعونة لا تقل عن ٠,١٥ - ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي؛ أما ذلك المتوسط المتعلق بكافة بلدان لجنة المساعدة الإنمائية فإنه لم يكن سوى ٠,٠٩ في المائة. وكان ثمة ترايد مطرد في تدفقات المعونة منذ عام ١٩٩٧، حيث بلغت هذه التدفقات ذروتها في عام ٢٠٠٥ ووصلت إلى ١٠٧ بليون دولار، وذلك بدافع من تخفيف الدين الاستثنائي في هذا العام. ومنذ ذلك الوقت، هبطت المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية (بالأسعار الثابتة) بنسبة ٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦، كما هبطت بنسبة أخرى تبلغ ٨,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧. وبصرف النظر عن تخفيف أعباء الديون والمعونة الإنسانية، يراعى أن الدعم المقدم للبرامج الإنمائية الأساسية قد زاد بنسبة تتجاوز ٥٠ في المائة (بالأسعار الثابتة) منذ ما كان عليه

من حد أدنى في عام ١٩٩٧، كما أنه قد زاد بما يقرب من ٣٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠ - الذي صدر فيه إعلان الألفية - ولكن معدل هذه الزيادة قد هبط بشكل حاد منذ عام ٢٠٠٥. ويمثل إعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥ أقصى جهد شامل تم بذله حتى اليوم من أجل تحسين تنسيق وتوفيق المعونة حسب الأولويات الوطنية. وكان ثمة تقدم بطيء في الوفاء بأهداف باريس المتعلقة بعام ٢٠١٠ والتي سبق وضعها في عام ٢٠٠٥. وسوف يفضي منتدى أكرا الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، الذي سينعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، إلى إتاحة الفرصة لتعجيل الجهود المبذولة من أجل تحسين إمكانية التنبؤ بالمعونة وتقليل تجزئة هذه المعونة وتخفيض تكاليف القيام بها لدى إدارة مواردها. وهناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم فيما يتصل بتقليص مستوى المعونة المقيدة بشراء سلع وخدمات في البلدان المانحة، وتحسين توفيق تدفقات المعونة مع الأولويات الوطنية، مما يوسع بالتالي من الساحة السياسية المتاحة للبلدان كي تحدد ما لديها من أولويات إنمائية.

وفي السنوات الأخيرة، كانت ثمة زيادة في مدى توفير الموارد المالية المتعلقة بالتنمية، وذلك من جانب المانحين غير المنتمين للجنة المساعدة الإنمائية والبلدان الإنمائية المانحة والصناديق الخاصة. والسجلات الجزئية للمساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية المقدمة من البلدان غير الأعضاء في اللجنة تتضمن تقديرات بأنه قد حدثت زيادة (بالأسعار الثابتة) من مستوى ١,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى مستوى ٥,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٦. وسوف يتعين بذل جهود إضافية بهدف تحسين الحوار والتنسيق مع هذه الجهات المعنية الجديدة من أجل تجنب وقوع مزيد من تجزئة المعونة وإطراد ارتفاع تكاليف القيام بها فيما بين البلدان المستقبلة.

وثغرات التنفيذ الراهنة فيما يتصل بإنجاز تدفقات المعونة وبطء التقدم في مجال تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل تحذيرات مبكرة من احتمال عدم الوفاء بالأهداف العالمية في نطاق الإطار الزمني المحدد في خطة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والمؤكد من قبل الدول الأعضاء في مؤتمرات القمة والمنتدى الدولية اللاحقة. وهناك حاجة إلى العمل بشكل عاجل من أجل وضع تدفقات المعونة في مسارها الصحيح بهدف مساندة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من ١ إلى ٧.

يتطلب التقدم العاجل في هذا الشأن إجراءات واضحة تتضمن ما يلي:

- ينبغي للمانحين أن يزيدوا من تدفقات المعونة بمقدار ١٨ بليون دولار (بمعدلات الصرف السارية في تموز/يوليه ٢٠٠٨) سنوياً فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ من أجل مساندة برامج التنمية الأساسية بغية الوفاء بالأهداف المتفق عليها بحلول عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠٠٧، كانت المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية تقل بما يزيد عن ١٠ بليون دولار بالقياس إلى ذلك الهدف المنشود الذي كان يرجى التوصل إليه دون عائق؛
- وبغية تهيئة مسار طيّح نحو الوصول إلى الزيادة المتزم بها في التدفقات السنوية للمساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، يجب على المانحين أن يخصصوا مبلغاً إضافياً يصل إلى ٦,٤ بليون دولار كل عام بأسعار عام ٢٠٠٥ الثابتة من أجل هذه المنطقة (أو ٧,٣ بليون دولار سنوياً وفق معدلات الصرف المعمول بها في تموز/يوليه ٢٠٠٨)؛
- وحتى في حالة الوفاء بالالتزامات المتصلة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية الموفرة لأفريقيا، يلاحظ أنه ستكون هناك حاجة إلى الاضطلاع بزيادات إضافية في هذه المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً (التي يوجد كثير

منها في أفريقيا). ولا بد من زيادة التدفق السنوي الإجمالي المتعلق بأقل البلدان نمواً بمتوسط يبلغ ٨,٨ بليون دولار (بمعدلات صرف تموز/يوليه ٢٠٠٨) فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ من أجل تحقيق ذلك الهدف المتمثل في ٠,١٥ - ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لكل من المانحين؛

- والجهات المانحة، بما فيها الجهات المانحة الناشئة، والبلدان المستقبلة بحاجة إلى التعجيل بالتقدم فيما يتصل بتوفيق المعونة، والاضطلاع بالتنسيق اللازم والإدارة الرامية إلى تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة على صعيد موارد المعونة، فضلاً عن تحسين الحوار مع الجهات المانحة غير المنتمئة للجنة المساعدة الإنمائية بغية الالتزام بهذه المبادئ.

الوصول للأسواق (التجارة)

لم يتحقق إلا تقدم بطيء فقط فيما يتصل بالوفاء بمقصد الأهداف الإنمائية للألفية الذي يرمي إلى المضي في هئية نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والاستناد إلى القواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز، مع تزويد صادرات أقل البلدان نمواً بإمكانية الوصول بدون تعريفات جمركية وبدون حصص. ويتمثل أحد أهداف جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، التي شرع فيها في عام ٢٠٠١، في معالجة احتياجات البلدان النامية وفقاً "لخطة للتنمية". وبعد سبع سنوات، يلاحظ أن الفشل في عقد جولة إنمائية يشكل أكبر ثغرة من ثغرات التنفيذ في ميدان التجارة، وفي محيط الهدف الإنمائي للألفية رقم ٨ كما قد يقال. ولا بد من إعادة توجيه الجهود الدولية نحو إكمال هذه الجولة وفقاً لمرماها الأصلي الذي يتضمن اتسامها بالتركيز على التنمية، مما يعنى بالتالي إفادتها لأفقر البلدان بصفة خاصة. وهذا يقضي بجعل أولوية الوصول إلى الأسواق من نصيب البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً، مع الإبقاء على المرونة اللازمة بالنسبة للبلدان النامية حتى تستطيع مساندة التنوع الاقتصادي وتوليد العمالة وتوفير الأمن الغذائي.

ومن المحتم أن يذلل مزيد من الجهود لمعالجة نتائج تدهور وصول أقل البلدان نمواً إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو على نحو تفضيلي، من خلال تيسير قواعد المنشأ الشديدة التقييد، وضمان تغطية جميع المنتجات، وتناول سائر العوائق المتصلة بجانب الطلب. وثمة حاجة إلى تقدم عاجل من أجل تحقيق ذلك الهدف المحدد لأقل البلدان نمواً، والذي يتضمن زيادة حصة هذه البلدان من الصادرات المعفاة من الرسوم والموجهة لأسواق البلدان المتقدمة النمو، وذلك بنسبة ٩٧ في المائة بدلاً من المستوى الحالي البالغ ٧٩ في المائة.

وعلى الدول الأعضاء أن تعلن التزامات أكثر وضوحاً وقوة بغية توسيع نطاق موارد المعونة من أجل التجارة لمساعدة البلدان الأكثر فقراً في تحقيق إمكاناتها الإنتاجية والتصديرية ومساندة جهودها المبذولة لتهيئة عمالة منتجة. ومن الحري بمبالغ موارد المعونة من أجل التجارة وتخصيصاتها أن تكون أكثر توافقاً مع الاحتياجات القطرية المحددة. ومن شأن الجهود المماثلة الرامية إلى الإسراع في تطبيق الإطار المتكامل المعزز أن تسهل من دمج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وذلك من خلال زيادة وصولها إلى الأموال في سياق مبادرة المعونة مقابل التجارة.

وظهور تحديات جديدة كبيرة، مع ارتفاع أسعار الأغذية وتأثير ذلك على الفقر والجوع، قد أعطى زحماً إضافياً لمسألة التسليم بإخفاقات السياسات السابقة في كفالة الأمن الغذائي على الصعيدين الوطني والعالمي، كما أنه قد سلط الضوء على ضرورة زيادة الاستثمارات في

بغية تحسين وصول البلدان النامية للأسواق، يتعين على المجتمع الدولي أن يقوم بما يلي:

- مضاعفة الجهود المبذولة من أجل جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، مع إعادة التركيز على تلك العناصر التي يمكن لها أن تجعل منها جولة "إنمائية"؛
- كفالة إفضاء الشراكات الاقتصادية الثنائية والإقليمية المستقبلية إلى تمكين صادرات البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق ودخولها على نحو حقيقي، وجعل هذه الشراكات بمثابة نقاط "انطلاق" نحو إبرام اتفاقات متعددة الأطراف، بدلاً من أن تكون مجرد بدائل؛
- توفير الأولوية اللازمة للتجارة وصلاتها بالتنمية والحد من الفقر في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛
- القيام على نحو كبير بتقليل التعريفات الجمركية وتصاعدها، التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس الواردة من البلدان النامية؛
- التعجيل بتخفيض الإعانات المحلية والتصديرية المتصلة بالإنتاج الزراعي في البلدان المتقدمة النمو؛
- الإسراع إلى تقييم الاحتياجات الإقليمية والقطرية من المعونة مقابل التجارة، مع التأكد من أن إجمالي الموارد والمخصصات المتاحة يفي بهذه الاحتياجات؛
- زيادة الجهود المبذولة لتحقيق التشغيل التام للإطار المتكامل المعزز.

التنمية الزراعية بالبلدان النامية، مع القيام في نفس الوقت بإزالة التشوهات السوقية في الأسواق الزراعية باقتصادات البلدان المتقدمة النمو.

القدرة على تحمل الديون

كان ثمة تقدم كبير فيما يتصل بالوفاء بالهدف الإنمائي للألفية الذي يتضمن تناول مشاكل الدين بالبلدان النامية على نحو شامل، وإن كان يلزم الاضطلاع بجهود إضافية حتى يتسم هذا التقدم بالاستدامة. وينبغي أيضاً أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتخفيف عبء الدين الذي تحمله تلك البلدان التي لم تستفد بعد من مبادرات تخفيف الديون الحالية.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، كانت هناك ٢٣ بلداً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، البالغ عددها ٤١، قد وصلت إلى نقطة الإكمال في سياق المبادرة المعززة المتعلقة بديون تلك البلدان. ولا تزال هناك عشرة بلدان تحتاز مرحلة مؤقتة تتراوح بين اتخاذ القرار ونقطة الإكمال؛ وثمة ثمانية بلدان أخرى قد تعد مؤهلة فيما يتصل بهذه المبادرة وقد ترغب في الاستفادة منها. أما البلدان التي تجاوزت نقطة الإكمال فإلها تصبح بالتالي مؤهلة لمزيد من تخفيف الديون بموجب المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين.

وقد أفضى إلغاء الديون المستحقة على أشد البلدان فقراً، إلى جانب ارتفاع أسعار السلع الأساسية وقوة النمو على الصعيد العالمي، إلى المساعدة في تخفيض نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الصادرات إلى مستوى ٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦ فيما يتصل بكافة البلدان النامية. ومن المتوقع لهذه النسبة أن تنخفض إلى حد ٣ في المائة في عام ٢٠٠٧، مما يتيح بالتالي هئية بيئة مؤاتية للاستثمار والانتعاش. ومع هذا، فإن تضاؤل النمو الدينامي في الاقتصاد العالمي في المستقبل

القريب قد يعكس هذا الاتجاه. وفي السنوات الأخيرة، يراعى أن ثمة عدداً كبيراً من البلدان التي سبق لها أن استفادت من تخفيف عبء الديون تتعرض اليوم لتدهور مؤشراتهما المتعلقة بالضعف إزاء هذه الديون، مما يرجع جزئياً إلى أنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال تمويل التنمية. وثمة واحد وعشرون بلداً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (ومنها ١٤ بلداً قد بلغت نقطة الإكمال) تعد مكنتفة باحتمالات، تتراوح بين المتوسطة والعالية، فيما يتصل بالعودة إلى الوقوع تحت وطأة الديون. وهناك عشرة بلدان من هذه البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وغالبيتها لم تصل بعد إلى نقطة الإكمال، تعتبر في الوقت الراهن رازحة بالفعل تحت وطأة تلك الديون.

والجهات الدائنة الرسمية والخاصة، وغير المنتمة لنادي باريس، كانت مقصرة في الوفاء بكامل حصتها في تخفيف عبء الدين في سياق البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد أفضت ضالة مشاركة هذه الجهات الدائنة إلى تقويض مبدأ التساوي في تقاسم الأعباء الذي تستند إليه المبادرة المعززة المتعلقة بديون هذه البلدان الفقيرة.

ولم يكن هناك بلوغ كامل لذلك الهدف الإنمائي للألفية الذي يتطلب القيام على نحو شامل بتناول مشاكل ديون البلدان النامية. وعلى الرغم من تخفيف دين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والاضطلاع بالمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والزيادات المناظرة في النفقات الاجتماعية، فإن هناك بلداناً نامية كثيرة لا تزال تنفق على خدمة الدين أكثر من إنفاقها على التعليم العام أو الصحة العامة. وفي عام ٢٠٠٦، كانت نفقات عشرة بلدان نامية في مجال خدمة الدين تزيد عن نفقاتها فيما يتصل بالتعليم العام، كما أن خدمة الدين في ٥٢ بلداً كانت تتجاوز ميزانية الصحة العامة. ومن الواجب أن تتاح للبلدان الضعيفة موارد إضافية بشروط تساهلية، كما يتعين بذل جهود جديدة لتخفيف أعباء ديون البلدان التي لا تشكل جزءاً من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما يتضمن إنشاء آلية مستقلة للتحكيم في مجال الديون من أجل البلدان التي تعاني بشدة من وطأة هذه الديون.

وينبغي للإطار المتعلق بتقييم القدرة على تحمل الديون أن يظل قيد الاستعراض. والمستويات المنخفضة للديون ذاتها قد تكون متعذرة التحمل في حالة مزاحمة خدمة الدين للنفقات العامة المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. وثمة حاجة إلى مساعدة تقنية مستمرة وتنسيق متزايد من أجل دعم البلدان في مجال تعزيز قدراتها على إدارة الديون.

تشمل الإجراءات المحددة التي من شأنها أن تحسن من تمكن البلدان من تحمل الديون الخارجية ما يلي:

- تعبئة مزيد من موارد المانحين من أجل تيسير تخفيف عبء الدين في بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي لم تصل بعد إلى نقطة الإكمال؛
- تشجيع الجهات الدائنة الرسمية الثنائية والخاصة، التي لا تنتمي لنادي باريس، على القيام بشكل عادل بتخفيف حدة الدين بشروط مماثلة للشروط المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون فيما يتصل بتلك الديون المستحقة والمستوفية لشروط الأهلية؛
- الاستمرار في استعراض وصقل إطار القدرة على تحمل الديون المستخدم في الوقت الراهن؛
- تحديد عملية مستقلة ومنظمة لإعادة هيكلة الدين من أجل البلدان التي لا تعد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي تزرح تحت وطأة هذه الديون.

الوصول إلى الأدوية الضرورية بتكلفة ميسرة

أفضى الهدف الإنمائي للألفية، الذي يرمي إلى القيام بالتعاون مع شركات الأدوية بتحقيق الوصول للأدوية الضرورية بتكلفة ميسرة في البلدان النامية، إلى المساهمة في تعبئة الموارد وتحسين التنسيق من أجل زيادة الوصول إلى الأدوية ووسائل العلاج الضرورية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل بالكثير من البلدان. وهناك نقص كبير مع هذا فيما يتعلق بالوصول إلى الأدوية الضرورية في البلدان النامية. والصعوبة في تقدير التقدم المحرز فيما يتصل بالوفاء بهذا الالتزام تتضمن الافتقار إلى هدف محدد كمياً. والجهود المبذولة في هذا السبيل سوف تحسّن من المساءلة في ميدان الإجراءات الشاملة المتخذة لتوسيع نطاق الوصول للأدوية الضرورية بأسعار ميسورة. والمعلومات المتاحة في عدد من البلدان تشير إلى وجود ثغرات كبيرة على صعيد توفر الأدوية بكل من القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى وجود اختلافات كبيرة في الأسعار - مما يتجاوز إلى حد بعيد تلك الأسعار المرجعية الدولية - التي تجعل الأدوية الضرورية سهلة المنال بالنسبة للفقراء من السكان. والتقديرات الجديدة توضح أن توفر الأدوية الضرورية بالقطاع العام لا يغطي سوى ثلث احتياجات السكان، في حين أن توفرها في القطاع الخاص يشمل ثلثي هذه الاحتياجات. والأسعار التي يدفعها السكان للحصول على الأدوية الرديئة الأقل ثمناً تتراوح بين ٢,٥ و ٦,٥ من أضعاف الأسعار المرجعية الدولية في القطاعين العام والخاص، على التوالي. وبعض البلدان

يتطلب التقدم المعجل اتخاذ إجراءات أشد حدة على الصعيدين الوطني والعالمي في عدد من المجالات، مما يتضمن:

على الصعيد الوطني:

- إلغاء الضرائب والرسوم على الأدوية الضرورية؛
- تحديث السياسة الوطنية المتعلقة بالأدوية؛
- تحديث السياسة الوطنية المتعلقة بالأدوية، وكذلك قائمة الأدوية الضرورية؛
- اتباع سياسات تتعلق بإحلال الأدوية الرديئة فيما يتصل بالأدوية الضرورية؛
- التماس طرق لتخفيض الزيادات السعرية الخاصة بالتجارة والتوزيع في مجال أثمان الأدوية الضرورية؛
- كفالة التوفير المناسب للأدوية الضرورية في مرافق الرعاية الصحية العامة؛
- القيام على نحو منتظم برصد أسعار الأدوية ومدى توفرها.

وعلى الصعيد العالمي:

- تشجيع شركات الأدوية على تطبيق ممارسات سعرية تفاضلية من أجل تخفيض أثمان الأدوية الضرورية في البلدان النامية التي لا تتوفر فيها أدوية مناظرة رديئة؛
- تعزيز تشجيع إنتاج الأدوية الرديئة، وإزالة العوائق التي تعترض سبيل تناولها؛
- زيادة التمويل المرصود لأعمال البحث والتطوير في مجال الأدوية ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، مما يتضمن أشكال الجرعات الخاصة بالأطفال والأمراض الأكثر تعرضاً للإهمال.

النامية يتسم بحسن توفر الأدوية وانخفاض أسعارها، مما يوضح أن ثمة إمكانية لتحسين الوصول إلى الأدوية الضرورية بأسعار ميسورة على نحو أكيد.

الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة

إن مقصد الأهداف الإنمائية للألفية من شأنه أن يتيح فوائد التكنولوجيات الجديدة ولا سيما في مجال المعلومات والاتصالات، بالتعاون مع القطاع الخاص، مما شهد تقدماً سريعاً في سد الثغرة المتعلقة بقطاع الهواتف المحمولة، وإن كانت لا تزال هناك ثغرات أخرى كبيرة فيما يتصل بتحسين الوصول إلى التكنولوجيات الرئيسية التي تعتبر ضرورية لزيادة الإنتاجية ومساندة النمو الاقتصادي وتحسين توفير الخدمات في مجالات من قبيل الصحة والتعليم (والوصول الواسع النطاق للإنترنت يعد مثلاً طيباً في هذا الشأن).

وثمة صعوبة في تقدير التقدم المحرز على هذا الصعيد تتضمن الافتقار إلى أهداف رقمية بشأن الإنجاز فيما يتصل بالالتزامات العالمية. وقد شهدت البلدان النامية تزايداً ملموساً في مجال الهواتف المحمولة والحواسيب، ومع هذا، فإن الفجوة الرقمية المتعلقة بالوصول إلى التكنولوجيات الحديثة مستمرة في الاتساع، وذلك فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأوجه النقص القائمة في المقومات التكميلية، من قبيل محدودية تغطية الإمدادات الكهربائية بأشد البلدان النامية فقراً، تحول دون تغلغل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بمزيد من السرعة.

والقضايا التي ظهرت مؤخراً في ميدان التنمية تتطلب التزامات أشد قوة وتعاوناً إنمائياً أيضاً. والأزمات الغذائية الأحيرة وتحديات تغيّر المناخ التي تواجه البلدان النامية تقتضي الأخذ بنهج أكثر مرونة من أجل التعجيل بنقل التكنولوجيات في ميدان التنمية الزراعية وتحسين الوصول للأدوية الضرورية والتكيف مع التغيرات المناخية.

تتضمن الإجراءات المطلوبة لتوسيع نطاق الوصول إلى التكنولوجيات المتعلقة بالتنمية ما يلي:

- صوغ استراتيجيات وطنية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات تكون متميزة بالتوافق مع استراتيجيات التنمية الأوسع نطاقاً؛
- إضفاء مزيد من المرونة على حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة من أجل الإسراع بنشر التكنولوجيات المتعلقة بالتنمية في البلدان النامية، بما في ذلك تلك التكنولوجيات المتصلة بالطاقة المتجددة والتكيف إزاء تغيّر المناخ؛
- زيادة الجهود المبذولة من أجل توسيع نطاق كل من الهياكل الأساسية الرئيسية (من قبيل الإمدادات الكهربائية) والهياكل الأساسية الميسرة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل؛
- تهيئة حوافز للقطاع الخاص حتى يأتي بتكنولوجيات لها شأنها بالنسبة للسكان في البلدان المنخفضة الدخل، مما يشمل أيضاً تلك التكنولوجيات التي تتعرض لقضايا التكيف إزاء تغيّر المناخ والطاقة المتجددة؛
- تطبيق الممارسات التسعيرية التفاضلية على نحو أوسع نطاقاً من أجل تخفيض تكاليف التكنولوجيات الأساسية في البلدان النامية حتى يصبح الوصول إلى هذه التكنولوجيات ميسوراً للجميع.

مقدمة

الشراكة العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

في بداية ألفية جديدة، أعلن زعماء العالم التزامهم بتوطيد شراكة عالمية لتحسين حياة الفقراء بكافة أنحاء العالم خلال فترة حياة جيل واحد، من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٥. وتشكل الأهداف الإنمائية للألفية جزءاً من جدول أعمال التنمية الدولية للأمم المتحدة. ويشمل جدول الأعمال هذا أهدافاً كمية لتحسين النتائج في ميادين الحد من الفقر والصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين وحماية البيئة، وذلك من خلال الاضطلاع بشراكات أكثر قوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، إلى جانب شراكات أشد متانة فيما بين البلدان النامية ذاتها، فضلاً عن شراكات أخرى مع مساهمة نشطة من قبل القطاع الخاص.

وقد أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية، بعد ثماني سنوات من اعتمادها، بمثابة منصة لحفز الجهود الدولية من أجل الحد من الفقر والجوع والنهوض بخطة التنمية البشرية بكافة البلدان. ومع هذا، فإن التقدم المحرز في مجال بلوغ هذه الأهداف لم يكن متساوياً، سواء من بلد لآخر أم بداخل البلدان. وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث توجد أضخم التحديات الإنمائية، تعثرها أكبر الثغرات. وفي البلدان ذات الدخل المتوسط، يلاحظ أن هناك تحلف أيضاً لدى قاطني المناطق الريفية والفئات المستبعدة تقليدياً.

ويتوقف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على السياسات الحكومية ومدى مشاركة القطاع الخاص. ومع هذا، فإن السياق الدولي يضطلع بدور حاسم فيما يتصل بتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية. وعلى صعيد الهدف ٨ من إطار هذه الأهداف، يراعى أن الدول الأعضاء قد أعلنت التزامات محددة لتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية في ميادين المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والدين الخارجي والأدوية الضرورية والتكنولوجيا. ومن الحري بهذه الشراكات المعززة أن توفر دعماً حاسماً من أجل بلوغ سائر الأهداف الإنمائية. وقد قامت الحكومات بالتصديق على الأهداف العالمية ذات الصلة في شتى المؤتمرات الدولية التي أعقبت مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٠: الشروع في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية (٢٠٠١)، ومؤتمر القمة العالمي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (٢٠٠١)، وخطة عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً (٢٠٠١)، ومؤتمر التمويل من أجل التنمية (٢٠٠٢)، ومؤتمر القمة العالميان لمجتمع المعلومات (٢٠٠٣، ٢٠٠٥)، ومؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥، وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة (٢٠٠٥)، ومؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي انعقد في غلينغز (٢٠٠٥)، والاجتماع الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ (٢٠٠٥)، وذلك من بين مناسبات رئيسية أخرى.

ويرمى هذا التقرير إلى تحديد العقبات المتبقية التي تحول دون التقدم السريع نحو بلوغ المقاصد الواردة في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. وهو سيركز على مستوى الامتثال للالتزامات التي أعلنتها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وأثار ذلك على تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية.

وتتضمن مجموعة وكالات الأمم المتحدة بالتزام خاص فيما يتصل بدعم وتنسيق ودمج الجهود العالمية والوطنية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وثمة دور مركزي لمنظومة الأمم المتحدة يتضمن تقصي مدى تنفيذ الالتزامات المعلنة. وقد كلف عدد من العمليات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة برصد هذه الأهداف والإبلاغ عنها على الصعيدين العالمي والوطني. وتوجد برامج للتنسيق فيما بين الوكالات بشأن الأهداف من ١ إلى ٧، ولكن رصد الشراكة العالمية الواردة في الهدف رقم ٨ قد أفضى إلى تجزئة المعلومات بشكل كبير، مما أعاق القيام على نحو فعال بمراقبة مدى الامتثال الوطني والعالمي بالالتزامات الدولية المتعلقة بدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ثم، فإن السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، قد قرر تشكيل فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك من أجل تحسين رصد الهدف رقم ٨ من هذه الأهداف من أجل تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات. وتضم فرقة العمل هذه، التي أعدت هذا التقرير، تمثيلاً لأكثر من ٢٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلاً عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية.

ومن الصعوبات التي تكتنف رصد الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، الافتقار إلى وجود مقاصد كمية في بعض المجالات، ونقص البيانات اللازمة لتقصي الالتزامات على نحو مناسب. والرصد الفعال للالتزامات المرتبطة بهذا الهدف أو المعلنة في إطاره يتطلب وضع منهجية من شأنها أن تعمل على الاحتفاظ بقائمة مستكملة لمختلف المبادرات الدولية، وأن تقترح طرقاً لقياس درجة الامتثال للالتزامات. ويمثل الهدف النهائي لهذه العملية في كيفية تحول الشراكات العالمية إلى منافع حقيقية للبلدان المستفيدة، وخاصة التزامات هذه البلدان بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من ١ إلى ٧. ومن الممكن أن تبرز بالتالي، لدى رصد الثغرات المتعلقة بالهدف رقم ٨، ثلاثة أنواع من ثغرات التنفيذ: (أ) ثغرات الإنجاز، وهي تقع بين الالتزامات العالمية والتنفيذ الفعلي لها؛ (ب) ثغرات التغطية، وهي تقع بين التنفيذ الفعلي للالتزامات العالمية وتوزيع المبالغ الواردة على البلدان؛ (ج) ثغرات الاحتياجات المتصلة بالهدف رقم ٨، وهي تقع بين هذا التنفيذ الفعلي و"الاحتياجات التقديرية للمساعدة" بالنسبة للبلدان النامية. ويتعلق هذا التقرير بصفة أساسية بتحديد ثغرات الإنجاز، أما التقارير اللاحقة لفرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فإنها ستتولى بمزيد من التفصيل تحليل ثغرات التغطية وثغرات الاحتياجات. وقد جرى تجميع الالتزامات العالمية الأساسية المعلنة من أجل دعم الهدف رقم ٨ في صورة مصفوفة لهذه الالتزامات على صعيد الأهداف ذات الصلة. وهذه المصفوفة متاحة على الإنترنت بالرغم من عدم إدراجها في التقرير^١.

وبالإضافة إلى ذلك، وبقدر ما تسمح به البيانات المتوفرة، يلاحظ أن التقرير يتولى توثيق ثغرات الإنجاز المتبقية في تلك المجالات الخمس التي تشكل جزءاً من الهدف رقم ٨: وهي المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والدين الخارجي والأدوية الضرورية والتكنولوجيا. وفي نهاية كل فرع من التقرير، ترد توصيات من توصيات السياسة العامة لتوجيه المناقشات بشأن أفضل طرق سد الثغرات المتبقية فيما بين الالتزامات والإنجازات الفعلية للموارد والمساعدة المتعلقة بالتنمية^٢.

١ يمكن الاطلاع على النص الكامل لمصفوفة الالتزامات العالمية المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية في الموقع: <http://www.un.org/esa/policy/mdggap/>.

٢ وثمة مزيد من التوصيات السياسية المحددة المتعلقة بأفريقيا وارد في تقرير الفريق التوجيهي الأفريقي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا (حزيران/يونيه ٢٠٠٨)، وهذا التقرير متاح في الموقع: <http://www.mdgafrica.org/pdf/MDG%20Africa%20Steering%20Group%20Recommendations%20-%20English%20-%20HighRes.pdf> (وكان الوصول إلى هذا الموقع في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨).

ولا تزال هناك سبع سنوات قبل حلول الموعد النهائي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، وليس بوسع زعماء العالم أن يدخروا أيّ جهد فيما يتصل بتوطيد الشراكة المتعلقة بالتنمية التي انبثقت عن مؤتمر قمة الألفية. وتشكل فرصة إدخال تحسينات رئيسية على الأحوال المعيشية للفقراء طريقة لتعزيز التعاون المؤسسي، كما أن الشراكة ذات الصلة تتطلب مزيداً من المساءلة بشأن الالتزامات العالمية والاضطلاع بمبادرات جديدة لتعجيل التقدم في مجال التنمية البشرية. ويسعى هذا التقرير إلى المساهمة في وضع إطار محسن لرصد الالتزامات العالمية.

المساعدة الإنمائية الرسمية

الهدف

٨ - باء ... زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان الملتزمة بتخفيف وطأة الفقر.

تضمّن إعلان الألفية مطالبة البلدان الصناعية بأن "تقدم مزيداً من المساعدة الإنمائية السخية، وخاصة لتلك البلدان التي تبذل جهداً حقيقياً من أجل تسخير مواردها بغية تخفيف وطأة الفقر". وقد تأكد هذا من جديد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، حيث تعهد زعماء العالم "ببذل جهود محددة لبلوغ الهدف المتعلق بتقديم نسبة ٠,٧ في المائة" من الدخل القومي الإجمالي، كمساعدة إنمائية رسمية، وحيث طالبوا أيضاً البلدان المستفيدة والبلدان المانحة، إلى جانب المؤسسات الدولية، بجعل المعونة أكثر فعالية. وفي مؤتمر قمة غلينغزل لعام ٢٠٠٥، أحاط زعماء البلدان الثمانية علماً بالاتفاقات المتصلة بزيادة المخصصات السنوية للمعونة المقدمة للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٠ بمقدار ٥٠ بليون دولار بالقياس إلى مستوى هذه المعونة في عام ٢٠٠٤، كما أنهم أعلنوا التزامهم بتوجيه ٢٥ بليون دولار من هذه الزيادة إلى أفريقيا. وقد أعيد تأكيد هذا الالتزام أثناء مؤتمر قمة البلدان الثمانية في هيلينغيندام بعام ٢٠٠٧ وفي هوكايدو بعام ٢٠٠٨. وهو يعني وصول المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستوى ١٣٠ بليون دولار سنوياً على الأقل بحلول عام ٢٠١٠ (بالأسعار ومعدلات الصرف السارية في عام ٢٠٠٤)، مع تخصيص ٥٠ بليون دولار منها كل سنة من أجل أفريقيا. وفي هذا السياق، يراعى أن البلدان الخمسة عشر التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي قبل عام ٢٠٠٤ تتسم بهدف جماعي محدد فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية يبلغ ٠,٥٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠ و٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. أما بالنسبة لأعضاء الاتحاد الأوروبي الذين انضموا إليه مؤخراً، وعددهم ١٢، فإن الهدف ذا الصلة يتضمن وصول المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,١٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠ وإلى ٠,٣٣ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

وعلاوة على ذلك، فإن البلدان التي انضمت إلى خطة عمل بروكسل لعام ٢٠٠١ قد أعلنت التزامات محددة من أجل أقل البلدان نمواً، حيث وضعت هدفاً يتمثل في تزويد هذه البلدان بما يتراوح بين ٠,١٥ في المائة و٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلد المانح. وبالإضافة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، يلاحظ أن إعلان باريس (٢٠٠٥) قد أضفى طابعاً رسمياً على تلك الإجراءات التي ستتخذها البلدان المانحة بهدف تحسين فعالية المعونة، كما أنه شدد على الملكية الوطنية للأولويات الإنمائية، وتنسيق وتوفير أنشطة المانحين، وتوفير معونة قابلة للتنبؤ وغير مقيدة، ووضع برامج تستند إلى النهج المتخذة، وتحسين نظم الشراء والإدارة المالية، وتصميم أطر موجهة نحو النتائج.

الإنجاز فيما يتعلق بالشراكة العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

وسوف تتطلب التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي توفير موارد إضافية لمنع حالات الطوارئ الإنسانية، التي قد تترتب على تزايد ارتفاع أسعار الأغذية، إلى جانب مساعدة البلدان في التأهب لعواقب تغيّر المناخ. وسوف تكون هناك حاجة إلى وجود مزيد من الوضوح والشفافية فيما يتصل بتخصيص الموارد وفقاً لأغراض المساعدة وطبقاً للاحتياجات المحددة للبلدان المستقبلية.

وترد أدناه مؤشرات الهدف الإنمائي للألفية رقم ٨ في ميدان رصد الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية:

المؤشرات

- ٨ - ١ صافي ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية وما يقدم منها إلى أقل البلدان نمواً كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة؛
- ٨ - ٢ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية الكلية المخصصة حسب القطاع والمقدمة من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية الرسمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية؛
- ٨ - ٣ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المشروطة المقدمة من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛
- ٨ - ٤ المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها البلدان النامية غير الساحلية كنسبة من دخلها القومي؛
- ٨ - ٥ المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها الدول الجزرية الصغيرة النامية كنسبة من دخلها القومي.

الثغرة القائمة فيما يتصل بالوفاء بهدف الأمم المتحدة البالغ ٠,٧ في المائة

في عام ٢٠٠٧، بلغت إنفاقات المعونة الصافية ١٠٣,٧ بليون دولار، مما يمثل ٠,٢٨ في المائة من مجموع الدخل القومي للبلدان المتقدمة النمو (الشكل ١)، حيث حدث هبوط بنسبة ٨,٤ في المائة بالمعدلات الحقيقية بالقياس إلى عام ٢٠٠٦ بعد إجراء التصويب اللازم بشأن تسويات الأسعار ومعدلات الصرف. وكان هذا الهبوط متوقعاً في أعقاب ارتفاع مستوى المساعدة الإنمائية بشكل استثنائي في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ من جراء مبادرات تخفيف الدين الضخمة التي اضطلع بها نادي باريس من أجل العراق ونيجيريا. وبصرف النظر عن منح تخفيف الديون، يراعى أن المعونة الصافية قد زادت بالمعدلات الحقيقية بنسبة ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧. ومع ذلك، فإن هذا هو العام الثاني الذي كان فيه هذا النمو الأساسي أكثر بطناً مما كان عليه الحال في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥، مما يجعل الوفاء بالالتزامات المعلنة بالنسبة لعام ٢٠١٠ أمراً يتضمن مزيداً من التحدي.

والبلدان الوحيدة التي بلغت أو تجاوزت هدف الأمم المتحدة الذي يتمثل في ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي هي الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا. وعلى النقيض

من ذلك، يراعى أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أكبر البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو بوصفها نسبة من دخلها القومي الإجمالي لا تزال غير كافية، حيث حدثت انخفاضات كبيرة في عام ٢٠٠٧، فعمليات تخفيف الديون الاستثنائية التي قدمت للعراق ونيجيريا في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ لم تحتسب في الأرقام ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، هبطت المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المقدمة من الولايات المتحدة بنسبة ٩,٩ في المائة بالمعدلات الحقيقية، حيث أصبحت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٧. أما القيمة الحقيقية لهذه المساعدة المقدمة من اليابان فإنها قد هبطت بنسبة ٣٠,١ في المائة في عام ٢٠٠٧، كما أنها انخفضت إلى نسبة ١,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، مما يعني بالتالي أنها قد استمرت في اتجاهها الهابط القائم منذ عام ٢٠٠٠. ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، الذي يشكل ٦٠ في المائة من إجمالي المساعدة، قد هبط بما يقل قليلاً عن - ٥,٨ في المائة - بالمعدلات الحقيقية في عام ٢٠٠٧. وفي مستوى ٠,٤٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، يراعى أن أداء عام ٢٠٠٧ قد تجاوز بالكاد ذلك الهدف المباشر البالغ ٠,٣٩ في المائة الذي حدده أعضاء الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر فيما يتصل بعام ٢٠٠٦. وقد ارتفعت المعونة الموفرة من اللجنة الأوروبية بنسبة ٣ في المائة، وهذا يعكس زيادة في دعم الميزانية وتحسناً في القدرة على الإنفاق. وسوف يكون الاتحاد الأوروبي بدوره بحاجة إلى تعجيل التقدم إذا ما كان يريد الوصول إلى الهدف الجماعي البالغ ٠,٥٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٠.^١

والتبرعات المعلنة في مؤتمر البلدان الثمانية بـغلبنغلز ومؤتمرات قمة الأمم المتحدة، إلى جانب الالتزامات الأخرى، تتضمن أن ثمة زيادة مستهدفة في المعونة من مستوى ٨٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى مستوى ١٣٠ بليون دولار في عام ٢٠١٠ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤). وغالبية أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية تحتاج اليوم للقيام بزيادة ميزانيات مساعدتها الإنمائية الرسمية المتصلة بالفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٠، فالمعدلات الحالية للزيادات في البرامج الإنمائية الأساسية بحاجة إلى الارتفاع بأكثر من الضعف خلال السنوات الثلاث القادمة من أجل بلوغ مستويات المعونة المسقطه لعام ٢٠١٠ (الشكل ١).

والشكل ٢ يبين أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد تزايدت كل عام، أثناء الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧، بنصف النسبة المطلوبة للوفاء بهدف عام ٢٠١٠. وبغية تحقيق هذا الهدف، ينبغي اليوم للتدفقات الصافية من هذه المساعدة أن تزيد بما يقرب من ١٣ بليون دولار (بالقيمة الثابتة للدولار في عام ٢٠٠٤) في المتوسط كل سنة فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ (أو حوالي ١٨ بليون دولار سنوياً). بمعدلات الصرف السارية في تموز/يوليه ٢٠٠٨). ويتضح من دراسة استقصائية أجرتها مؤخراً منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن اتجاهات الإنفاق لدى أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية أنه من بين الخمسين بليون دولار، التي وعد بها في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية الإضافية بحلول عام ٢٠١٠، توجد ٢١ بليون دولار فقط تم تقديمها أو يزمع تقديمها. وهذا يترك حوالي ٣٠ بليون دولار - بالأسعار ومعدلات الصرف السارية في عام ٢٠٠٤ - ينبغي برمجتها في ميزانيات المانحين.^٢

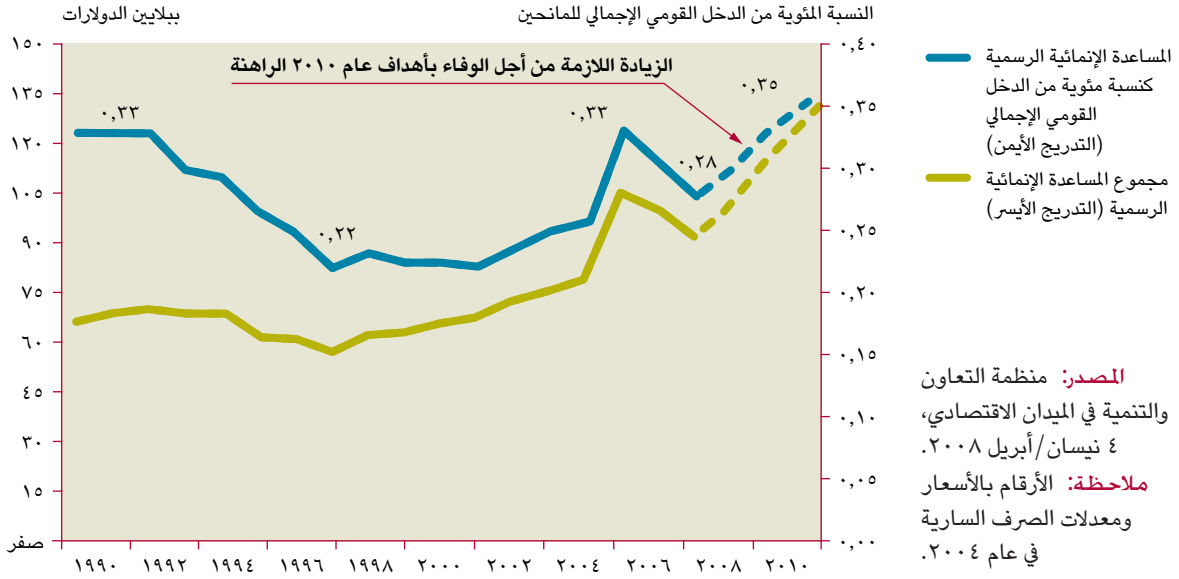
بغية الوفاء بالالتزامات المعونة الحالية، يجب على المانحين أن يزيدوا نفقات المعونة بما لا يقل عن ١٣ بليون دولار في كل عام (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤) فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠.

١ انظر: "هبوط تخفيف الديون، والارتفاع الضئيل للمساعدة الإنمائية الرسمية الأخرى"، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلاغ صحفي صادر في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ويمكن الاطلاع عليه في الموقع: www.oecd.org/document/8/0,3343,en_2649_34485_40381960_1_1_1_1,00.html.

٢ انظر: OECD/DAC, Report of 2008 Survey of Aid Allocation Policies and Indicative Forward Spending Plans (www.oecd.org/dac/scalingup).

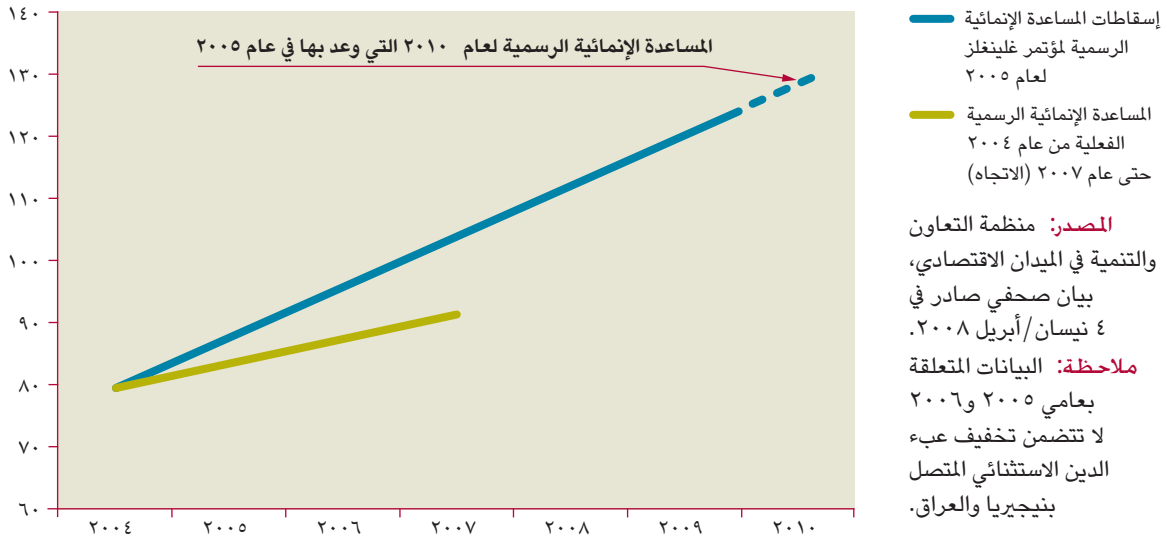
الشكل ١

المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٧ وعمليات محاكاة أمانة اللجنة لعام ٢٠١٠



الشكل ٢

الأداء مقابل إسقاطات المساعدة الإنمائية الرسمية لمؤتمر غلينغز لعام ٢٠٠٥



التحدي المتمثل في مضاعفة المعونة المقدمة لأفريقيا

ينبغي لتدفقات المعونة المقدمة لأفريقيا أن ترتفع أيضاً من أجل بلوغ الزيادة المتوخاة التي تصل إلى ٢٥ بليون دولار على الأقل كل سنة بحلول عام ٢٠١٠. والبيانات الأولية المتعلقة بعام ٢٠٠٧ تبين أنه في حالة استبعاد تخفيف الدين الموفر لهذه المنطقة، يلاحظ أن المساعدة الإنمائية الرسمية

الثنائية قد ارتفعت بنسبة ٩ في المائة. وفيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، سوف يكون من المتعين للمساعدة الإنمائية الصافية الخاصة بأفريقيا أن ترتفع بما يربو على ٦ بلايين دولار سنوياً بالمعدلات المطلقة (بأسعار عام ٢٠٠٥) بغية بلوغ الهدف ذي الصلة (الشكل ٣). وقراءة ٤ بلايين فقط من هذه الزيادة قد تمت برمجتها حتى الآن في خطط الإنفاق لدى المانحين^٣.

تقديم المعونة لأقل البلدان نمواً

تبلغ ثغرة الإنجاز، فيما يتصل بالوفاء بالتزامات المعونة المتعلقة بأقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٠، ٣٣ بليون دولار تقريباً.

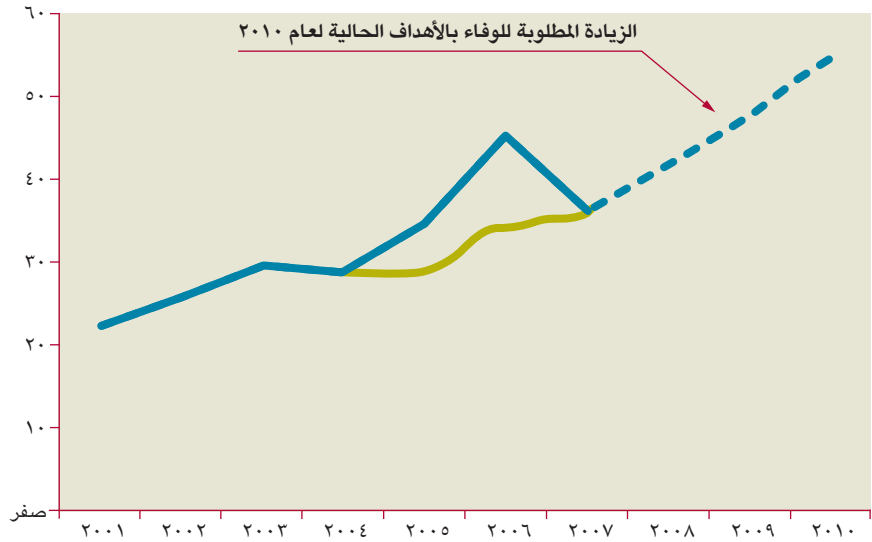
بحلول عام ٢٠٠٦، كانت هناك ثمانية بلدان فقط من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي التي وفّت بذلك الالتزام الذي تأكد من جديد بوصفه جزءاً من خطة عمل بروكسل لعام ٢٠٠١، حيث وافقت البلدان المانحة على تقديم ما يتراوح بين ٠,٢٠ و ٠,١٥ في المائة من دخلها القومي الإجمالي في صورة معونة لأقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٠. وكان ثمة وفاء بهذا الهدف أو تجاوزه له من قبل آيرلندا وبلجيكا والدانمرك والسويد ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا. والشكل ٤ يوضح الثغرات القائمة بين المستويات الحالية - ٢٩,٤ بليون دولار (في المائة) بالنسبة لجميع البلدان الأقل نمواً في عام ٢٠٠٦ - والهدف المتصل بعام ٢٠١٠ الذي يعادل ما يقدر بمبلغ ٦٢ بليون دولار (أو ٠,١٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لجميع الدول أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، في المتوسط).

الشكل ٣

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا باستثناء نيجيريا، ٢٠٠١ - ٢٠٠٧، والزيادة المطلوبة فيما يتصل بأهداف عام ٢٠١٠ (ببلايين الدولارات)

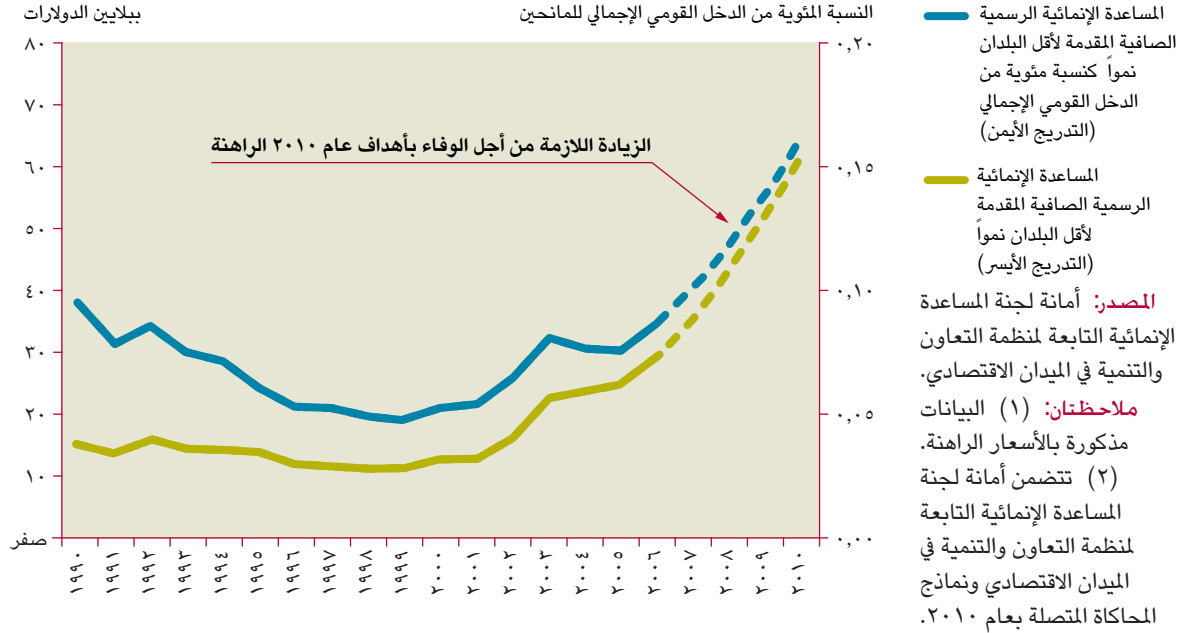
المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا
المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا باستثناء نيجيريا

المصدر: أمانة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٨.
ملاحظتان: (١) الأرقام بأسعار عام ٢٠٠٥.
(٢) تتضمن أمانة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ونماذج المحاكاة المتصلة بعام ٢٠١٠.



الشكل ٤

المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية لأقل البلدان نمواً في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٦، والزيادة المطلوبة فيما يتصل بعام ٢٠١٠



تقديم المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

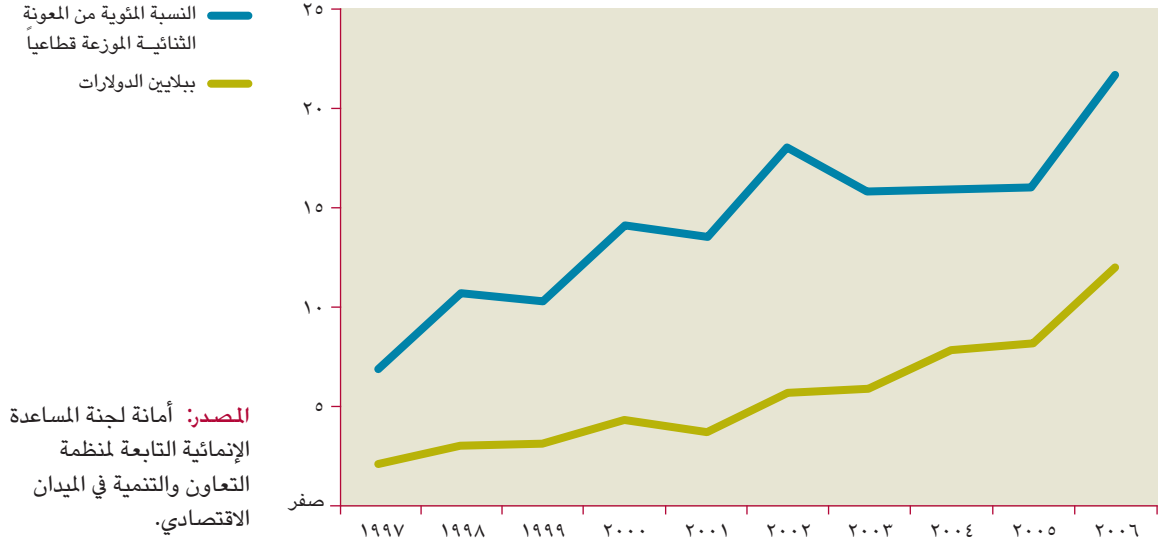
في الوقت الذي يتضمن فيه إطار الأهداف الإنمائية للألفية إشارات محددة لتناول الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، يلاحظ أنه لم توضع بعد أهداف محددة. والمؤشرات الواردة في هذه الأهداف تنقضى معدل المساعدة الإنمائية الرسمية الذي تتلقاه هذه البلدان بوصفه نسبة من دخلها القومي الإجمالي. والمعلومات المقدمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتصل بتقرير الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧ عن الأهداف الإنمائية للألفية توضح أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تتلقى ما يتراوح بين بليون دولار و٢,٥ بليون دولار كمساعدة إنمائية رسمية كل عام، مما يعادل ٣ في المائة تقريباً من مجموع دخلها القومي الإجمالي. أما نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالبلدان النامية غير الساحلية فإنها لم تتغير كثيراً، وقد كانت ٦,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥، أي ما يناهز ١١,٩ بليون دولار^٤.

رصد المساعدة للخدمات الاجتماعية الأساسية

تتضمن المساعدة الإنمائية الرسمية في مجال الخدمات الاجتماعية الرئيسية تلك النفقات المتعلقة بالتعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، والتغذية، والمياه المأمونة، والمرافق الصحية. ويوضح

الشكل ٥

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المانحين الأعضاء بلجنة المساعدة الإنمائية،
وذلك من أجل الخدمات الأساسية عن الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٦



المصدر: أمانة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

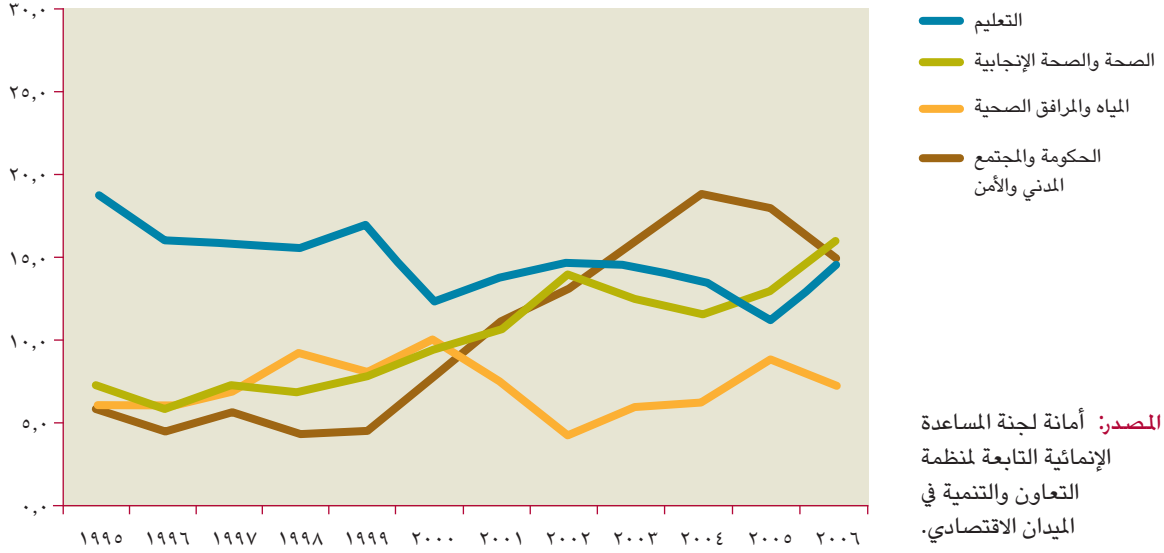
الشكل ٥ أن حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للخدمات الاجتماعية الأساسية قد زادت من نسبة ٧ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ما يزيد على ٢١ في المائة في عام ٢٠٠٦، حيث ناهزت ١٢ بليون دولار سنوياً. وفي حين أن تخصيص حصة أكبر حجماً من المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل القطاعات الاجتماعية الأساسية يعد في غاية الأهمية لدعم سرعة التقدم نحو الوفاء بمقاصد الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات الصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية، فإن بطء نمو تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة قد قلل من تدفقات الموارد الخارجية المتصلة بالهياكل الاقتصادية الأساسية والقطاعات الإنتاجية (بما في ذلك التنمية الزراعية والمعونة لصالح التجارة) ^٥ والمعنية بحفز الإنتاج وتهيئة فرص العمالة والحد من الفقر.

ويشمل تخصيص المعونة من أجل القطاعات الاقتصادية ذلك الدعم المقدم من أجل تنمية قدرات الحكومة والمجتمع المدني، فضلاً عن المساندة الموفرة لمنع النزاعات وتحقيق السلام والأمن. ولقد شهد هذا القطاع أكبر زيادة في حصته منذ عام ١٩٩٩، حيث ارتفع إلى نسبة ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٦، مما تضمن ٣ في المائة من أجل السلام والأمن (انظر الشكل ٦). أما المخصصات المتصلة بالصحة والصحة الإنجابية فقد تضاغت حصتها، في حين أن المخصصات المقدمة للتعليم والمياه والمرافق الصحية قد ظلت على حالها نسبياً حيث كانت تناهز ١٥ في المائة و٨ في المائة على التوالي. وتشير تقديرات الاحتياجات بشأن خطط الصحة الشاملة والتعليم والمياه والمرافق الصحية إلى أن تدفقات المعونة الراهنة لا تزال دون مستوى الموارد اللازمة لبلوغ مقاصد الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة.

^٥ انظر الفرع المتعلق بالوصول للأسواق (التجارة) والوارد أدناه للاطلاع على مناقشة الموارد المساعدة المقدمة من أجل المعونة لصالح التجارة.

الشكل ٦

حصص المساعدة الإنمائية الرسمية الموزعة قطاعياً والمتعلقة بالقطاعات الاجتماعية، ١٩٩٥ - ٢٠٠٦ (النسبة المئوية)



المصدر: أمانة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وقد قدرت المعونة المقدمة من أجل التعليم الأساسي^٦ بأنها كانت تقارب بليون دولار سنوياً في الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٣، وقد ارتفعت إلى ما يناهز ٤ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦، ومع ذلك فإن هذا المستوى لا يزال يقل كثيراً عن المعونة التقديرية البالغة ١١ بليون دولار واللازمة كل عام من أجل تحقيق التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥^٧. وفي عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، كانت هناك ثغرة في التمويل تقدر بحوالي ٠,٥ بليون دولار سنوياً تتصل بدعم ٢٠ بلداً تقريباً بشأن مساندة خططها التعليمية الوطنية، التي سبق أن ووفق عليها من جانب مبادرة توفير التعليم للجميع^٨.

وفي قطاع الصحة، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أجل صحة الأمهات وحديثي الولادة والأطفال، وذلك من ٢,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٣,٥ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦^٩، مما يعتبر أيضاً غير كافٍ للوفاء بالأهداف المنشودة. وثمة حاجة إلى تدفقات إضافية من المعونة، تناهز ١٠,٢ بلايين دولار سنوياً، من أجل ضمان وجود تمويل يكفي لتعزيز النظم الصحية حتى تفي بالطلب على رعاية الأمهات والأطفال وسائر خدمات الصحة الإنجابية^{١٠}.

ارتفعت مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للخدمات الاجتماعية الأساسية، وإن كان مبلغ موارد المعونة لا يزال دون مستوى الموارد اللازمة للوفاء بمقاصد الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم والصحة

٦ تقديرات الأمانة المشتركة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية، وهي تقديرات تستبعد من المعونة الإجمالية المقدمة للتعليم تلك المعونة المتصلة بشكل محدد بالتعليم الثانوي أو التعليم اللاحق.

٧ اليونسكو، توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥: هل نستطيع القيام بذلك؟ تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٨ بشأن توفير التعليم للجميع. والتقدير ذو الصلة يعد حصيلة للمشاورات مع جميع الشركاء في "توفير التعليم للجميع".

٨ "توفير التعليم للجميع - مبادرة المسار السريع" (<http://www1.worldbank.org/education/efasti/faq.asp#III-10>).

٩ G. Greco and others, Countdown to 2015: assessment of donor assistance to maternal, newborn, and child health between 2003 and 2006 (Lancet, April 2008; 371(9620): 1268-75).

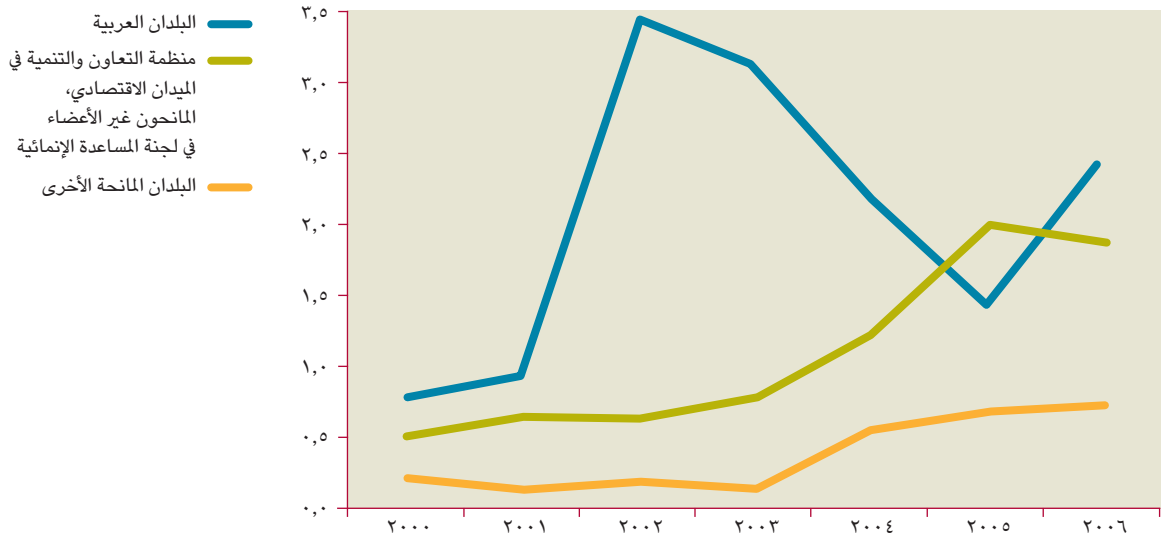
١٠ المشاركة من أجل صحة الأمهات والرضع والأطفال (٢٠٠٨). نداء عالمي لزعماء البلدان النامية وسائر المانحين حتى يناصروا العمل من أجل صحة الأمهات والرضع والأطفال.

زيادة دور المانحين غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والموارد الخاصة

تتعلق الالتزامات المعلنة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية ببلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهذه البلدان تقدم حالياً أكثر من ٩٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي. وفي السنوات الأخيرة، كانت ثمة موارد معونة كبيرة من المانحين غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، بما في ذلك المانحون في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والمانحون غير الحكوميين. وإنفاقات المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية، التي قدمت من ١٣ بلداً مانحاً لا تنتمي للجنة المساعدة الإنمائية والتي توجد بشأنها بيانات متسقة، قد ارتفعت من ١,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٥,١ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦ (انظر الشكل ٧ للاطلاع على المصادر الرئيسية لهذه التدفقات). ومع ذلك، فإنه لا توجد حتى اليوم بيانات مقارنة بشأن بعض المقدمين الرئيسيين للمساعدة الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب، وخاصة الصين والهند، اللتين تضطلعان على جناح السرعة بزيادة معونتهما ولا سيما في أفريقيا. وثمة حاجة، بالإضافة إلى ذلك، للقيام على نحو أكثر انتظاماً بتحديد نطاق تدفقات المعونة (المالية والعينية) فيما بين سائر البلدان النامية، بما في ذلك المعونة في سياق البلدان الأفريقية. ومن المتوقع لمجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية أن يستمر في الزيادة عن مستواه الحالي المقدر بنسبة ٥ في المائة تقريباً من المساعدة

الشكل ٧

مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المقدمة من المانحين غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦، (ببلايين الدولارات)



المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقرير التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٧ (باريس، ٢٠٠٨)، المجلد ٩، رقم ١؛ وقاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية.

ملاحظة: تشمل بلدان المنظمة غير الأعضاء في اللجنة آيسلندا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية وكوريا وهنغاريا. وتشمل البلدان العربية الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية. ويشمل المانحون الآخرون إسرائيل وتايبيه الصينية وتايلند وبلدان أخرى. ولا تتضمن البيانات الصين والهند اللتين تعتبران من مقدمي المعونة المهمين، وإن لم تكن لديهما بيانات مقارنة.

الإنمائية الرسمية على صعيد العالم بأسره، وذلك إلى مستوى قد يصل إلى ١٠ في المائة أو أكثر بحلول عام ٢٠١٥. وهذه الإمكانية تثير قضايا أخرى بشأن الشفافية فيما يتصل بمبلغ ومضمون تدفقات المعونة ومدى فعاليتها في البلدان المستفيدة.

وهناك مسائل مماثلة تتصل بظهور المصادر الخاصة والشراكات الجديدة بين المانحين العامين والخاصين. ومنذ صدور إعلان الألفية، زادت التزامات المساعدة الإنمائية المتعلقة ببرامج الصحة والسكان، على سبيل المثال، من ٤ بلايين دولار في عام ١٩٩٩ إلى ١٣,٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٦، مما يرجع أساساً إلى وجود شراكات جديدة تتصل بالصحة، من قبيل التحالف العالمي للقاحات والتحصين، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، حيث يتضمن بعضها جهات مانحة خاصة رئيسية مثل مؤسسة بيل وميليندا غيتس.

تحسين فعالية المعونة

إن الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية لا يتوقف على مجرد زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، بل إنه يتوقف أيضاً على تعزيز فعالية هذه المساعدة. وتنظيم المساعدة وتنسيقها يشكّلان بالفعل شرطين أساسيين لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ثم، فإن زيادة حجم هذه المساعدة ينبغي أن يكون مصحوباً بتحسين نوعيتها وقابليتها للتنبؤ أيضاً. وكما سبقت المطالبة في إعلان روما المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠٣ وكذلك في إعلان باريس المتعلق بفعالية المعونة، يراعى أنه ينبغي توفيق المساعدة الإنمائية الرسمية مع أولويات البلدان المستقبلة ونظمها البرنامجية بهدف زيادة احتمال إنفاقها بشكل يتسم بالفعالية.

عدم تقييد المعونة

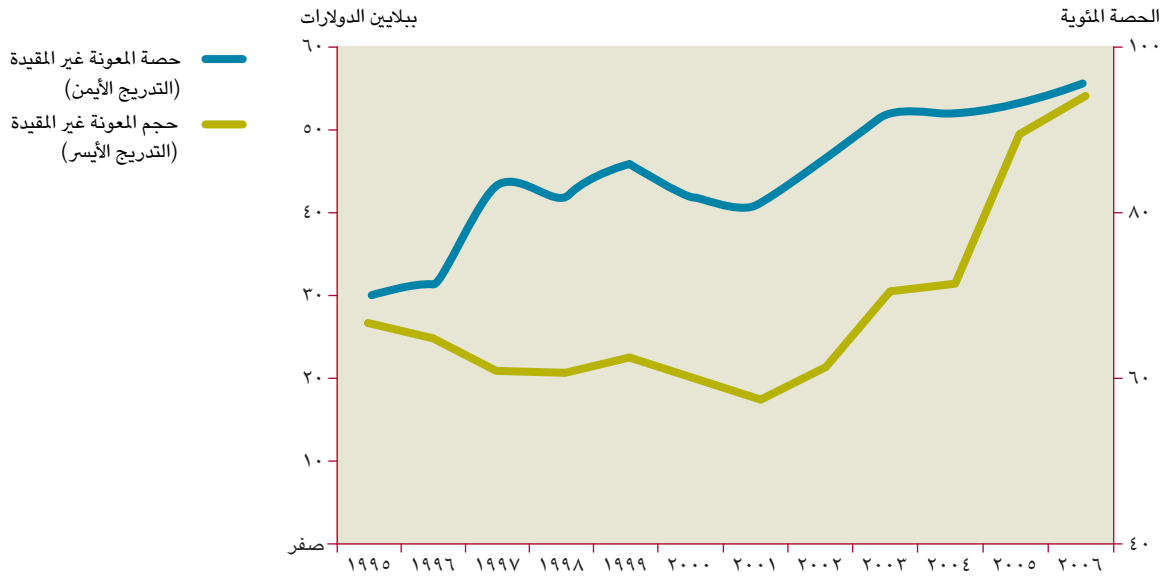
يعتبر عدم تقييد المعونة بمثابة عنصر أساسي فيما يتصل بزيادة فعالية التعاون الإنمائي، فهو يتيح للبلدان النامية أن تتخذ ما يعين لها من قرارات بناءً على سياسات وممارسات الشراء السليمة. وكما يتبين من الشكل ٨، يلاحظ أن مجموع الموارد المقدمة للبلدان، والتي أبلغ عنها أنها غير مقيدة، قد زاد على نحو كبير ووصل إلى ٩٥ في المائة من المعونة الثنائية في عام ٢٠٠٦. وهذا يعكس ما حدث من زيادة ملموسة في تحرير المعونة في أعقاب اتفاق عام ٢٠٠١ الذي يقضي بأن يقوم أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية بتحرير معونتهم المقدمة لأقل البلدان نمواً، مع مضي بعض من الأعضاء إلى ما هو أبعد من ذلك وقيامهم بتحرير كافة ما يوفرونه من معونة. ومن المؤسف أن المعلومات المتصلة بعدم تقييد المعونة لا تشمل جميع أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية (ولا سيما الولايات المتحدة)، ولا جميع أنواع المعونة (حيث لا يبلغ عن التعاون التقني والتكاليف الإدارية). ومن ثم فإن كامل نطاق تحرير المعونة غير معروف.

التقدم المحرز في تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة

يمثل إعلان باريس بشأن فعالية المعونة التزاماً من قبل ما يزيد عن ١٠٠ من الحكومات والمنظمات الدولية بأن تحسن نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية. وهذا الإعلان يتجاوز مجرد كونه بياناً يتعلق بمبادئ عامة، فهو يتولى تنسيق خريطة للطريق تعد واقعية وعملية، ويتضمن إجراء عملية من عمليات التقييم إزاء مجموعة من المؤشرات والأهداف الجديرة بالوفاء بحلول عام ٢٠١٠. ويرمي هذا الإعلان إلى تكييف المعونة الإنمائية ذات النطاق الواسع حسب الاحتياجات

الشكل ٨

حجم وحصة المعونة غير المقيدة، في الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٦



المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بيانات إحصائية مستخرجة في ٢٣/٦/٢٠٠٨. **ملاحظتان:** (١) تغطي المعونة غير المقيدة ما يناهز ٧٥ في المائة من مجموع المعونة الثنائية المقدمة من البلدان أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية؛ وهي لا تشمل المعونة المقدمة من الولايات المتحدة. (٢) تشكل المعونة المقيدة معونة أجنبية ينبغي إنفاقها في البلد المانح المقدم لهذه المعونة أو في مجموعة من بلدان مختارة.

المحددة للبلدان المستفيدة، وخاصة فيما يتصل بتحسين الملكية والمواومة والتنسيق والإدارة المتعلقة بالنتائج والمساءلة المتبادلة.

ورصد الالتزامات الواردة في إعلان باريس يجري من خلال دراسات استقصائية دورية على يد أمانة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وذلك داخل البلدان المستفيدة. ويوضح الجدول ١ التقدم المحرز في مختلف أبعاد فعالية المعونة بالبلدان التي تضم نقطتين من نقاط البيانات. وفي أفريقيا، كانت غالبية التقدم في مجالي التنسيق بين المانحين والتوفيق بين المساعدة التقنية والبرامج القطرية. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كان معظم التقدم في مواومة المساعدة التقنية مع برامج البلدان، والتنسيق بين المانحين من أجل تنظيم البعثات وإجراء التحليلات القطرية، مع القيام بتخفيض كبير في عدد وحدات تنفيذ المشاريع. وفي آسيا، كان التقدم أقل وضوحاً باستثناء حدوث تحسن ملموس في تحرير المعونة الثنائية.

ينبغي القيام بمزيد من تنسيق المعونة فيما بين المانحين من أجل الحيلولة دون اطراد تجزئة للموارد، وتحاشي ارتفاع تكاليف العمليات، وتجنب نقص المواومة مع الأولويات الإنمائية للبلدان المستقبلية

وثمة إمكانية لزيادة تحسين نوعية المعونة من خلال الاضطلاع بتدفقات لهذه المعونة تتسم بالمزيد من القابلية للتنبؤ، وبرمجة تلك التدفقات على الصعيد القطري. والمعونة المبرمجة حسب البلدان تعكس مجموع المعونة الذي يمكن برمجته على يد البلد المستقبل من منطلق دعم أولويات الميزانية لديه. وتوفر هذه المعونة أساساً لإسقاط إنفاقات المعونة في المستقبل، مما يساعد بالتالي في تحسين قابلية هذه المعونة للتنبؤ. والدراسة الاستقصائية التي أجرتها لجنة المساعدة الإنمائية بشأن خطط الإنفاق توضح أن ثمة تحسناً في هذا المجال، وخاصة بالنسبة لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يتوقع للمعونة المبرمجة حسب البلدان والتي جرى تخطيطها أن تزايد بنسبة ٣٨ في المائة فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠.

الجدول ١

التقدم المحرز بشأن سبعة مؤشرات تتعلق بنوعية المساعدة فيما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ (التقدم بالنقاط المئوية^أ)

المناطق ^ب				المؤشرات
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	آسيا	مناطق أخرى		
١٦,٦	٢٧,٦	٦,٠	٢٦,٥	المساعدة التقنية المنسقة مع البرامج القطرية
٢,١ -	٢٨,٢ -	٢,٣ -	٣,٨ -	وحدات تنفيذ المشاريع ^ج التي تتسم بالتوازي مع الهياكل القطرية (متوسط التخفيض)
١,٣	١,٠ -	٣,٠	٥,٥	عمليات الإنفاق التي تتم في مواعيدها والتي تسجل من قبل الحكومات
٩,٤	٦,٠	١٤,٣	٨,٣	المعونة الثنائية غير المقيدة
١٣,٠	٢٠,٨	١٣,٨	١٦,٩	بعثات المانحين الخاضعة للتنظيم
٢٠,٨	٣٠,٢	١١,٣	٧,٠	التحليلات القطرية المتسمة بالتنسيق

المصدر: المشروع المشترك

بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية والمتعلق برصد إعلان باريس، ٢٩ - ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨.

^أ يمثل التغير المئوي المتوسط غير المرجح للتغير في النقاط المئوية الذي أبلغت عنه بلدان كل منطقة.

^ب تشمل ١٧ بلداً في أفريقيا، و٥ بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و٤ بلدان في آسيا، و٤ بلدان في مناطق أخرى.

^ج يتضمن الهدف المنشود تقليل عدد هذه الوحدات.

وتتطلب الأهمية المتزايدة للمانحين غير الممتين للجنة المساعدة الإنمائية والصناديق الخاصة تحسين تنسيق المعونة ومواءمتها مع الأولويات الوطنية لدى البلدان المستقبلية. وفي قطاع الصحة، على سبيل المثال، يوجد أكثر من ٤٠ من المانحين الثنائيين و ٩٠ من المبادرات العالمية، مما يفرض احتمال التجزئة وتقليل فعالية المعونة. وثمة ما يقرب من ٢٠ في المائة فقط من المعونة الصحية يجري تقديمه لمساندة الأولويات القطاعية لدى الحكومات؛ وأغلبية تدفقات المعونة مخصصة لأغراض يعينها^{١١}. واستدامة التدخلات التي ترمي إلى الحد من الإصابة بالسل والملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تتوقف على مدى تقوية الخدمات الصحية التي توفرها الحكومات. والمبادرات من قبيل الشراكة الصحية الدولية، التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بدعم من المانحين والحكومات المستفيدة والمنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات الخاصة، تقدم أمثلة رائدة بشأن طرق تحسين التنسيق بين المانحين لجعل تدخلاتهم أكثر اتساقاً مع الأولويات الوطنية، فضلاً عن تعزيز القدرات المؤسسية للبلدان المستقبلية.

والممارسات السليمة - التي يضطلع بها بوجه خاص في القطاع الصحي - من أجل تحسين التنسيق والمواءمة مع الأهداف القطرية، جديرة بالتمديد في نهاية المطاف حتى تصبح ممارسات عامة. وتتطلب تقوية الشراكة العالمية من أجل التنمية مزيداً من التسليم بنظم الميزانيات الوطنية باعتبارها تشكل آليات لنقل تدفقات المعونة، وذلك بالإضافة إلى التنفيذ الوطني للمشاريع الإنمائية وزيادة التنسيق بين المانحين لتقليل تكاليف الاضطلاع بالمعونة في إطار واضح المعالم من أطر المساءلة. ومن الجلي أن فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية تتوقف، بشكل كبير، على قدرات التنفيذ لدى الحكومات. وينبغي الاضطلاع بجهود إضافية لتعزيز القدرات المؤسسية بالبلدان الفقيرة بهدف تحسين تطبيق الميزانية وعمليات المحاسبة والإبلاغ.

ومن الحري بأفضل

الممارسات في مجال تنسيق

المعونة أن تصبح ذات يوم في

عداد الممارسات العامة

هل الشراكة العالمية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية في طريقها إلى الظهور؟

سوف تنشأ حاجة إلى الاضطلاع بتقدم عاجل من أجل الوفاء بالتزامات التي أعلنها المانحون في مختلف مؤتمرات القمة العالمية والاجتماعات الدولية والمفاوضات المتعددة الأطراف، وذلك بهدف زيادة حجم الموارد المقدمة للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

ومن الواجب أن تراعى في التزامات المعونة احتياجات البلدان بنساءً على تقدير دقيق للفجوات القائمة بين الموارد الوطنية وتكاليف التدخلات من أجل الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وثمة قضية تتسم بمزيد من التحدي وتتطلب اهتماماً عاجلاً، وهي تلك الحالة الخاصة للأوضاع الهشة السائدة في البلدان الخارجة من مرحلة النزاع، بالإضافة إلى البلدان التي لا تحظى بسجل صحيح في ميدان شؤون الحكم. ومبادئ لجنة المساعدة الإنمائية التي تتعلق بمبادئ التدخل الدولي السليم في الدول الضعيفة والأحوال الهشة تشكل نقطة بداية طيبة تتطلب جهوداً عاجلة. وبعض الفئات التي تعد في غاية الضعف، ومنها الأطفال والنساء، تكتنفها حالات من هذا القبيل، وليست أمامها سوى إمكانية محدودة للوصول إلى المساعدة الدولية.

وهناك احتمالات لتباطؤ الاقتصاد العالمي في السنوات القادمة، إلى جانب تزايد أسعار المواد الغذائية والوقود، فضلاً عن تكرار حالات الطوارئ بسبب تعيير المناخ، مما يتطلب توفير المساعدة على نحو أكثر فعالية من أجل الإسراع في التقدم نحو الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، مع القيام في بعض الحالات بتجنب انتكاس المكاسب التي تحققت حتى الآن.

يتطلب التعجيل بإحراز التقدم اتخاذ إجراءات واضحة تتضمن ما يلي:

- يجب على المانحين أن يزيدوا من تدفقات المعونة بمقدار ١٨ بليون دولار (بأسعار الصرف المعمول بها في تموز/يوليه ٢٠٠٨) سنوياً فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ من أجل مساندة برامج التنمية الأساسية بغية الوفاء بالأهداف المتفق عليها بحلول عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠٠٧، كانت المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية تعاني من نقص يبلغ ١٠ بلايين دولار بالقياس إلى ذلك الهدف المنشود الذي كان يرجى التوصل إليه على نحو ميسر؛
- بغية تهيئة طريق ممهّد نحو الوصول إلى الزيادة الملتمز بها في التدفق السنوي للمساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المقدمة لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، ينبغي للمانحين أن يخصصوا مبلغاً إضافياً يصل إلى ٦,٤ بلايين دولار سنوياً بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥ من أجل هذه المنطقة (أو ٧,٣ بلايين دولار كل سنة بأسعار الصرف السارية في تموز/يوليه ٢٠٠٨)؛
- وحتى في حالة الوفاء بالتزامات المتعلقة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المقدمة لأفريقيا، فإنه سيلزم أيضاً الاضطلاع بزيادات أخرى في هذه المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأقل البلدان نمواً (والكثير منها في أفريقيا). وسوف يكون من المتعين أن تزداد التدفقات السنوية الإجمالية المتصلة بهذه البلدان الأقل نمواً بمتوسط يبلغ ٨,٨ بلايين دولار (بأسعار الصرف السارية في تموز/يوليه ٢٠٠٨) فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ من أجل تحقيق ذلك الهدف الذي يتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لكل من المانحين؛

- يجب على المانحين، بما في ذلك المانحون الجدد، والبلدان المستقبلة التعجيل بإحراز التقدم فيما يتصل بمواءمة المعونة وتنسيقها وتحسين التنبؤ بها وإدارتها بهدف تحقيق النتائج المرجوة، إلى جانب الاضطلاع بالمساءلة المتبادلة بشأن موارد المعونة، فضلاً عن تحسين الحوار مع المانحين غير المنتمين للجنة المساعدة الإنمائية بغية الالتزام بهذه المبادئ.

الوصول للأسواق (التجارة)

الأهداف

- ٨ - ألف المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز. [ويشمل] هذا النظام التزاماً بالحكم الرشيد والتنمية وتخفيف وطأة الفقر — على الصعيدين الوطني والدولي.
- ٨ - باء معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً. وهذا يشمل، [فيما يتصل بالتجارة]، الدخول إلى الأسواق بدون تعريفات جمركية — وبدون الخضوع للحصص فيما يتعلق بهذه البلدان.
- ٨ - جيم معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

تتمثل الغاية التجارية الأساسية في الهدف رقم ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز. أما الغايات الأخرى فإنها تدعو إلى إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان الضعيفة - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

يشكّل الإخفاق في احتتام
جولة الدوحة للمفاوضات
التجارية ثغرة من أكبر ثغرات
التنفيذ فيما يتصل بالهدف
الإنمائي للألفية رقم ٨

ولقد شرع في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بعد عام واحد من اعتماد إعلان الألفية. ومن بين مقاصد هذه الجولة، معالجة احتياجات البلدان النامية، والقيام بالتالي بتوجيه المحادثات وفق "جدول لأعمال التنمية". وبعد مضي سبع سنوات، يلاحظ أن الإخفاق في احتتام هذه الجولة يشكل أكبر فجوة من فجوات التنفيذ في مجال التجارة، بل وفي إطار الهدف الإنمائي للألفية رقم ٨ على نحو ما قيل. ولم يحدث سوى تقدم بطيء منذ بداية الجولة (انظر الإطارات أدناه)، ومع ذلك يلاحظ أن ثمة مزيداً من الأهمية لاحتمال قصور إكمال هذه الجولة عن الوفاء بمقصدها الأساسي، باعتبارها موجهة نحو التنمية، مما يعني بالتالي اتسامها بنفع خاص لأشد البلدان فقراً.

ومع استمرار المفاوضات في سياق الجولة، كان ثمة بعض من التقدم في مجال تحسين وصول أقل البلدان نمواً للأسواق بدون رسوم جمركية، وتخفيض التعريفات والحد من تصاعدها، وإلغاء دعم المنتجين في البلدان المتقدمة النمو. ومع هذا، فإن البلدان النامية لا تزال تواجه تشوهات كبيرة، فضلاً عن محدودية وصولها للأسواق التي كان يمكن لها فيها أن تضطلع بالتصدير وتوليد النمو. والحواجز غير الجمركية أخذت في التزايد أيضاً. وثمة عقبات أخرى كذلك تواجه التجارة فيما بين البلدان النامية. وبوسع التجارة فيما بين بلدان الجنوب أن تحصل على الحفز اللازم من خلال إبرام اتفاقات تجارية اقتصادية إقليمية ذات تصميم مناسب، مما قد يصبح بمثابة نقطة انطلاق نحو القيام باضطلاع متعدد الأطراف على صعيد أوسع نطاقاً.

وقد أعلنت التزامات سياسية من أجل زيادة الموارد بهدف المساعدة في بناء القدرات في البلدان النامية - فيما يتصل بكل من الهياكل الأساسية والمؤسسات التجارية - ولكن نسبة

التقدم المحرز في اتفاقات جولة الدوحة وخطة التنمية

الزراعة

يتمثل هدف المفاوضات المتعلقة بالزراعة في الاضطلاع على نحو كبير بتحسين الوصول للأسواق، وإلغاء كافة أشكال إعانات التصدير بأسلوب تدريجي، والقيام بتخفيض ملموس للموسدات المحلية المشوهة للتجارة. وكان ثمة تقبل دائم، في نفس الوقت، لفكرة احتياج البلدان النامية إلى "معاملة خاصة وتفضيلية" لأسباب تتعلق بقدراتها أو بتقييدات سوقية أخرى. ولقد سارت المفاوضات ببطء شديد منذ بدايتها في الدوحة في عام ٢٠٠١، وليس من الواضح حتى الآن ما إذا كانت ثمة إمكانية لإبرام اتفاق ما من شأنه أن يوفر مرونة مناسبة للبلدان النامية من خلال الاضطلاع بمعاملة خاصة وتفضيلية.

وصول المنتجات غير الزراعية للأسواق

يستهدف هذا الجزء من المفاوضات تقليل التعريفات الجمركية والحد من تصاعدها وتخفيض الحواجز غير الجمركية فيما يتصل بالمنتجات الزراعية. وقد أحرز بعض التقدم بشأن الاتفاق على صيغة سوف تساعد في تقليل التعريفات الجمركية المرتفعة ووقف تصاعدها، ولكن بعض البلدان النامية لا تزال تشعر بالقلق بشأن فقد العائدات، واحتمال ضعف تنافسيتها، وما يتوقع من تقلص وصولها للأسواق على نحو تفضيلي. وفي إطار التطلع نحو معاملة خاصة وتفضيلية، ما برحت هناك قضية هامة بالنسبة للبلدان النامية تتمثل في كفاءة ما يعد دون التقيد بالمعاملة بالمثل تماماً في النتيجة ذات الصلة التي لا تتجاوز سوى إطار زمني ممدد للتنفيذ، وإن كان سيوضح فيما بعد ما إذا كان هذا سوف يتحقق بالفعل.

الخدمات

جرت المفاوضات المتعلقة بالخدمات بناءً على "الطلب" و"العرض"، ولكن هذا قد أفضى إلى عملية بطيئة المسيرة وغير متساوية كذلك، مع إحراز تقدم ضئيل من الناحية الموضوعية. وقد سعت بعض البلدان النامية إلى الحصول على إقرار بتحرير الخدمات، مما شرع فيه من جانب بلدان عديدة قبل الجولة.

المفاوضات المتعلقة بالقواعد

ترمي المفاوضات المتعلقة بالقواعد إلى تحسين النظم المتصلة بمكافحة الإغراق وإعانات الدعم والتدابير التعويضية، وأيضاً بالأحكام القائمة فيما يتصل بالاتفاقات التجارية الإقليمية. وهي تستهدف كذلك إدخال نظم جديدة بشأن الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك. ومن رأي بعض البلدان النامية أن النظم الأكثر تشدداً الخاصة باستخدام مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية قد تكون بمثابة نتيجة إيجابية محتملة للمفاوضات. ومع هذا، فإن بلدانا نامية أخرى كثيرة تقوم بنفسها باستخدام هذه الوسائل، وهي تشعر بالقلق إزاء قدرتها على تطبيق قواعد تنسم بمزيد من التعقيد.

حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة

إن قضايا حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، التي تجري مناقشتها اليوم في جولة الدوحة، تتعلق بحماية "المؤشرات الجغرافية" الخاصة بالخمور والكحوليات، وهي لا تتضمن أهمية مباشرة بالنسبة لأشد البلدان النامية فقراً. ومع هذا، وعلى الرغم من كون ذلك خارجاً عن نطاق جولة الدوحة، فإنه قد اضطلع بأعمال كبيرة في مجال الصحة العامة والوصول للأدوية في سياق منظمة التجارة العالمية، وذلك مع التركيز بصفة خاصة على كيفية تفسير واستخدام أوجه مرونة جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة فيما يتعلق بالصحة العامة. وعلى الرغم من اعتماد الإعلان المتعلق باتفاق (تربس) والصحة العامة في عام ٢٠٠١، وما أعقب ذلك من توضيح لكيفية تمكين أعضاء منظمة التجارة العالمية، الذين لا تتوفر لديهم قدرات تصنيع كافية، باستيراد أدوية رديفة من البلدان الأخرى عن طريق "ترخيص إجباري"، فإن هذا نادراً ما كان موضع استخدام على الصعيد العملي.

تيسير التجارة

في الوقت الذي أحجمت فيه بلدان نامية كثيرة، في بداية الأمر، عن الشروع في مفاوضات بشأن تيسير التجارة، فإن ثمة تقدماً كبيراً قد تم إحرازه أثناء المفاوضات. وقد أفضت برامج الدعم التقني إلى مساعدة البلدان النامية ذاتها في هذه المفاوضات، وكذلك في تقييم الاحتياجات والثغرات الوطنية. وقد تكون نتيجة هذه المفاوضات مفيدة بالنسبة للبلدان النامية، حيث إنها ستوفر رابطة بين السياسة التجارية والمعونة لصالح التجارة.

المساعدة الإنمائية الرسمية الموزعة قطاعياً والمخصصة للمعونة لصالح التجارة قد تعرضت للهبوط فيما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦.

وعلى الرغم من قيام البلدان النامية بإعطاء مزيد من الأولوية للتجارة وصلاتها بالفقر في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، فإن الحصة السوقية لأشد البلدان فقراً في الصادرات العالمية لم ترتفع عن المستوى الذي كانت عليه منذ خمسة عشر عاماً إلا بشكل هامشي. والكثير من هذه البلدان يواجه اليوم تحديات جديدة في إطار ارتفاع أسعار الواردات من الوقود والأغذية. وقد أفضى هذا إلى توفير زخم إضافي فيما يتصل بضرورة زيادة الاستثمار في ميدان الزراعة بالبلدان النامية، مع القيام في نفس الوقت بإلغاء التشوهات السوقية في الأسواق الزراعية بالبلدان المتقدمة النمو.

المقاصد التجارية في الهدف الإنمائي للألفية رقم ٨

تشمل المؤشرات التي تتعلق بالمقاصد التجارية في الهدف الإنمائي للألفية رقم ٨ الوصول بدون رسوم جمركية لأسواق البلدان المتقدمة النمو، ومتوسط التعريفات الجمركية المفروضة على الصادرات الهامة من البلدان النامية، والدعم الزراعي في البلدان الغنية، والمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية:

المؤشرات

- | | |
|-------|---|
| ٦ - ٨ | نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة النمو المعفاة من الرسوم الجمركية (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً؛ |
| ٧ - ٨ | متوسط التعريفات التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس الواردة من البلدان النامية؛ |
| ٨ - ٨ | تقديرات الدعم الزراعي المقدم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي؛ |
| ٩ - ٨ | نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية. |

تزايد الوصول بدون رسوم جمركية لأسواق

البلدان المتقدمة النمو

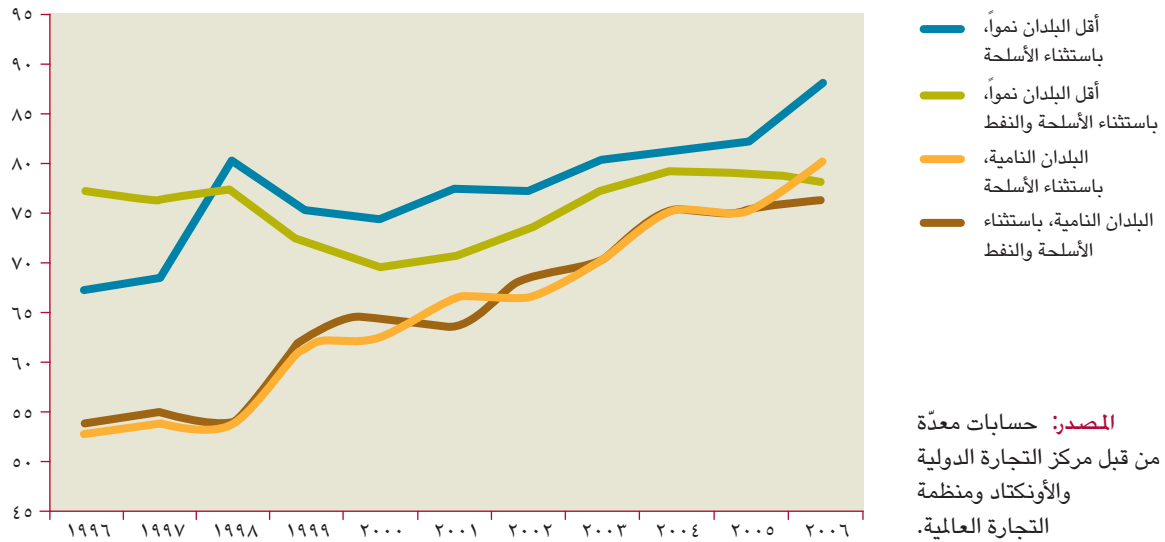
شهدت البلدان النامية تزايد وصولها كمجموعة لأسواق البلدان المتقدمة النمو بدون رسوم جمركية، وذلك فيما بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦. ومع ذلك، فإن هذا التحسن قد اتسم بالاعتدال إلى حد كبير فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً في حالة استبعاد التجارة في الأسلحة والمنتجات النفطية

إن زيادة وصول أقل البلدان نمواً لأسواق البلدان المتقدمة النمو بدون رسوم جمركية دون الهدف المنشود إلى حد كبير

(الشكل ٩). وعلى الرغم من الهدف الذي حددته البلدان المتقدمة النمو في الإعلان الوزاري الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ عن الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين، والذي يقضي بتمديد نطاق معاملة الإعفاء من الرسوم الجمركية حتى يغطي ٩٧ في المائة من بنود التعريفات، فإن الوصول لأسواق البلدان المتقدمة النمو بدون رسوم جمركية لا يشمل سوى ٧٩ في المائة من صادرات أقل البلدان نمواً لدى استثناء الأسلحة والنفط. وكان ثمة انكماش أيضاً في فرق الوصول التفضيلي بين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، مما قلص من الميزة التي كانت تحظى بها هذه البلدان الأقل نمواً في الماضي.

الشكل ٩

نسبة واردات البلدان المتقدمة النمو من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، والمسموح بدخولها بدون رسوم جمركية، ١٩٩٦ - ٢٠٠٥، (نسبة مئوية)



المصدر: حسابات معدة من قبل مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

تخفيض التعريفات الجمركية على صادرات البلدان النامية من المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس

هبط متوسط التعريفات التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على واردات السلع الزراعية والمنسوجات والملابس فيما يتصل بالبلدان النامية في مجموعها وأقل البلدان نمواً أيضاً، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. وخلال العقد الممتد من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٦، انخفض متوسط التعريفات الجمركية المفروضة على الصادرات الزراعية من ١٠,٥ إلى ٨,٦ في المائة على صعيد البلدان المتقدمة النمو، ومن ٤,٠ إلى ٢,٨ في المائة على صعيد أقل البلدان نمواً. أما التعريفات المفروضة على المنسوجات فقد انخفضت من ٧,٣ إلى ٥,٢ في المائة بالنسبة للبلدان النامية، ومن ٤,٥ إلى ٣,٢ في المائة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، في حين أن التعريفات المفروضة على الملابس قد انخفضت من ١١,٤ إلى ٨,٤ في المائة فيما يخص البلدان النامية، ومن ٨,١ إلى ٦,٤ في المائة فيما يخص أقل البلدان نمواً في نفس الفترة^١. ومع زيادة الهبوط الحاد للتعريفات الجمركية

لم يكن هناك سوى تخفيض معتدل للتعريفات الجمركية المفروضة على الصادرات الزراعية للبلدان النامية

١ يمثل متوسط التعريفات الجمركية المتوسط البسيط لجميع التعريفات القيمية المطبقة (التعريفات المستندة إلى قيمة الواردات). ومن الجدير بالملاحظة أن هذا لا يشمل استخدام التعريفات غير القيمية (من قبيل الحصص والرسوم الجمركية الموسمية وما إلى ذلك).

المفروضة على الملابس فيما يتصل بمجموعة البلدان النامية ككل، يلاحظ أن الوصول التفضيلي الذي كانت تحظى به أقل البلدان نمواً في الماضي قد تعرض للتضاؤل. والمعاملة التفضيلية لأقل البلدان نمواً لم تعد ذات شأن إلا بالنسبة لبعض المنتجات الزراعية، من حيث الوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية ومتوسط مستوى التعريفات المطبقة. وتصميم مخططات الوصول التفضيلي قد جعل من الصعب على البلدان النامية أن تستفيد من التفضيلات القائمة، من جراء وجود قواعد شديدة التقييد تتعلق بالمنشأ أو استبعاد بعض المنتجات أو بسبب طابع التفضيلات ذي الأجل القصير واكتنافه بالتشككات.^٢

الإعانات الزراعية في البلدان ذات الدخل المرتفع

ما برح الدعم الزراعي المشوّه للتجارة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يتعرض للهبوط، وذلك من حيث القيمة باعتباره نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وعائدات المزارع، ومع ذلك، ولما كان هذا الدعم يبلغ ٣٦٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٦ (أو ٣٥٥ بليون دولار بأسعار عام ٢٠٠٥)، فإنه ما زال يعتبر في غاية الارتفاع بالمعدلات المطلقة، فهو يناهز أربعة أضعاف المساعدة الإنمائية الرسمية (الجدول ٢).^٣

والزيادة الأخيرة في أسعار الأغذية كانت نتيجة عوامل عديدة. وأرصدة الحبوب الأساسية ما برحت تتعرض للانخفاض في العقود الأخيرة من جراء بطء نمو الإنتاجية في ميدان زراعة الأغذية، حيث لم تكن هذه الزراعة متمشية مع تزايد الطلب العالمي على الغذاء في ضوء نمو عدد سكان العالم وتغير التفضيلات الغذائية في اقتصادات البلدان السريعة النمو، ولا سيما في آسيا. وفي السنوات الأخيرة، يلاحظ أن هذا النمط الأطول أجلاً المتعلق بزيادة توتر أسواق السلع الغذائية قد كان عرضة للتعدد بسبب حدوث تغير في استخدام الأراضي الزراعية والتحول نحو إنتاج الوقود الحيوي، فضلاً عن وقوع حالات من حالات الجفاف بالعديد من البلدان الرئيسية المقدمة للأغذية. وعلاوة على هذا، فإن الاضطراب في الأسواق المالية بالاقتصادات الرئيسية واطراد ضعف الدولار قد زادا من دفع الأسعار إلى أعلى، بينما قام المستثمرون الماليون على نحو متزايد بالتماس عائدات مرتفعة في أسواق العقود الآجلة للسلع. ومن حيث مفاوضات الدوحة التجارية، يراعى أن الشواغل المتصلة بأزمة الغذاء ذات شقين. فمن ناحية أولى، أفضت المستويات المرتفعة للإعانات الزراعية (المحلية والتصديرية) التي تقدم للمزارعين في البلدان المتقدمة النمو إلى إبقاء أسعار الأغذية العالمية في مستوى منخفض لفترة طويلة، ولكنها قد تضمنت حوافز سلبية للاستثمار في الزراعة بالبلدان النامية، مما يفسر جزئياً سبب انخفاض نمو الإنتاجية. وكانت النتيجة المتحققة في هذا الشأن متمثلة في وجود سوق بالغة التشوه، ففي عام ٢٠٠١، كانت الأسعار منخفضة بشكل لم يسبق له مثيل من جراء الإفراط في الإنتاج ببعض البلدان ونقص الاستثمار في الزراعة في بعض آخر. ومن ناحية ثانية، استجابت البلدان النامية مؤخراً لأزمة الأغذية بفرض قيود تصديرية بهدف كفاية الأمن الغذائي داخل البلد، ولكن هذا قد أفضى بدوره لزيادة تأزم السوق العالمية للغذاء. ويتطلب حل الأزمة الغذائية الأخذ بنهج

لا تزال الإعانات الزراعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مرتفعة المستوى، مما يؤثر على احتمالات الزراعة بالبلدان النامية

^٢ أفضى استبعاد الفول السوداني من قانون النمو والفرص في أفريقيا من قبل الولايات المتحدة إلى الحد بشكل كبير من قيمة المخطط ذي الصلة فيما يتعلق بعدد من المنتجين في أفريقيا، في حين أن مصدري الملابس الأفارقة، الذين كانوا يتصفون بالنجاح في إطار هذا القانون، لم يوفقوا في تحقيق نفس درجة التعلل في الاتحاد الأوروبي من جراء قواعد المنشأ التقييدية.

^٣ يزيد تقدير الدعم الإجمالي المؤقت عن ذلك أيضاً في عام ٢٠٠٧، فهو يصل إلى ٣٦٥,٠٨٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة.

متناسب وواسع النطاق، ومع هذا، فإن من الحري بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أن تسهم في تحسين الأمن الغذائي بالعالم على المدى المتوسط من خلال الاضطلاع، إلى حد كبير، بتخفيض دعم المانحين في البلدان المتقدمة النمو والتصدي لسائر العوائق التي تعترض سبيل الإنتاج والتصدير بالبلدان النامية.

الجدول ٢

دعم الزراعة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٠ و ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	١٩٩٠
دعم الزراعة في بلدان المنظمة (تقديرات الدعم الإجمالية)^أ				
٣٥٥	٣٧٦	٣٩٠	٣٨٧	٤٣٦
بالبلايين من دولارات الولايات المتحدة سنوياً ^ب				
كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة				
١,٠	١,١	١,١	١,٢	٢,٠
كنسبة مئوية من عائدات المزارع في بلدان المنظمة				
٢٧,٠	٢٨,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٢,٠

المصدر: مديرية التجارة والزراعة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ قاعدة البيانات المتصلة بمكافئ إعانات المنتجين ومكافئ إعانات المستهلكين، ٢٠٠٧. ^أ تقدير الدعم الإجمالي. ^ب بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥.

المعونة لصالح التجارة

أثناء المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد بهونغ كونغ في عام ٢٠٠٥، أعلنت بعض حكومات البلدان المانحة زيادة مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية التي تخصصها من أجل المعونة لصالح التجارة. وفي الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥، جاء في الاستعراض العالمي الأول أن متوسط المعونة لصالح التجارة يناهز ٢١ بليون دولار سنوياً^٤. ومع هذا، فإنه لدى التعديل حسب الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥، يلاحظ أن الأرقام الواردة في نظام إبلاغ الدائنين لدى المنظمة كانت موضع زيادة حتى عام ٢٠٠٤، ولكنها هبطت بعد ذلك عما كانت عليه من مستوى مرتفع (انظر الشكل ١٠). وعلاوة على هذا، هبطت المعونة لصالح التجارة من مستوى كان يبلغ ٣٥ في المائة تقريباً في عام ٢٠٠٢ إلى ما يناهز ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٦، وذلك عند النظر إليها بوصفها حصة من المساعدة الإنمائية الرسمية الموزعة قطاعياً. وفي النهاية، كان توزيع هذه المعونة لصالح التجارة غير متساو، فالبلدان المستقبلية الخمسة الأولى - العراق والهند وفيت نام وأفغانستان وبنغلاديش - كانت تشكل ما يناهز ٣٠ في المائة من مجموع هذه المعونة^٥.

وكان ثمة تسليم بأن زيادة المعونة لصالح التجارة تشكل وسيلة رئيسية لمساندة البلدان في مجال تنمية قدراتها التصديرية. ويتضمن تعريف هذه المعونة، الذي وضعه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، المعونة الموجهة لدعم السياسات والأنظمة التجارية في البلدان المستقبلية، وتنمية التجارة، والهياكل الأساسية المتصلة بها، وبناء القدرات الإنتاجية^٦، فضلاً عن تكاليف التعديلات

ينبغي أن تزداد موارد المعونة لصالح التجارة

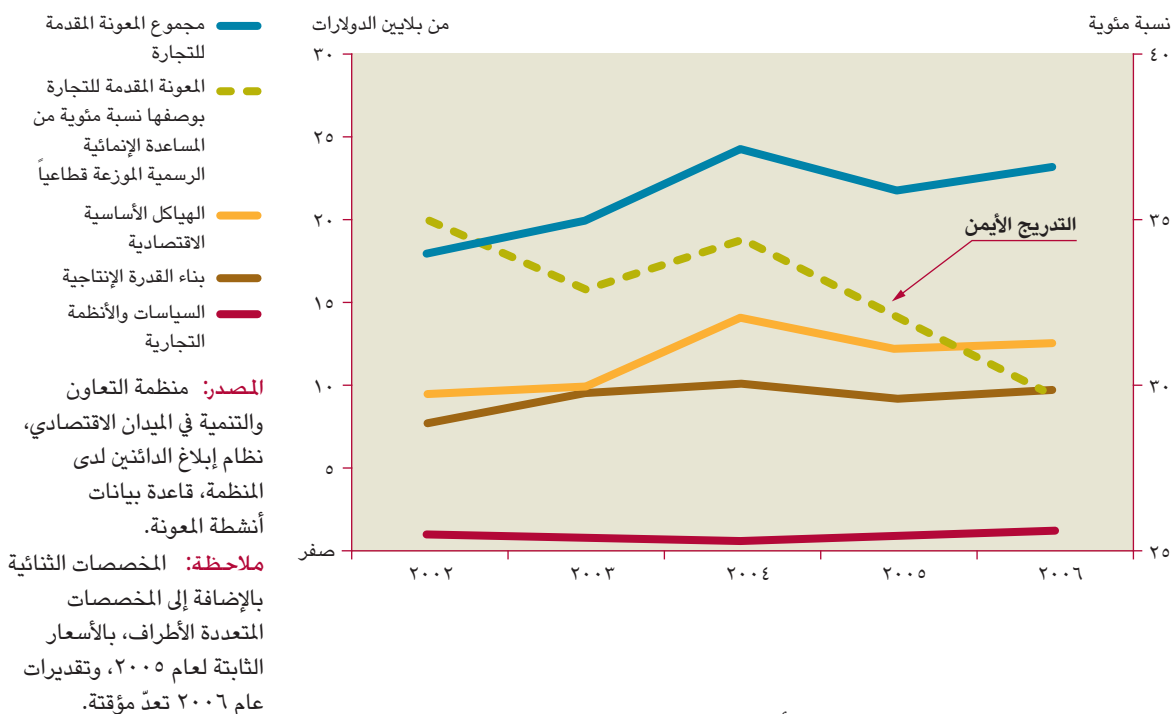
^٤ تنعكس الترامات المعونة في اتفاقات موقعة بين المانحين والشركاء. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، المعونة لصالح التجارة من خلال نظرة سريعة، ٢٠٠٧، الاستعراض العالمي الأول، وهو متاح في الموقع: http://www.oecd.org/document/46/0,3343,en_2649_34665_39619566_1_1_1_1,00.html

^٥ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٨، البنك الدولي (واشنطن العاصمة، البنك الدولي).

^٦ وذلك في حالة تحديدها بوصفها أولوية إنمائية في الاستراتيجية الوطنية للبلدان النامية.

الشكل ١٠

الالتزامات المتعلقة بالمعونة من أجل التجارة موزعة حسب الفئات، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦: قيمة وحصة المساعدة الإنمائية الرسمية الموزعة قطاعياً



المتصلة بالتجارة. والموارد الملتزم بها من أجل المعونة لصالح التجارة، في ضوء هذا التعريف، لا يجوز رصدها بشكل محدد من خلال إحصاءات المعونة القائمة. وتستند المعلومات المتوفرة حتى الآن إلى سجلات نظام إبلاغ الدائنين، حيث لا يمكن التمييز بين تدفقات المعونة المتصلة على نحو محدد ببناء القدرات التجارية وتلك التدفقات العادية للمعونة التي تستخدم لدعم الهياكل الأساسية العامة والقدرات الإنتاجية.

وإلى جانب الجهود المبذولة من أجل زيادة الموارد المتصلة بالمعونة لصالح التجارة، فإنه توجد حاجة إلى اتخاذ عدد من التدابير لرفع مستوى فعاليتها. فمن ناحية أولى، ينبغي للبلدان النامية أن تمنع في دمج التجارة والتنافسية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وقد أحرز بعض التقدم في هذا المجال، فغالبية الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية/استراتيجيات الحد من الفقر تتضمن تحليلاً للتجارة. وثمة دراسة مقبلة جرت بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتشير هذه الدراسة إلى أن ما يزيد عن ثلثي الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، التي تم استعراضها، قد شمل تحليلاً للتجارة، وأن عدداً كبيراً منها قد ربط تحليل التجارة بحالات الفقر^٧.

وبالنسبة لأقل البلدان نمواً، يراعى أن الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة بوسعه أن يضطلع بدور تيسيري هام في هذا المجال من خلال تحليل الاحتياجات والأولويات الاستثمارية، إلى جانب المشاريع المقبولة مصرفياً، وذلك في ميادين تسهيل التجارة والهياكل الأساسية والإنتاج من أجل التصدير. ومن ناحية ثانية، يجب على المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف أن يتبعوا مبادئ أفضل الممارسات لدى توزيع وتقديم المعونة لصالح التجارة

^٧ ستيفن كوساك، التجارة من أجل الحد من الفقر: دور السياسة المتعلقة بالتجارة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨ (دراسة مقبلة).

في سياق دعم الأولويات الوطنية، واستخدام النظم القائمة في البلدان، وتنسيق الدعم اللازم لتقليل تكاليف المعاملات إلى أدنى حد ممكن^٨.

وما زالت هناك حاجة إلى إدخال تحسينات على عملية تنفيذ الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، قامت هيئة الإدارة الجديدة للإطار باعتماد مجموعة من التوصيات لتيسير دمج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف^٩. وحتى اليوم، كان ثمة تعهد بما يزيد عن ١٧٠ مليون دولار من قبل المانحين الثنائيين من أجل هذا الإطار المتكامل، وإن كان هذا قد يكون غير كافٍ لدعم القيام على نحو مناسب بدمج أقل البلدان نمواً في نظام التجارة العالمي على جناح السرعة.

سوف يفضي الإسراع في إنفاق الموارد داخل الإطار المتكامل إلى مساندة دعم التجارة في أقل البلدان نمواً، وإن كانت ثمة حاجة إلى مزيد من التمويل

هل يجري الوفاء بالوعد المتصل بتعزيز الشراكة العالمية؟

عند النظر إلى ما وراء المؤشرات التجارية الواردة في الهدف الإنمائي للألفية رقم ٨، يمكن أن ينظر أيضاً إلى مجموعة أخرى متنوعة من المؤشرات ومصادر البيانات بغية تقييم ما إذا كانت الشراكة العالمية المتصلة بالتجارة قائمة بالفعل.

خفض التعريفات الجمركية القسوى والمتصاعدة

تتضمن أهداف جولة الدوحة التجارية المتعددة الأطراف تقليل التعريفات القسوى والمتصاعدة في المنتجات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية، من أجل تمكينها من تعزيز صادراتها وزيادة المنافع التي يمكن لها أن تكتسبها منها. وكما يتضح من الجدول ٣ - وعلى الرغم من الإخفاق في اختتام مفاوضات الدوحة - يلاحظ أن التعريفات القسوى في البلدان ذات الدخل المرتفع قد انخفضت بالفعل، وكان ثمة هبوط كذلك في تصاعد التعريفات الجمركية في ميدان الزراعة.

هبطت التعريفات القسوى والمتصاعدة المتعلقة بالزراعة في البلدان ذات الدخل المرتفع

الجدول ٣

التعريفات القسوى والمتصاعدة المتعلقة بالزراعة في البلدان ذات الدخل المرتفع، ١٩٩٥ - ٢٠٠٦

٢٠٠٦-٢٠٠٥ ^أ	٢٠٠٤-٢٠٠٣	١٩٩٩-١٩٩٥
٧,٧٥	٨,٧٥	٨,٩٢
٤,٦١	٥,٣٧	-
٠,٥٦٣ -	٠,١٤٤ -	-

المصدر: مؤشرات التجارة العالمية، البنك الدولي، ٢٠٠٧. أ أحدث البيانات المتوفرة. ب نسبة مئوية من بنود التعريفات مع تطبيق معدل يزيد عن ١٥ في المائة. ج التغيير في النسبة المئوية من المواد الخام إلى المواد التامة التجهيز.

٨ من المقرر أن يتم الاستعراض الثاني للمعونة العالمية لصالح التجارة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، وسوف يسبق ذلك عقد ندوة للخبراء في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، مع القيام بعدد من الاستعراضات الوطنية ودون الإقليمية للمعونة لصالح التجارة.

٩ للمزيد من المعلومات، انظر الموقع: http://www.integratedframework.org/enhanced_if.htm

توسيع نطاق تجارة البلدان النامية

ومن المتوقع، مع هذا، في حالة تهيئة شراكة عالمية بشأن التجارة، أن تتمكن البلدان النامية من القيام بمزيد من التجارة بالمعدلات المطلقة وبالوصول على حصة أكبر شأناً من التجارة العالمية.

وقد نمت التجارة العالمية بشكل سريع في الألفية الجديدة - فأحجام الصادرات قد زادت بمعدل متوسط يصل إلى ٨ في المائة سنوياً أثناء الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ (الشكل ١١)، مما جعل معدل نمو الإنتاج العالمي يتجاوز الضعف. والبلدان النامية قد شهدت، بوصفها مجموعة من البلدان، ارتفاعاً في نصيبها من الصادرات العالمية يبلغ ١٠ نقاط مئوية تقريباً فيما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٦، سواء كان هذا يتضمن صادرات النفط أم لا. وهذا يعادل ما هو متوقع في حالة مراعاة ذلك النمو الهائل بكثير من البلدان النامية الصناعية من قبيل الصين والهند والبرازيل.

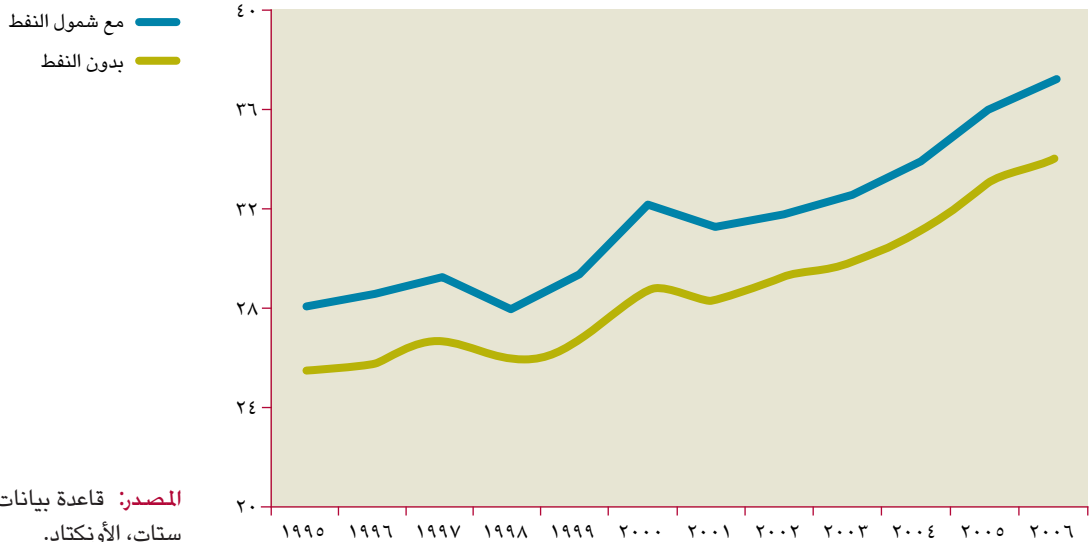
حدوث تقدم أقل شأناً من حيث تغلغل الصادرات، وذلك من جانب أقل البلدان نمواً

لم تتمكن أقل البلدان نمواً من زيادة حصتها في التجارة العالمية...

والوضع القائم أقل مؤاتاة، رغم ذلك، فيما يتصل بأقل البلدان نمواً. ومجموعة البلدان الأشد فقراً قد تمكنت من زيادة حصتها في صادرات العالم من ٠,٤٢ في عام ١٩٩٥ إلى ٠,٦٦ في عام ٢٠٠٦. ولكن هذه الزيادة في تغلغل الصادرات كانت ترجع برمتها إلى ارتفاع أسعار وأحجام النفط الذي لا تصدره سوى حفنة ضئيلة من أقل البلدان نمواً. وعند استبعاد النفط، يلاحظ أن حصة الصادرات العالمية المنبثقة عن أقل البلدان نمواً قد ظلت على حالها في الواقع، حيث كانت تقارب ٠,٣٨ في المائة (انظر الشكل ١٢).

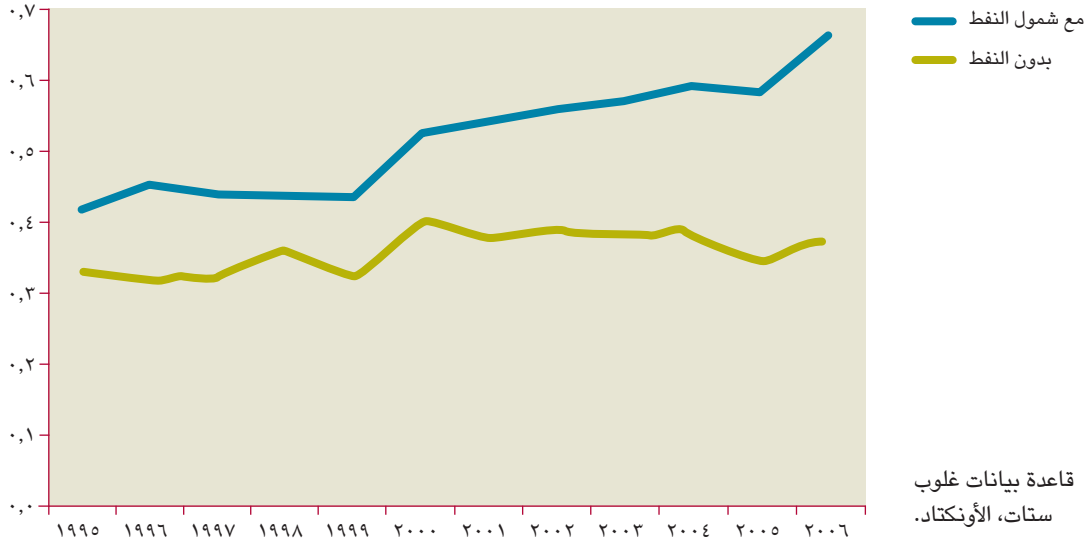
الشكل ١١

حصة البلدان النامية في الصادرات العالمية، ١٩٩٥ - ٢٠٠٦، (نسبة مئوية)



المصدر: قاعدة بيانات غلوب ستات، الأونكتاد.

الشكل ١٢
حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ (نسبة مئوية)



المصدر: قاعدة بيانات غلوب ستات، الأونكتاد.

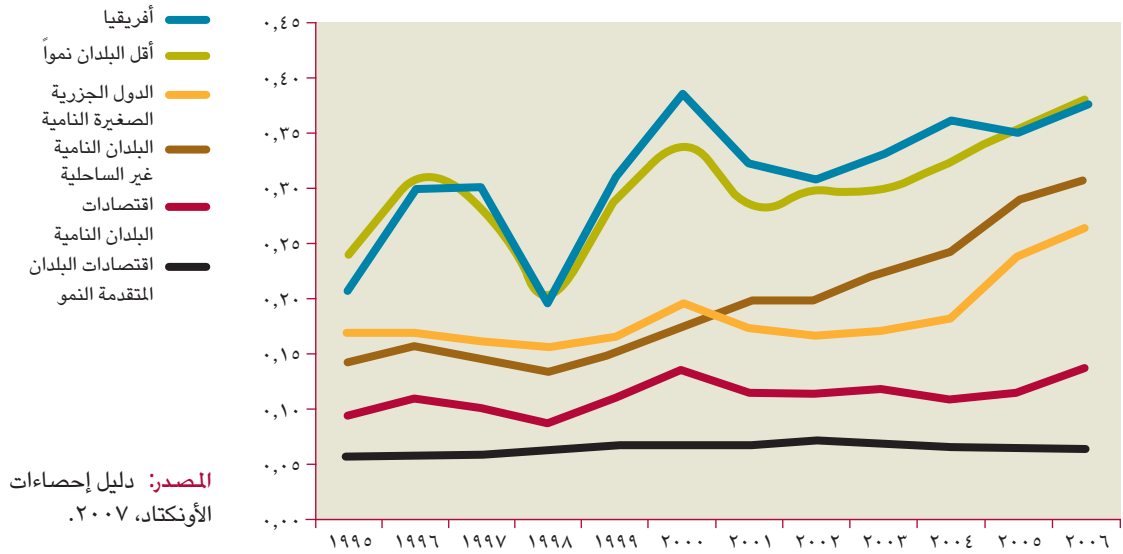
تركيز صادرات البلدان النامية

لا تزال البلدان النامية - وأقل البلدان نمواً بصفة خاصة - شديدة الضعف أمام الصدمات التجارية، كما اتضح ذلك للأسف من تلك الارتفاعات الأخيرة في أسعار الوقود والغذاء. والكثير من هذه البلدان يعتمد على سلع هامة ضئيلة في توليد غالبية حصائله التصديرية، وقد أدت زيادة الأسعار الدولية أثناء السنوات الخمس الماضية إلى عدم تشجيع الاضطلاع بمزيد من التنوع. ولقد زادت معدلات تركيز الصادرات خلال العقد الماضي بالنسبة لأشد البلدان فقراً - على الرغم من أن هذا قد يعكس ارتفاع سعر النفط والمعادن غير الوقودية إزاء سائر المنتجات التصديرية (الشكل ١٣). وقد تبين أن الاتكال بشكل كبير على مجموعة ضئيلة من سلع الصادرات يمثل مصدراً رئيسياً للتقلبات الاقتصادية الكلية، مما يضرب باحتمالات النمو الطويلة الأجل^{١٠}.

وهذا واحد من الأسباب التي تفسر لماذا ينبغي تكملته الجهود، التي يجري بذلها لتحقيق مزيد من الوصول للأسواق بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، عن طريق الاضطلاع ببرنامج ضخيم من برامج المعونة لصالح التجارة. وليس بوسع البلدان الأكثر فقراً أن تستفيد بشكل كامل من التجارة العالمية المفتوحة إلا إذا قامت بتحسين وتنويع قدرتها على الإنتاج والتصدير.

...وأقل البلدان نمواً تعتمد بشكل مطرد على منتجات تصديرية أقل عدداً

١٠ للاطلاع على أدلة ذات صلة، انظر: دراسة الأمم المتحدة للحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٦: تباين مستويات النمو والتنمية (United Nations publication, Sales No. E.06.C.II)، متاحة على الموقع: <http://www.un.org/esa/policy/wess/wess2006files/wess2006.pdf> وكذلك دراسة الأمم المتحدة للحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٨: التغلب على انعدام الأمن الاقتصادي (United Nations publication, Sales No. E.08.C.II.1)، متاحة على الموقع: <http://www.un.org/esa/policy/wess/wess-2008files/wess2008files/wess2008.pdf>.



ملاحظة: تم تطبيع مؤشر تركيز الأسواق لهرنفدهال - هيرشمان من أجل الحصول على قيم تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح (التركز الأقصى). (انظر: <http://stats.unctad.org/Handbook/>). (TableViewer/tableView.aspx?ReportId=1687).

بغية تحسين وصول البلدان النامية للأسواق، يجب على المجتمع الدولي أن يظطلع بما يلي:

- مضاعفة الجهود المبذولة من أجل اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، وإعادة التركيز على العناصر التي من شأنها أن تجعل منها جولة "إنمائية"؛
- كفالة إفضاء الشراكات الاقتصادية الثنائية والإقليمية المحتملة إلى القيام بشكل حقيقي بتمكين البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق ودخول صادراتها في هذه الأسواق، مع جعل هذه الشراكات بمثابة "نقاط انطلاق" نحو اتفاقات متعددة الأطراف، لا بدائل لهذه الاتفاقات؛
- إعطاء الأولوية اللازمة للتجارة وصلاتها بالتنمية والحد من الفقر، وذلك في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛
- المضي على نحو كبير إلى تخفيض ما تفرضه البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس القادمة من البلدان النامية من تعريفات جمركية وتصاعدات هذه التعريفات؛
- التعجيل بالحد من الإعانات المحلية والتصديرية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو لمنتجاتها الزراعية، وتناول سائر العوائق التي تعترض سبيل صادرات البلدان النامية ونمو الإنتاجية الزراعية بها؛
- الإسراع بتقييم الاحتياجات الإقليمية والقطرية المتعلقة بالمعونة لصالح التجارة، وضمان تكييف الموارد الملتمزم بها من أجل الوفاء بتلك الاحتياجات؛
- زيادة الجهود الرامية إلى تحقيق التشغيل التام للإطار المعزز المتكامل.

القدرة على تحمل الديون

الهدفان

- ٨ - دال معالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكناً في المدى الطويل
- ٨ - باء ... وبرنامجاً معززاً لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية ... للبلدان التي أعلنت التزامها بالحد من الفقر

ويجري في الوقت الراهن قياس هذين الهدفين ٨ - دال و ٨ - باء وفقاً للمؤشرات التالية:

المؤشرات

- ٨ - ١٠ مجموع عدد البلدان التي وصلت إلى مرحلة اتخاذ القرار لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والعدد التراكمي للبلدان التي وصلت إلى نقطة إنجاز المبادرة المتعلقة بتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛
- ٨ - ١١ مقدار عبء الديون الذي التزم بتخفيفه في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين؛
- ٨ - ١٢ تكاليف خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات.

تخفيف عبء الدين في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون

أعلنت المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٦. وهي تزود البلدان بفرصة تخفيف عبء خدمة الدين بشرط إدخال مجموعة من الإصلاحات الرئيسية ترمي إلى تشجيع النمو الاقتصادي المستدام، والاستقرار الاقتصادي الكلي، والحد من الفقر. وكان ثمة تعزيز لهذه المبادرة في عام ١٩٩٩ من أجل تقليل الدين بشكل كبير وتوفير أهلية للوفاء بالشروط تتسم بمزيد من الوضوح فيما يتصل بإلغاء هذا الدين مع وجود استراتيجية واضحة المعالم في مجال الحد من الفقر.

وقد أكملت المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وتتيح هذه المبادرة المتعددة الأطراف الإعفاء

الكامل من الديون المستوفاة لشروط الأهلية والمستحقة لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي وصندوق التنمية الأفريقي فيما يتصل بالبلدان التي تنجز المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد بدأ التنفيذ ذو الصلة في كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠٠٦ على يد كل من هذه المؤسسات. وقد انضم بنك التنمية المشترك بين البلدان الأمريكية رسمياً إلى المبادرة المتعددة الأطراف في آذار/مارس ٢٠٠٧، وقرر أن يقدم إعفاءً مائلاً من الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. أما البلدان التي تلقت تخفيفاً لعبء الدين في إطار المبادرة المتعددة الأطراف من البنك الدولي فإنها قد شهدت هبوطاً مناظراً في مخصصاتها المتصلة بالمؤسسة الإنمائية الدولية.

وفي عام ٢٠٠٧، وبغية تجنب تلك الحالة التي تتضمن إفشاء تخفيف عبء الدين في ظل المبادرة المتعددة الأطراف إلى تقليل المعونة المقدمة من المؤسسة الإنمائية الدولية، تعهد المانحون بتجديد رأس مال المؤسسة بمبلغ إضافي يصل إلى ٢٥,١ بليون دولار. وبالإضافة إلى موارد البنك الدولي الداخلية، يلاحظ أن هذا سيزود البلدان الخمسة عشر أعضاء المؤسسة (التي حظيت بآخر التجديدات في رأس المال) بقدره إقراض تساهلية إجمالية تناهز ٤١,٦ بليون دولار أو ١٤ بليون دولار سنوياً في إطار فترة حولة المؤسسة الممتدة ثلاث سنوات.

تخفيف الديون الذي قدّم بالفعل

حتى الآن، تبين أن ثمة ٤١ بلداً تعد مؤهلة، أو يحتمل أن تكون مؤهلة، لتخفيف الدين في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبحلول عام ٢٠٠٨، كانت هناك ٣٣ بلداً من تلك البلدان قد وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار بشأن هذه المبادرة، مع تلقيها تخفيفاً للدين بالفعل. وفي هذه المرحلة، كانت ٢٣ بلداً من البلدان الثلاثة والثلاثين قد بلغت نقطة الإكمال، مما يعني أن من المنتظر من الدائنين أن يوفرها لها بشكل نهائي كامل مبلغ تخفيف الدين الذي سبق الالتزام به في مرحلة اتخاذ القرار. والبلدان الثلاثة والعشرون التي بلغت نقطة ما بعد الإكمال قد استفادت أيضاً من تخفيف الدين بموجب المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين.

ومن المقرر للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تجاوزت نقطة اتخاذ القرار، وعددها ٣٣ بلداً، أن تتلقى مبلغاً إجمالياً لتخفيف الدين يصل إلى ٤٨,٢ بليون دولار (بالقيمة الحالية الصافية السارية في نهاية عام ٢٠٠٦)، وذلك من خلال المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي ضوء المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، التزم بمبلغ إضافي مقداره ٢٦,٨ بليون دولار من أجل جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وقد قدمت من هذا المبلغ ٢١,٢ بليون دولار بالكامل للبلدان الثلاثة والعشرين التي تجاوزت نقطة الإكمال. وفي آخر تحديث للتقرير المتعلق بحالة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (آذار/مارس ٢٠٠٨)، كان ثمة تقدير بأن تخفيف الدين بجميع أشكاله (المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة، والمبادرة المتعددة الأطراف، وتخفيف الدين التقليدي، وسائر تخفيفات الديون الثنائية "الطوعية") من شأنه أن يقلل أرصدة الديون المتعلقة بالبلدان الثلاثة والثلاثين التي تجاوزت نقطة اتخاذ القرار من مستوى ١٠٥ بلايين دولار إلى ٩ بلايين دولار (بالقيمة الحالية الصافية لعام ٢٠٠٦)، وهذا يشكل تخفيفاً يزيد عن ٩٠ في المائة.

وفيما يتصل بالبلدان التي توجد عليها متأخرات منذ وقت طويل في مجال التزامات الدين مع المؤسسات المتعددة الأطراف، ستنشأ حاجة إلى مزيد من موارد المانح من أجل تغطية التكاليف التقديرية لتخفيف الدين في هذه الحالات. وعلاوة على هذا، فإن مشاركة الدائنين الرسمية من غير الأعضاء في نادي باريس كانت متسمة بالبطء، فهم لم يقدموا في المتوسط

كان ثمة تقدم هام، وإن كانت هناك حاجة إلى موارد إضافية من موارد المانحين من أجل الاضطلاع بمزيد من تخفيف الدين في بعض الحالات

يجب على الدائنين غير المنتمين لنادي باريس والدائنين الخاصين أن يشاركوا في تقاسم أعباء عمليات تخفيف الديون

إلا حوالي ثلثي الحصة المتوقعة منهم فيما يتصل بعمليات تخفيف الديون المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون^١. والدائون الخاصون لم يوفرُوا نصيبهم من تخفيف ديون هذه البلدان. وانخفاض مستوى المشاركة من قبل هذين النوعين من الدائنين قد أدى إلى تقويض مبدأ المساواة في تقاسم الأعباء الذي تستند إليه المبادرة المتصلة بهذه البلدان. والنظام المالي الدولي لا يتضمن آليات من شأنها أن تخفف وتدعم وجود معاملة متماثلة فيما بين الدائنين، ومن الحري بإنشاء مثل هذه الآليات أن يحظى بالأولوية، لا فيما يتصل بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون فحسب، بل أيضاً فيما يتصل بالتطبيق على كافة التزامات الديون الخارجية.

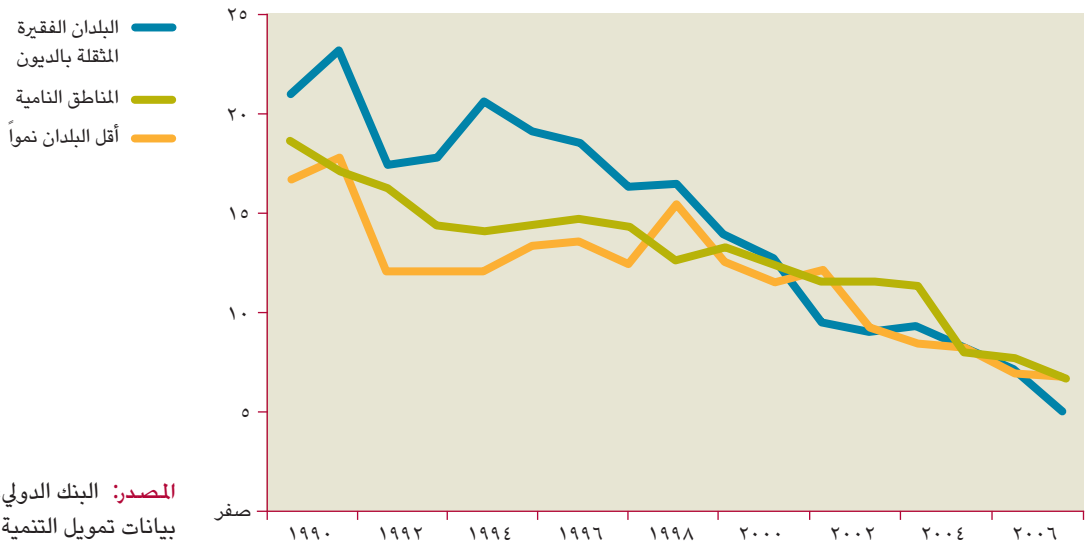
هبوط أعباء خدمة الدين

يتمثل الهدف الأساسي للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في تحرير الموارد لصالح التنمية. وتخفيض أرصدة الديون كان موضع ترحيب من قبل جميع البلدان المستفيدة، وذلك على الرغم من أنه لم يفض بالضرورة إلى الإتيان بمبالغ ضخمة من الموارد في جميع الحالات، مما يرجع إلى وجود متأخرات كبيرة تتعلق بالسداد في بعض البلدان.

ورغم ذلك، وبصفة عامة، أسهم تخفيف الديون في تخفيض التزامات خدمة الدين الخارجية بشكل كبير في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تجاوزت نقطة اتخاذ القرار، وعددها ٣٣ بلداً. وقد استفاد عدد كبير من هذه البلدان أيضاً من ارتفاع أسعار السلع الأساسية والنمو القوي في الاقتصاد العالمي في السنوات الخمس الأخيرة. وفيما يتصل بجميع البلدان النامية، يراعى أن معدل خدمات الديون إلى الصادرات قد هبط من حوالي ١٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦ (الشكل ١٤). ومن المتوقع لهذا المعدل أن يكون قد هبط إلى ما يناهز ٣ في المائة في عام ٢٠٠٧.

الشكل ١٤

مدفوعات خدمة الدين كنسبة من عائدات الصادرات، ١٩٩٠ - ٢٠٠٦، (نسبة مئوية)



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات تمويل التنمية العالمية.

١ دراسة الأمم المتحدة للحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٨: التغلب على انعدام الأمن الاقتصادي (مرجع سابق).

وهناك دليل آخر على هبوط أعباء خدمة الدين، فجميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تجاوزت نقطة الإكمال، إلى جانب البلدان المؤهلة في إطار المؤسسة الإنمائية الدولية، كانت تتميز في عام ٢٠٠٦ بمعدل لخدمة الدين على صعيد خدمات الديون العامة يقل عن النسبة البالغة ٢٥ في المائة، التي تعد بمثابة العتبة المحددة للقدرة على التحمل. وهذا يشكل تحسناً هاماً في ضوء أن ثمة عشرة بلدان من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كانت تنسم في عام ١٩٩٠ بمعدلات لخدمة الدين تفوق تلك العتبة المحددة.

وقد أفضى تخفيض أعباء الديون إلى هبة بيئة أفضل فيما يتصل بالاستثمار والنمو في المستقبل. وهذه النتيجة غير مضمونة مع ذلك، فأسعار السلع الأساسية قد تصح أقل ارتفاعاً في السنوات القادمة في إطار ضعف الاقتصاد العالمي^٢. وعلاوة على هذا، وحتى على الرغم مما تحقق من تخفيف للديون، يلاحظ أن ثمة عدداً ملموساً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يعتبر في حالة ضعف فيما يتصل بالعودة إلى الوقوع تحت وطأة الديون (انظر الفقرة الفرعية الواردة أدناه عن استدامة تخفيف الديون).

إن تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وقوة النمو، قد ساعدا في تخفيض معدل خدمة الدين لدى البلدان النامية

هل من مزيد من الموارد من أجل النفقات الاجتماعية؟

على الرغم من تباين مستويات تخفيف الديون من بلد لآخر، فإن هذا التخفيف قد وسع من نطاق الحيز المالي لدى البلدان المستفيدة، مما مكنها من زيادة إنفاقها في الميدان الاجتماعي. وفيما بين البلدان التي حصلت على تخفيف للديون، يلاحظ أن النفقات العامة على القطاعات الاجتماعية وبرامج الحد من الفقر قد ارتفعت. وهذا الاتجاه لا يدعو إلى الدهشة، حيث أدرج النص المتعلق بهذه الزيادة في النفقات في ورقات استراتيجية الحد من الفقر، التي يتحتم على البلدان أن تضعها من أجل التأهل لتخفيف ما عليها من ديون.

مع هذا، وبالرغم من الزيادات في النفقات الاجتماعية، فإن ثمة عدداً كبيراً من البلدان النامية ينفق على خدمة الدين أكثر من إنفاقه على التعليم العام والصحة العامة. وفي عام ٢٠٠٦، كانت توجد ١٠ بلدان نامية تنفق على خدمة الدين مبالغ تفوق تلك المبالغ المخصصة للتعليم العام، كما كانت هناك ٥٢ بلداً تتجاوز فيها ميزانية خدمة الدين ما هو مرصود من ميزانية من أجل الصحة العامة. ورغم ذلك، فإن عدد البلدان من هذه الفئة ما برح آخذاً في الهبوط منذ عام ٢٠٠٠ (الشكل ١٥). وقد تحقق معظم هذا التحسن في أعقاب تخفيف الديون في إطار البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

حفزت مبادرات تخفيف الديون على زيادة الإنفاق الاجتماعي في البلدان المستفيدة

يلزم الاضطلاع بمزيد من تخفيف الديون فيما يتصل بالبلدان التي لا يزال عبء خدمة الدين فيها مرتفعاً عن حجم الموارد المتعلقة بالتعليم والصحة

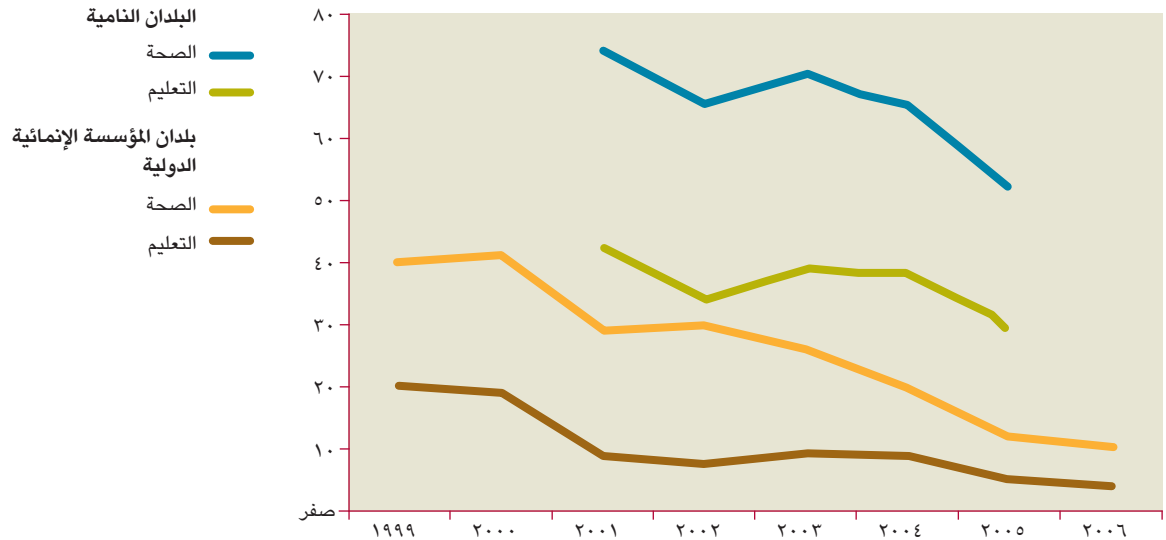
استدامة تخفيف الديون

لا تزال القدرة على تحمل الديون بمثابة قضية مثيرة للقلق لدى عدد كبير من البلدان الفقيرة المثقلة بهذه الديون. والانخفاض الفعلي لعبء خدمة الدين يتسم بالتباين من بلد لآخر، مما يتوقف على مستوى متأخرات الديون بكل بلد. وفي السنغال، على سبيل المثال، كان الانخفاض في تدفقات خدمة الدين يقل عن ٢٥ في المائة. وفي ثلث البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كان هذا الانخفاض يتراوح بين ٢٥ و ٥٠ في المائة، وفي ثلث آخر من هذه البلدان، كان هذا الانخفاض لا يكاد يتجاوز مستوى ٥٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، فإن ثمة تقريراً لفريق التقييم المستقل المعني

٢ انظر: الأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٨: استكمال في منتصف عام ٢٠٠٨. (متاح على الموقع: <http://www.un.org/esa/policy/wesp2008files/wesp08updates.pdf>).

الشكل ١٥

عدد البلدان النامية التي تتجاوز فيها مدفوعات خدمات الديون العامة الإنفاق العام على التعليم والصحة، ١٩٩٩ - ٢٠٠٦



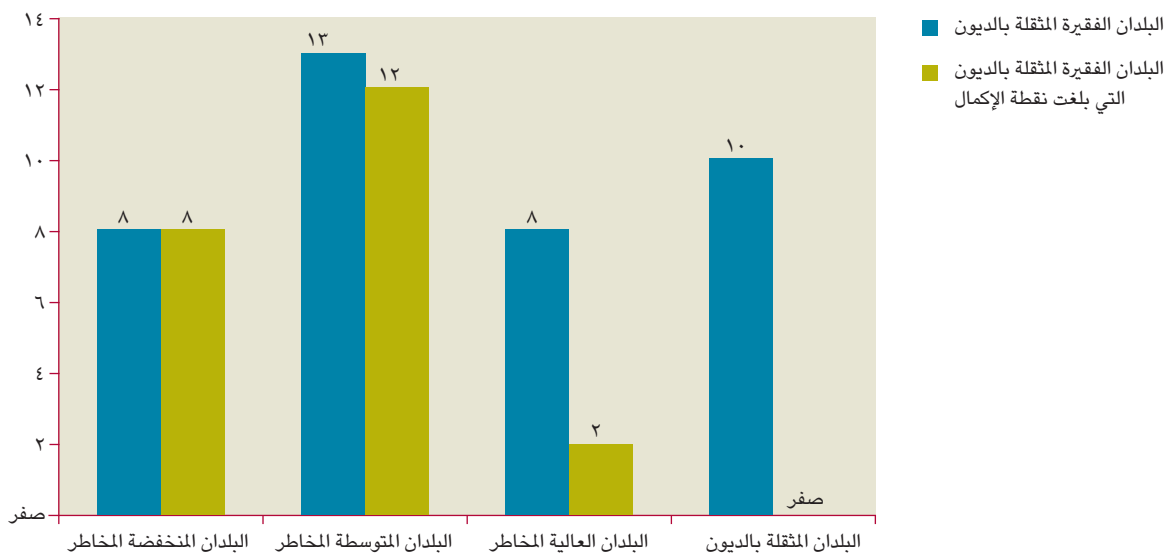
المصدر: تقديرات البنك الدولي المقدمة إلى فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. أما البيانات المتعلقة بالنفقات الصحية فهي واردة في تقرير الصحة في العالم وتحديثاته لمنظمة الصحة العالمية، ومستكملة من قبل التقديرات المتعلقة بالفقر والدراسات القطرية والقطاعية التي وضعها البنك الدولي، والبيانات المتصلة بالنفقات التعليمية مقدمة من معهد الإحصاءات التابع لليونسكو. **ملاحظة:** توفر المؤسسة الإنمائية الدولية اتتمانات بدون فوائد ومنحاً كذلك من أجل أشد البلدان فقراً. وثمة ٨٠ بلداً في الوقت الراهن تستفيد من خدمات هذه المؤسسة، ومنها ٣٩ بلداً في أفريقيا.

بالقدرة على تحمل الديون، التابع للبنك الدولي، قد أشار إلى أن معدلات الدين قد تدهورت في ١١ بلداً من البلدان التي توجد بشأنها بيانات، وعددها ١٣ بلداً^٣. ورواندا وغامبيا، وهما بلدان قد تجاوزتا نقطة الإكمال، مصنفتان باعتبارهما من "البلدان ذات المخاطر العالية" فيما يتصل بالوقوع تحت وطأة الديون، في حين أن ثمة ١٢ بلداً تتسم بالضعف بدرجة معقولة إزاء الدين (الشكل ١٦ أ). وهناك تسعة بلدان فقط من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي تجاوزت نقطة الإكمال، وعددها ٢٣ بلداً، يمكن أن تعتبر ذات "مخاطر منخفضة" فيما يتصل بالوقوع تحت وطأة هذه الديون^٤. وبالإضافة إلى ذلك، توجد ٢٤ بلداً من بلدان المؤسسة الإنمائية الدولية تتسم بالوقوع تحت وطأة الديون أو باحتمال وقوعها على هذا النحو (الشكل ١٦ ب).

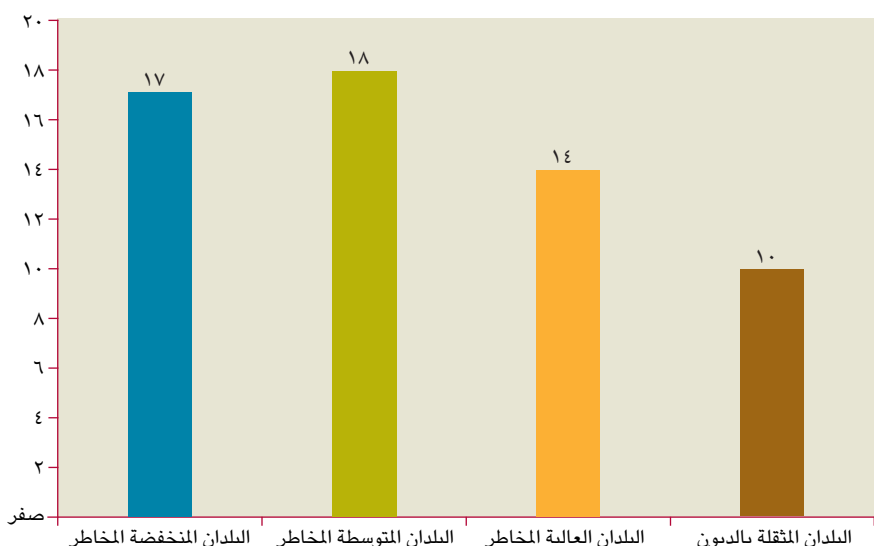
^٣ يمكن الرجوع إلى هذا التقرير في الموقع: http://siteresources.worldbank.org/EXTDEBRELPOOR/resources/hipc_update_evaluation.pdf

^٤ يستند قياس القدرة على تحمل الدين إلى تقييمات خاصة بالبلدان سبق إجراؤها على نحو مشترك من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. أما وطأة الديون الخارجية فهي متوقفة على التصنيفات التالية. فالبلد يعد ذا مخاطرة منخفضة عندما تكون جميع مؤشرات الدين هابطة بشكل كبير عن عتبات عبء الدين المتعلقة به. والمخاطرة المعقولة تتوفر عندما لا يشير التصور الأساسي إلى وجود خرق لالتزام الدين أو عتبات خدمة الدين خلال فترة الإسقاط. والمخاطرة العالية تتعلق بالبلدان التي يدل التصور الأساسي فيها على حدوث خرق لالتزام الدين أو عتبات خدمة الدين أثناء الفترة المسقط. والبلدان الواقعة تحت وطأة الدين هي تلك البلدان التي تتجاوز فيها المعدلات الحالية للديون وخدماتها العتبات السالفة الذكر على نحو كبير.

الشكل ١٦ أ
احتمالات التعرض للغرق في الديون في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ٢٠٠٨
(عدد البلدان)



الشكل ١٦ ب
احتمالات التعرض للغرق في الديون من قبل البلدان المؤهلة للاستفادة من مرفق الحد من الفقر والنمو من بين بلدان المؤسسة الإنمائية الدولية وحدها، ٢٠٠٨ (عدد البلدان)



المصدر: البنك الدولي،

التقديرات المقدمة إلى فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ملاحظة: تعكس الأرقام

الواردة آخر التقديرات التي وضعت في التقييمات المتصلة بالقدرة على تحمل الديون والمشاركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (اعتباراً من نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨) فيما يتعلق بالبلدان المؤهلة للاستفادة من مرفق الحد من الفقر والنمو من بين بلدان المؤسسة الإنمائية الدولية وحدها، وذلك في أول شباط/فبراير ٢٠٠٧.

لا تزال المخاطرة المتعلقة بالوقوع تحت وطأة الدين فيما بين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما فيها تلك البلدان التي حظيت بتخفيف ديونها على نحو كامل

ينبغي لموارد المانحين المتصلة بتخفيف الدين أن تكون بكاملها بنداً إضافياً للمساعدة الإنمائية الرسمية الخاصة ببرامج التنمية الأساسية

ينبغي لإطار القدرة على تحمل الديون، الذي يجري استخدامه في الوقت الراهن، أن يظل قيد الاستعراض، وأن يتعرض لمزيد من الصقل

إن المخاطرة المرتبطة بارتفاع أسعار الوقود والطاقة قد تزيد من وطأة الديون التي تتحملها البلدان المنخفضة الدخل في السنوات القادمة

وبيئة المعونة تتعرض لتغيرات سريعة، حيث يوجد مزيد من النشاط من قبل المانحين غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. وكان ثمة ظهور للصين والهند، إلى جانب جهات الإقراض التجارية، باعتبارها مصادر هامة لتمويل التنمية في أفريقيا. ومن الواجب على البلدان المستفيدة أن تعتنم هذه الفرص، وإن كان يتعين عليها أن تحرص على كون الاقتراض الجديد في نطاق الدين العام الإجمالي الذي يمكن تحمله.

وعلى الرغم من أن تخفيف الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كان من المتوخى منه أن يكون بنداً إضافياً لتدفقات المعونة القائمة، فإن معدل الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية وصافي تخفيف الدين كانا دون الزيادة الشاملة في هذه المساعدة الإنمائية الرسمية. وبعض التدفقات المسجلة بوصفها مساعدة إنمائية رسمية كانت تمثل تحويلات فيما بين الوكالات الدائنة لإلغاء الديون غير المسددة. وفيما يتعلق بالمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، يلاحظ أن تقديم تمويل تعويضي عند تجنيد الموارد من قبل المؤسسة الإنمائية الدولية يقصد به أن يكون تمويلياً إضافياً لما كان سيوفره المانحون خلافاً لذلك. وليس ثمة وضوح، مع هذا، لماهية المعيار الذي يمكن أن تقاس هذه "الإضافية" على أساسه. ومن الممكن أن يقال، بالرغم من ذلك، إن تخفيف الدين قد أزاح تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الجديدة إلى حد ما، ولا سيما في السنتين الأخيرتين^٥. وكما هو مبين بالتفصيل في الفرع المتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، يراعى أن تدفقات المعونة الإجمالية بالمعدلات الحقيقية قد هبطت عن مستوياتها القصوى في عام ٢٠٠٥، ولقد كانت تتضمن محصصات كبيرة بشأن تخفيف الدين.

وإطار القدرة على تحمل الديون، وهو إطار مشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قد تعرض لتحسينات كبيرة في السنوات الأخيرة، وإن كان ينبغي له أن يظل قيد الاستعراض. والمستويات المنخفضة للدين ذاتها قد تكون متعذرة التحمل، وذلك في حالة مزاحمة التسديدات ذات الصلة للاستثمارات الضرورية في الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى هذا، يلاحظ أن نهج العتبة الحالي لا يتولى معالجة استخدامات الأموال المقترضة على نحو مناسب، وهو يهمل بالتالي مسألة ما إذا كانت نسبة العائد على مشاريع الاستثمار تكفي لخدمة الدين، وما إذا كان من الممكن أن تكتسب عملات أجنبية كافية بناءً على ذلك الاستثمار. ولهذا السبب، يجب على وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة أن تستكشف كيفية إدراج مسألة القدرة على تحمل الدين في إطار من أطر الأصول - الخصوم. وينبغي أن تستمر الجهود المبذولة من أجل دمج الدين المحلي بكامله في تحليلات القدرة على تحمل الديون، فالالتزامات المحلية قد زادت إلى حد كبير أثناء العقد الأخير. وفي نهاية المطاف، وفي الوقت الذي يلاحظ فيه أن المساعدة التقنية، التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف والثنائية خلال العقد الماضي، قد ساعدت البلدان النامية في القيام بشكل كبير بتطوير قدراتها على تحمل الديون، فإن الاستمرار في بذل الجهود وزيادة التنسيق ضروريان في هذا المجال.

فيما وراء مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

قد تكون هناك حاجة إلى الاضطلاع بمزيد من تخفيف الدين بالنسبة لمجموعة أوسع نطاقاً من البلدان النامية المكتنفة بمشاكل الدين الخارجي. والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا تغطيان سوى ٤١ بلداً، بالقياس إلى ٧٨ بلداً من البلدان المنخفضة الدخل التي تستحق الحصول على قروض تساهلية من صندوق النقد

^٥ انظر الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٨ (سينشر فيما بعد).

الدولي، والعديد من هذه البلدان يعاني من الوقوع تحت وطأة ديون مرهقة كما يتضح من الشكل ١٦ ب.

وعلاوة على ذلك، يوجد عدد كبير من البلدان ذات الدخل المتوسط، التي تعتمد بشكل غالب على مصادر التمويل الخاصة، وهذه البلدان مثقلة أيضاً بالديون. والعديد منها، وخاصة البلدان المستوردة الصافية للغذاء والطاقة، قد يعاني من اشتداد وطأة الديون من جراء اتجاه الاقتصاد العالمي نحو الضعف، وأيضاً في حالة بقاء أسعار النفط والغذاء في مستوى مرتفع بالسنوات القادمة. والآليات القائمة المتصلة بإعادة هيكلة الديون قد لا تكون كافية فيا يتصل بتسوية أزمة هذه الديون على نحو منظم لدى تزايد ضغط الديون على هذه البلدان، وسوف يكون من المتعين أن توضع آليات جديدة.

يجب أن ينظر في وضع آليات جديدة لإعادة هيكلة الديون

هل تصلح الشراكة العالمية لجعل البلدان النامية قادرة على تحمل ديونها؟

في سياق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، أحرز تقدم ملموس في مجال الحد من عبء الدين هذا لدى الكثير من بلدان العالم الأشد فقراً. وفي هذه الناحية، كانت ثمة فعالية للشراكة العالمية. ورغم ذلك، فإنه لم يكن هناك إنجاز كامل لما ترمي إليه الأهداف الإنمائية للألفية من القيام على نحو شامل بمعالجة مشاكل الدين في البلدان النامية.

هناك إجراءات محددة لتحسين قدرة البلدان على تحمل الديون الخارجية، وهي تتضمن:

- تعبئة موارد إضافية من موارد المانحين من أجل تيسير عملية تخفيف الدين لدى بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي لم تصل بعد إلى نقطة الإكمال؛
- تشجيع الدائنين الرسميين الثنائيين والخاصين، الذين لا ينتمون لنادي باريس، على القيام بشكل منصف بتوفير تخفيف الدين بشروط تماثل الشروط المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك فيما يتصل بالديون غير المسددة والمستوفاة لشروط التأهيل؛
- مواصلة استعراض وصقل إطار القدرة على تحمل الديون المستخدم في الوقت الراهن؛
- وضع عملية لإعادة هيكلة الديون، تتسم بالاستقلال والانتظام، من أجل البلدان الواقعة تحت وطأة الديون والتي لا تعد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

الوصول إلى الأدوية الضرورية بتكلفة ميسرة^١

الهدف

٨ - هاء التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية.

يسلم الهدف ٨ - هاء من الأهداف الإنمائية للألفية بضرورة تحسين توفر الأدوية بتكلفة ميسرة من أجل الفقراء بالعالم. وقد قامت بلدان عديدة بإحراز تقدم كبير في زيادة الوصول إلى الأدوية ووسائل العلاج الضرورية من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل، ولكن الحصول على الأدوية الضرورية في البلدان النامية غير كاف. وفي البلدان التي تتوفر معلومات بشأنها، يلاحظ أن مدى توفر الأدوية في القطاع العام يبلغ الثلث، ولكن هذا التوفر في القطاع الخاص يناهز الثلثين، أما الأسعار التي يدفعها السكان لشراء الأدوية الرديفة ذات السعر الأدنى فإنها تتراوح بين ٢,٥ و ٦,٥ من أضعاف الأسعار المرجعية الدولية في هذين القطاعين على التوالي. ويتضح من التقدم الأخير في عدد من البلدان أن الوصول للأدوية الضرورية يمكن له أن يتحسن من خلال الاضطلاع بشراكات أكثر قوة فيما بين الحكومات وشركات المستحضرات الصيدلانية والمجتمع المدني، مما يشمل المستهلكين، وذلك عند عمل هذه الجهات مع بعضها لكفالة وصول الجميع للأدوية الضرورية. وثمة دور حاسم في هذا المنحى لشركات المستحضرات الصيدلانية، التي تضم الشركات المتعددة الجنسية والشركات المصنعة للأدوية الرديفة وشركات التوزيع الوطنية.

ويجري في الوقت الحالي قياس الهدف ٨ - هاء وفقاً للمؤشر التالي:

المؤشر

٨ - ١٣ نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة.

ويعني الوصول توفر الأدوية بشكل مستمر وأسعار ميسورة في المرافق العامة أو الخاصة أو في منافذ لبيع الأدوية على مسيرة ساعة واحدة من مكان إقامة السكان^٢. وفي ضوء التعقد ذي الصلة، يراعى أن الصورة الشاملة لمستوى الوصول للأدوية الضرورية لا يمكن تقيمتها

١ يلاحظ أن مؤشرات الوصول، التي وضعتها منظمة الصحة العالمية متاحة في الموقع: <http://www.un.org/esa/policy/mdggap/appendix.pdf>

٢ فريق الأمم المتحدة الإنمائي، المؤشرات المتعلقة برصد الأهداف الإنمائية للألفية (الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣).

إلا باستخدام مجموعة من مؤشرات الوصول للأدوية لدى منظمة الصحة العالمية مع توفير هذه المؤشرات لبيانات عن مدى توفر الأدوية وأسعارها، سواء في القطاع العام أو الخاص، إلى جانب مؤشرات السياسة العامة الأساسية^٣.

تغطية البلدان بقائمة وطنية مستكملة حديثاً للأدوية الضرورية

تتمثل الأدوية الضرورية في تلك الأدوية التي تفي باحتياجات الرعاية الصحية ذات الأولوية لدى السكان. ومن المتوخى لهذه الأدوية أن تكون متوفرة في سياق النظم الصحية القائمة في كافة الأوقات بكميات مناسبة وبجرعات ملائمة وبنوعية مضمونة وبأسعار ميسورة للفرد والجماعة المحلية. وتشكل قائمة الأدوية الضرورية الوطنية قائمة انتقائية معتمدة من جانب الحكومة لتوجيه مشتريات وإمدادات الأدوية في القطاع العام، ومخططات سداد تكاليف الأدوية، والهبات الدوائية، والإنتاج الدوائي المحلي. وهي تعدّ وسيلة تتسم بفعالية التكلفة فيما يتصل بتقديم علاج فعال ومأمون لغالبية الأمراض المعدية وغير المعدية^٤.

وقد قامت جميع البلدان النامية تقريباً (٩٥ في المائة) بنشر قائمة وطنية بالأدوية الضرورية. ومن بين هذه القوائم، تم استكمال ٨٦ في المائة منها في السنوات الخمس الأخيرة. وفي ضوء أهمية استكمال الاختيارات الدوائية لبيانات البدائل العلاجية الجديدة وتغير احتياجات المعالجة، يجب على جميع البلدان أن تكفل الاستكمال المنتظم لقوائمها. وهذا يعني أن نسبة ١٩ في المائة من البلدان النامية بحاجة إلى وضع قائمة وطنية بالأدوية الضرورية أو إلى استكمال قائمة موجودة بالفعل.

توجد لدى ٩٥ في المائة من البلدان النامية قائمة وطنية منشورة بالأدوية الضرورية، وغالبيتها قد كانت موضع استكمال في السنوات الخمس الأخيرة

مدى توفر الأدوية الضرورية

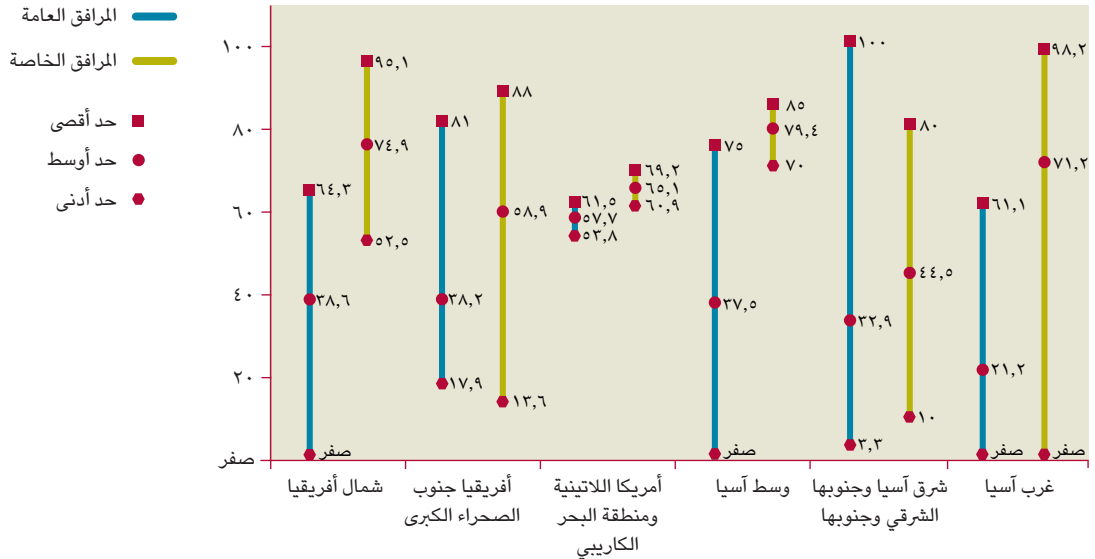
يتسم توفر الأدوية في القطاع العام بالانخفاض في جميع مناطق البلدان النامية، وهو يقل دائماً عن مستوى التوفر في القطاع الخاص (الشكل ١٧). وفي البلدان النامية التي تتوفر بيانات بشأنها، وعددها ٢٧ بلداً، كان متوسط مدى التوفر في القطاع العام يبلغ ٣٤,٩ في المائة فقط. وعند عدم وجود الأدوية في القطاع العام، سيستجتم على المرضى شراءها من القطاع الخاص ذي الأسعار الأكثر ارتفاعاً، أو التخلي عن العلاج بالمرّة. ولما كانت المرافق الصحية في القطاع العام تقوم عموماً بتقديم الأدوية بأسعار منخفضة أو بالمجان، فإن هذه المرافق تعتبر ذات أهمية خاصة فيما يتصل بتمكين الفقراء من الوصول للأدوية. وعلى صعيد الدراسات الاستقصائية المنفردة، يعبر عن التوفر بالنسبة المتوية لمنافذ بيع الأدوية التي كان يوجد بها دواء بعينه في يوم جمع البيانات. أما متوسط التوفر فإنه يتحدد بالنسبة لقائمة الأدوية الواردة بالفعل بكل دراسة

^٣ لدى وضع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، قامت منظمة الصحة العالمية باستخدام مقابلات مع خبراء وطنيين لتقييم حالة الأدوية بكل بلد. وفي وقت متأخر، كان ثمة وضع واعتماد لمنهجية معيارية لقياس أسعار الأدوية ومدى توفرها ويسر أسعارها، إلى جانب عناصر هذه الأسعار، وذلك في إطار من الشراكة مع الهيئة الدولية للعمل في مجال الصحة. وحتى اليوم، أجري ما يزيد عن ٥٠ دراسة استقصائية في أكثر من ٤٠ بلداً (انظر: <http://www/haiweb.org/medicineprices/>). وهذه الدراسات تشكل خطوة هامة نحو جعل "الوصول" قابلاً للقياس بمؤشرات محددة موثوقة.

^٤ منظمة الصحة العالمية، الأدوية الضرورية، ٢٠٠٥. وهي متاحة في الموقع: http://www.who.int/medicines/services/essmedicines_def/en/ (وكان الوصول إلى هذا الموقع في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨).

الشكل ١٧

مدى توفر بعض الأدوية المختارة في المرافق الصحية العامة والخاصة، فيما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠١ (نسبة مئوية)



المصدر: استقصاءات أسعار الأدوية ومدى توفرها باستخدام المنهجية القياسية لدى منظمة الصحة العالمية/ المنظمة الدولية للنداء الإنساني (وهي متاحة في الموقع: <http://www.haiweb.org/medicineprices/>).

ملاحظات: (١) وقد أجريت دراسات عديدة على صعيد الدول والمقاطعات (في السودان والصين والهند)، وحسبت متوسطات النتائج المأخوذة من الدراسات الاستقصائية المنفردة دون ترجيحات. (٢) عدد البلدان في العينة ذات الصلة: من بين البلدان النامية، كان هنالك ٢٧ و ٣٠ من البلدان فيما يتصل بالقطاعات العام والخاص، على التوالي؛ وهي ٣ بلدان من شمال أفريقيا، و ٩ بلدان من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبلدان من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي وسط آسيا، ٢ للقطاع العام و ٤ للقطاع الخاص؛ وفي شرق وجنوب آسيا، ٧ للقطاع العام و ٦ للقطاع الخاص؛ وفي غرب آسيا، ٥ للقطاع العام و ٦ للقطاع الخاص.

استقصائية وهو لا يشكل نماذج لجرعات بديلة لهذه المنتجات أو بدائل علاجية لها. والبيانات المتعلقة بالقطاع العام قد تكون محدودة، فقائمة الأدوية موضع الاستقصاء قد لا تكون مطابقة لمختبرات المقاييس البيئية الوطنية - في حالة وجودها - كما أنه قد لا يتوقع من بعض مرافق القطاع العام أن تقوم بتخزين جميع الأدوية الواردة في الدراسات الاستقصائية. وكان ثمة تناول لذلك في الصيغة المنقحة من أداة الاستقصاء، التي تتيح تحليل بيانات القطاع العام حسب حالة المختبرات الوطنية ومستوى الرعاية.

وتوفر الأدوية غير مكفول أيضاً في المرافق الصحية الخاصة. وقرابة الثلث (٣٦,٨ في المائة) من جهات القطاع الخاص المعنية بتقديم الأدوية في البلدان النامية تفتقر إلى توفر الأدوية الضرورية، وذلك على نحو متوسط، ولكن هذه النسبة المئوية كانت تزيد عن النصف (٥٥,٤ في المائة) من المرافق الخاصة في عينة تضم ٦ بلدان من بلدان شرق آسيا وجنوبها الشرقي وجنوبها.

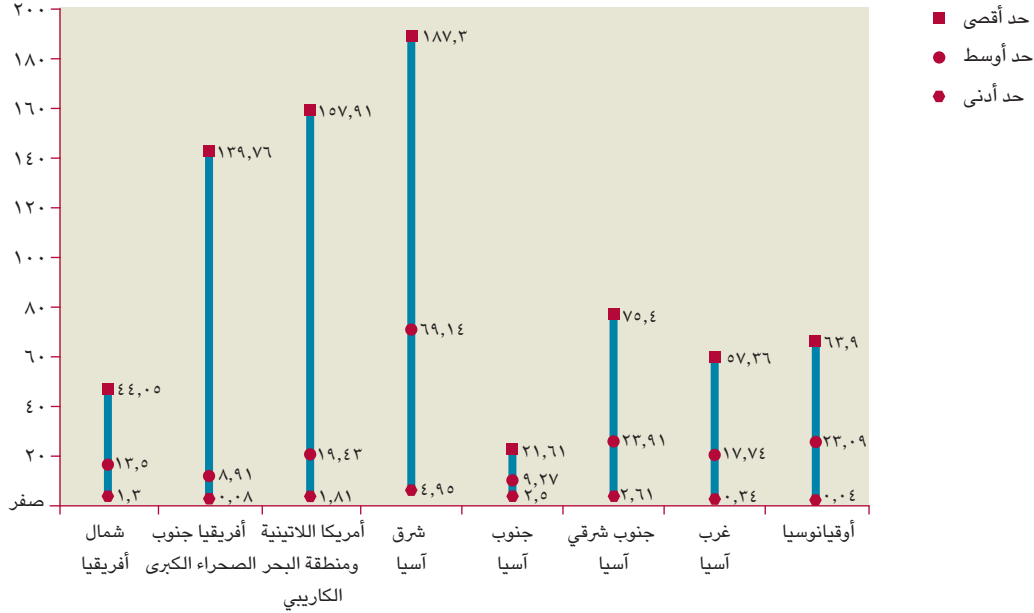
نفقات القطاع العام على المستحضرات الصيدلانية

قد تكون ضالة توفر الأدوية في القطاع العام راجعة إلى عوامل عديدة. ونقص التمويلات و/أو اعتمادات الميزانيات قد يفرضي إلى عدم كفاية الأموال المخصصة للوفاء بالاحتياجات الوطنية.

يشكل سوء توفر الأدوية، وخاصة في القطاع العام، عقبة رئيسية فيما يتعلق بالوصول إلى الأدوية الضرورية بتكلفة ميسرة في البلدان النامية، وخاصة بالنسبة للفقراء

الشكل ١٨

النفقات العامة بالنسبة للفرد الواحد فيما يتصل بالأدوية، ٢٠٠٧ (بالدولار)



المصدر: منظمة الصحة العالمية، الاستبيان المتعلق بهيكل وعمليات الأوضاع الدوائية بالبلدان، ٢٠٠٧.
ملاحظة: ويبلغ عدد البلدان في العينة ١٠٥ على الصعيد العالمي، ومنها ٧٧ من البلدان النامية. أما التمثيل الإقليمي فهو كما يلي: ٤ بشمال أفريقيا، و٢٦ بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و١٦ بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و٣ بشرق آسيا، و٣ بجنوب آسيا، و٦ بجنوب شرقي آسيا، و٦ بغرب آسيا، و١١ بأوقيانوسيا.

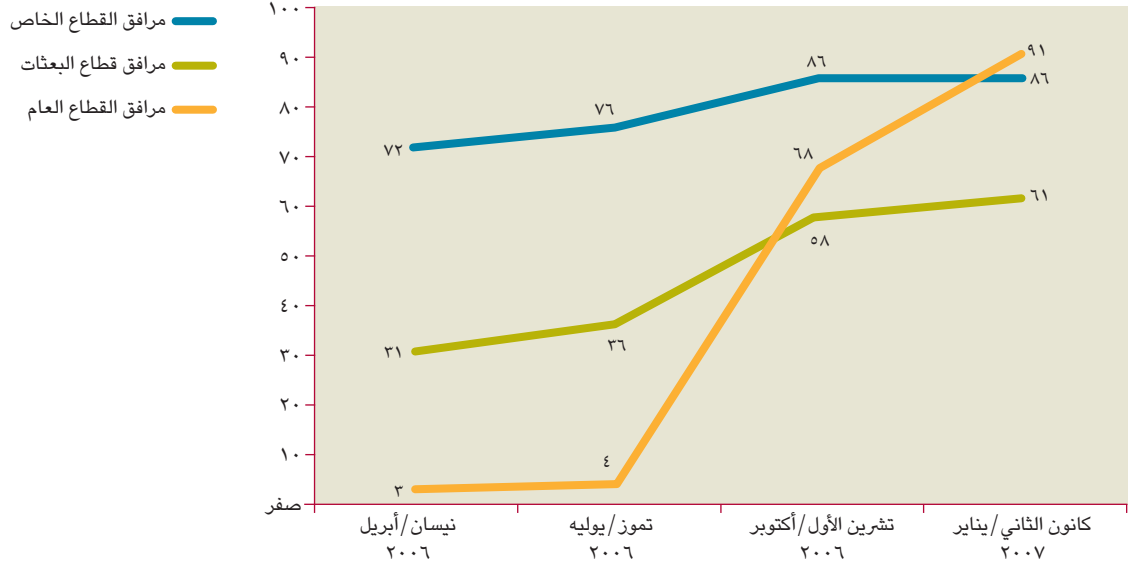
وكما يتضح من الشكل ١٨، يوجد تباين كبير في الإنفاق الفردي الوطني على الأدوية من جانب القطاع العام، فهذا الإنفاق يتراوح بين ٠,٠٤ و ١٨٧,٣٠ من الدولارات فيما بين البلدان النامية. وهذا التباين يحدث حتى لدى البلدان التي تتسم بحالة اقتصادية متماثلة، فالنفقات ذات الصلة تتراوح بين ٢٦,٦٧ و ٥٠٥,٤٦ من الدولارات على صعيد البلدان المتقدمة النمو، وبين ٠,٠٤ و ١٦,٣٠ عبر البلدان الأقل نمواً. وتشمل المحددات الأخرى لهبوط مدى توفر الأدوية بالقطاع العام شراء منتجات مرتفعة الثمن من قبيل الأصناف المصدرة، ووجود أوجه نقص في سلسلة الإمداد والتوزيع.

وقد يفضي تناول الأسباب الجذرية لهبوط مستوى توفر الأدوية بالقطاع العام إلى إدخال تحسينات كبيرة. وفي كينيا، على سبيل المثال، كانت هناك زيادة مدهشة في مدى توفر عقار أرتيميسين - لومفانترين ١٢٠/٢٠ مليغرام الخاص بمداواة حالات الملاريا غير المعقدة المترتبة على الإصابة بطفيلي فالسيباروم، وذلك فيما بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (الشكل ١٩). وهذه الفترة تناظر الفترة التي تلقت فيها كينيا دعماً مالياً من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا من أجل شراء عقار أرتيميسين - لومفانترين وتوزيعه على المرافق الصحية العامة.^٥

^٥ للاطلاع على الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، عنصر الملاريا في الاقتراح القطري لكينيا، الجولة ٤، متاحة على الموقع: http://www.theglobalfund.org/search/docs/4KENM_797_0_summary.pdf (وكان الوصول إلى هذا الموقع في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨).

الشكل ١٩

مدى توفر أرتيميتر/لومفانترين ٢٠/١٢٠ مليغرام في كينيا، من شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦ إلى شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (نسبة مئوية)



المصدر: منظمة العمل الصحي الدولي بأفريقيا، تقرير فصلي، رصد أسعار الأدوية ومدى توفرها بكينيا. التقارير الموجزة المتعلقة بنيسان/أبريل ٢٠٠٦ وتموز/يوليه ٢٠٠٦ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وهي متاحة بالموقع: http://www.haiafrica.org/index.php?option=com_content&task=view&id=210&Itemid=158 (وكان الوصول لهذا الموقع في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨).

تشكل التمويلات المناسبة
وأسعار الشراء الميسرة
محددات رئيسية لتوفر الأدوية
في القطاع العام

وتستفيد كينيا أيضاً من اتفاق تفضيلي يتعلق بالتسعير التفضيلي ويقضي بقيام الشركة الصناعية نوفارتيس ببيع هذا الدواء بتكلفة منخفضة لتُظْم الصحة العامة بالبلدان النامية^٦. ويتمثل المبدأ الأساسي، الذي يستند إليه هذا التسعير التفضيلي، في أن الأسعار ينبغي لها أن تكون متكيفة مع القدرة الشرائية للحكومات والأسر المعيشية بالبلدان الفقيرة حتى تحصل البلدان ذات الدخل المنخفض على أفضل الأسعار الممكنة فيما يتصل بالأدوية المنقذة للحياة.

تحديد أسعار الأدوية الضرورية

يمثل ارتفاع أسعار الأدوية،
وخاصة في البلدان النامية،
عائقاً رئيسياً آخر في
مواجهة الوصول للأدوية
الضرورية بتكلفة ميسرة في
هذه البلدان النامية

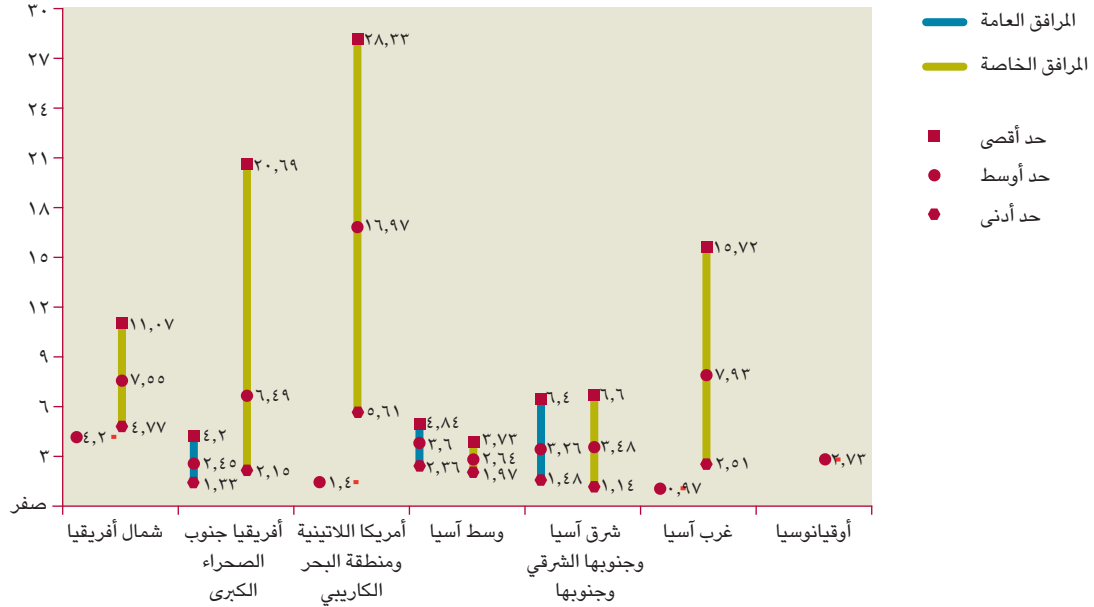
في ضوء الانخفاض الغالب لمستوى توفر الأدوية في القطاع العام، كثيراً ما يضطر المرضى إلى شراء الأدوية في القطاع الخاص، حيث تتسم الأسعار بمزيد من الارتفاع. وفي البلدان الثلاثة والثلاثين التي تتوفر بشأنها بيانات، يلاحظ أن الأدوية الرديفة ذات الأثمان الشديدة الانخفاض تزيد تكلفتها عن ستة أضعاف الأسعار المرجعية الدولية في القطاع الخاص (الشكل ٢٠). أما بالنسبة للأدوية المصدرية ذات العلامات التجارية، فإن التكاليف تزيد عن ذلك كثيراً بصفة عامة^٧. وفي القطاعات العامة التي يقوم فيها المرضى بدفع ثمن الأدوية، يراعى أن تكلفة الأدوية

^٦ نوفارتيس، كوارتيم في أفريقيا: اكتساب الزخم اللازم على أرض الواقع، وهو متاح في الموقع: <http://www.corporatecitizenship.novartis.com/patients/access-medicines/access-in-practice/coartem-in-africa.shtml> (وكان الوصول إلى هذا الموقع في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨).

^٧ استقصاءات أسعار الأدوية ومدى توفرها باستخدام المنهجية القياسية لدى منظمة الصحة العالمية/المنظمة الدولية للدواء الإنساني، وهي متاحة في الموقع: <http://www.haiweb.org/medicineprices/>.

الشكل ٢٠

نسبة الأسعار الاستهلاكية للأسعار المرجعية الدولية (الرقم القياسي لسعر المستهلك) فيما يتصل بالأدوية الرديفة بالمرافق الصحية العامة والخاصة



المصدر: استقصاءات أسعار الأدوية ومدى توفرها باستخدام المنهجية القياسية لدى منظمة الصحة العالمية / المنظمة الدولية للنداء الإنساني (وهي متاحة في الموقع: <http://www.haiweb.org/medicineprices/>).

ملاحظات: (١) في كل دراسة من الدراسات الاستقصائية، يجري الحصول على المعدلات المتوسطة لأسعار المستهلك بالنسبة لمجموعة الأدوية ذات الصلة التي توجد في أربعة منافذ على الأقل من منافذ بيع الأدوية. ولما كانت مجموعات الأدوية تختلف من بلد لآخر، فإن النتائج غير قابلة للمقارنة الدقيقة عبر البلدان. ومع هذا، فإن ثمة بيانات تتعلق بأدوية يعينها متوفرة على الصعيد العام، وذلك في موقع الهيئة الدولية للعمل في مجال الصحة على شبكة الإنترنت (<http://www.haiweb.org/medicineprices/>).

(٢) تناظر هذه البيانات أحدث الدراسات الاستقصائية المتاحة للبلدان الواقعة في المنطقة، والتي اضطلع بها خلال فترة السنوات ٢٠٠١ - ٢٠٠٦.

(٣) عدد البلدان في العينة المتصلة بالقطاعين العام والخاص، على التوالي: شمال أفريقيا ١ و ٣، وأفريقيا جنوب الصحراء ٩ و ١٠، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١ و ٢، ووسط آسيا ٢ و ٤، وشرق وجنوب آسيا ٤ و ٧، وغرب آسيا ٢ و ٧، وأوقيانوسيا ١.

الرديفة ذات الأسعار الأشد انخفاضاً تزيد عن الأسعار المرجعية الدولية بما يناهز ٢,٥ ضعفاً. وفي الوقت الذي تعد فيه أسعار الشراء الحكومية الوطنية عادة قريبة من الأسعار الدولية أو دونها، فإن المرضى يدفعون المزيد بشكل ملموس من جراء الهوامش المضافة في سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار المشتريات المحلية لمواجهة حالات نفاذ المخزونات.

ومن القيود الحالية التي تكتنف البيانات المتعلقة بأسعار الأدوية في البلدان النامية، عدم قيام تلك البلدان بتقييم مدى الإنصاف في إمكانية الوصول إلى الأدوية. وثمة استقصاء في الوقت الحالي لقضايا الإنصاف هذه باستخدام بيانات سبق تجميعها في ٥٤ من الاستقصاءات الصحية العالمية للأسر المعيشية.

ولا تتوفر سوى معلومات ضئيلة بشأن الهوامش المضافة لتكلفة إنتاج الأدوية لدى تحركها عبر سلسلة الإمداد والتوزيع. وفي العدد المحدود من البلدان التي توجد بشأنها هذه

قد تتحدد الأسعار النهائية للأدوية، إلى حد كبير، من خلال التكاليف الإضافية المرتفعة في سلسلة العرض

البيانات، توضح النتائج ذات الصلة أن تلك التكاليف المضافة يمكن لها أن تكون تكاليف ملموسة، سواء في القطاع العام أو الخاص (الجدول ٤). ومن العوامل المساهمة الرئيسية في هذه التكاليف التكميلية، الهوامش المتعلقة بتجار الجملة والتجزئة. وقد حاولت بعض البلدان، من قبيل جنوب أفريقيا، أن تجعل الهوامش المعزاة للقطاع الخاص واضحة ومتميزة^٨. وقامت بلدان أخرى بتنظيم هذه الهوامش من خلال الأخذ بمخططات تتسم بالرجعية، فهي تسمح بإضافة هوامش مرتفعة للمنتجات ذات الأسعار المنخفضة، مما يحفز تجار التجزئة على بيع هذه المنتجات المنخفضة السعر. وفي سوريا، على سبيل المثال، تتراوح الهوامش المتصلة بالصيدليات الخاصة بين نسبة ٣٠ في المائة عندما يكون سعر الشراء لدى الصيدلية ١ - ٤٠ جنيهاً سورياً و ٨ في المائة عندما يكون سعر الشراء ٥٠١ من الجنيهاً السورية أو أكثر^٩. والضرائب والرسوم تشكل عنصراً آخر من العناصر المساهمة في التكاليف الإضافية بسلسلة العرض. ويمكن تخفيض أسعار الأدوية من خلال إلغاء هذه الرسوم وتلك الضرائب المفروضة على الأدوية^{١٠}، مما يمثل تدبيراً سياسياً سبق تنفيذه بالفعل في كثير من البلدان.

الجدول ٤

الفروق بين أسعار الإنتاج والاستهلاك في القطاعين العام والخاص (نسبة مئوية)

البلد	الهوامش المضاف في القطاع العام	الهوامش المضاف في القطاع الخاص
إثيوبيا	٨٣ - ٧٩	١٤٨ - ٧٦
أوغندا	٦٦ - ٣٠	٣٥٨ - ١٠٠
باكستان	٣٥ - ٢٨	
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٧	٥٦
السلفادور	١٦٥ - ٦٨٩٤	
الصين	٣٥ - ٢٤	٢٣ - ١١
مالي	٨٤ - ٧٧	١١٨ - ٨٧
ماليزيا	٤٦ - ١٩	١٤٩ - ٦٥
المغرب	٩٣ - ٥٣	
منغوليا	٣٢	٩٨ - ٦٨
الهند	٦٩٤ - ٢٩	

المصدر: استقصاءات أسعار الأدوية ومدى توفرها باستخدام المنهجية القياسية لدى منظمة الصحة العالمية/ الهيئة الدولية للعمل في مجال الصحة (وهي متاحة في الموقع: <http://www.haiweb.org/medicineprices/>).

^٨ السياسة الدوائية الوطنية المتعلقة بجنوب أفريقيا، وهي متاحة في الموقع: <http://www.doh.gov.za/docs/policy/medicinesjan1996.pdf>، (وكان الوصول إلى هذا الموقع في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨).

^٩ المكتب الإقليمي لشرق البحر الأبيض المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٨، الدراسة الاستقصائية لأسعار

الأدوية ومدى توفرها ويسر تكلفتها وعناصر أمانها: تقرير استقصائي موجز عن الجمهورية العربية السورية، وهو

متاح في الموقع: <http://www.haiweb.org/medicineprices/surveys/200312SY/sdocs/EMPSyrias-ummarynewpricingWEB.pdf>، (وكان الوصول إلى هذا الموقع في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨).

^{١٠} M. Olcay and R. Laing, Pharmaceutical tariffs: what is their effect on prices, protection of local industry and revenue generation? (جنيف: لجنة حقوق الملكية الفكرية والابتكار والصحة العامة،

أيار/مايو ٢٠٠٥). وهو متاح في الموقع: <http://www.who.int/intellectualproperty/studies/tariffs/>.

<http://www.who.int/intellectualproperty/studies/tariffs/>

<http://www.who.int/intellectualproperty/studies/tariffs/>

<http://www.who.int/intellectualproperty/studies/tariffs/>

<http://www.who.int/intellectualproperty/studies/tariffs/>

<http://www.who.int/intellectualproperty/studies/tariffs/>

<http://www.who.int/intellectualproperty/studies/tariffs/>

<http://www.who.int/intellectualproperty/studies/tariffs/>

<http://www.who.int/intellectualproperty/studies/tariffs/>

وفي الوقت الذي تشكل فيه الأسعار الميسرة عاملاً محمداً رئيسياً في مجال الوصول للأدوية، يلاحظ أن ثمة حاجة أيضاً إلى توفير تمويل مناسب ومستدام ومتسمم بالعدالة. ومن الأمثلة الابتكارية لآليات التمويل، التي وضعت مؤخراً، المرفق الدولي لشراء العقاقير ومبادرة الالتزام المسبق للسوق بشأن اللقاحات. والمرفق الدولي يستخدم عائد ضريبة تضامنية مفروضة على تذاكر الطيران لشراء الأدوية ووسائل التشخيص المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل، في حين أن مبادرة الالتزام تستعمل التزامات المانحين من أجل توفير الحوافز اللازمة لصانعي اللقاحات كي ينتجوا اللقاحات الضرورية لأشد البلدان فقراً في العالم.

وكان ثمة توليد لقدرة كبير من التمويل من أجل علاج فيروس نقص المناعة/الإيدز والسل والملاريا، وذلك بفضل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وخطة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الطارئة لإغاثة المصابين بمرض الإيدز، والمرفق الدولي لشراء العقاقير. وهناك حاجة إلى مزيد من الدعم بشأن الأمراض المزمنة غير المعدية، مثل مرض القلب والأوعية الدموية والسرطان ومرض السكري والأمراض التنفسية المزمنة. وعلى الصعيد العالمي، يرجع ما يقرب من ٣٥ مليون حالة وفاة (أو ٦٠ في المائة من جميع الحالات) إلى الأمراض المزمنة في كل سنة، وثمة نسبة ٨٠ في المائة منها تقع في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل^{١١}.

سياسات إحلال الأدوية الرديفة

في معظم الحالات، يجري تسعير الأدوية الرديفة المناظرة بأثمان تقل كثيراً عن أثمان الأصناف المصدرية ذاتها^{١٢}. وتزايد استخدام هذه الأدوية الرديفة، التي تتميز بضمان نوعيتها، يشكل بالتالي استراتيجية رئيسية لتحسين تيسر تكلفة الأدوية. وثمة مجموعة من الخيارات المتاحة في مجال السياسات العامة من أجل تشجيع استخدام هذه الأدوية الرديفة، مما يتضمن السماح للصيدلة بتقديم منتج رديف مماثل بدلاً من الصنف الأصلي ذي العلامة التجارية والوارد في وصفة الطبيب. وهذا الإحلال بالأدوية الرديفة مباح بالكثير من البلدان، مع اشتراط القيام أحياناً بإبلاغ المريض^{١٣}. ونسبنا ٨٦ في المائة و ١٠٠ في المائة من البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو والانتقالية، على التوالي، توجد بها أحكام قانونية تتضمن السماح بإحلال الأدوية الرديفة في القطاع الخاص أو تشجيع ذلك. ومثل هذه الأحكام قائمة في عدد أقل شأناً من البلدان النامية (٧٢ في المائة) (انظر الشكل ٢١). وثمة سياسات للإحلال بالأدوية الرديفة في أقل من نصف البلدان بجنوب وغرب آسيا (٤٠ في المائة) وأوقيانوسيا (٣٨ في المائة).

يشكل الإحلال بالأدوية الرديفة سياسة رئيسية لكفالة الوصول للأدوية الضرورية بتكلفة ميسرة، مما ينبغي اتباعه من جانب المزيد من البلدان

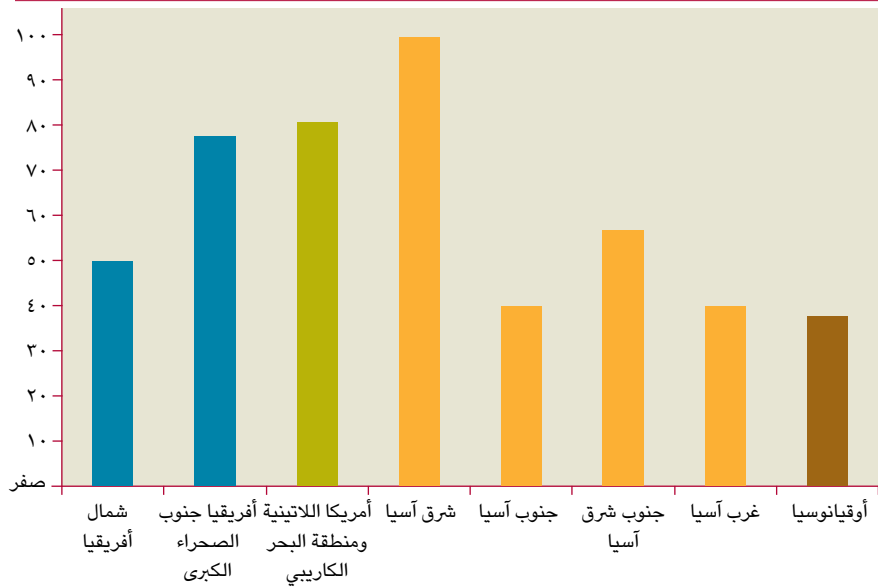
١١ منظمة الصحة العالمية، منع الأمراض المزمنة: استثمار حيوي (جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٥).

١٢ استقصاءات أسعار الأدوية ومدى توفرها باستخدام المنهجية القياسية لدى منظمة الصحة العالمية/الهيئة الدولية للعمل في مجال الصحة (مرجع سبق ذكره).

١٣ A. Nguyen, What is the range of policies that can be used to promote the use of generic medicines in developing and transitional countries? (لم ينشر حتى عام ٢٠٠٧).

الشكل ٢١

نسبة البلدان التي توجد بها أحكام قانونية من شأنها أن تبيح/تشجع إحلال الأدوية الرديفة في القطاع الخاص، ٢٠٠٧



المصدر: منظمة الصحة العالمية، استبيان بشأن هيكل وعمليات حالات المستحضرات الصيدلانية بالبلدان، ٢٠٠٧.

التسليم بالأدوية والتكنولوجيات الضرورية في الدساتير الوطنية

إن غالبية الدساتير الوطنية لا تسلّم صراحة بأن الوصول إلى الأدوية أو التكنولوجيات الضرورية يشكل جزءاً من الحق في الصحة

تحدد الدساتير الوطنية المبادئ السياسية الأساسية للبلدان، كما أنها تكفل عادة بعض الحقوق لشعبها. والصحة حق من حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها في ١٣٥ دستوراً على الأقل. والوصول إلى الرعاية الصحية، بما فيها الحصول على الأدوية الضرورية، يمثل شرطاً مسبقاً لإعمال هذا الحق. وثمة خمسة بلدان فقط، مع هذا، تسلّم بشكل محدد بأن الوصول للأدوية/التكنولوجيات الضرورية يمثل جزءاً من إعمال الحق في الصحة.

السياسات الوطنية المتعلقة بالأدوية والمستكملة حديثاً

إن ثمة نسبة كبيرة من البلدان النامية لديها سياسات دوائية وطنية، ولكن الكثير من هذه السياسات لم يكن موضع استكمال في السنوات الخمس الماضية

تنسّم سياسة الأدوية الوطنية بالأهمية فيما يتصل بتحديد الأهداف والغايات الوطنية بشأن قطاع المستحضرات الصيدلانية، إلى جانب إبراز الاستراتيجيات اللازمة للوفاء بها. ومثل هذه السياسة تمثل جزءاً أساسياً من السياسة الصحية، وهي حديرة بالاعتماد والاستكمال المنتظم. وعلى الصعيد العالمي، توجد في ٧١ في المائة من البلدان سياسة وطنية منشورة للأدوية^{١٤}. ومع ذلك، فإن ثمة ٤٨ في المائة فقط من البلدان النامية قد قامت باستكمال سياستها في السنوات الخمس الأخيرة، بالقياس إلى ٨٦ في المائة من البلدان المتقدمة النمو. وفي أفريقيا، على سبيل المثال، توجد سياسة دوائية وطنية في ٧٣ في المائة من البلدان، ولكن استكمال هذه السياسة خلال الخمس سنوات الماضية لم يتم إلا بشأن ٣٣ في المائة فقط منها.

١٤ منظمة الصحة العالمية، استبيان بشأن هيكل وعمليات حالة المستحضرات الصيدلانية بالبلدان، ٢٠٠٧.

نحو شراكة عالمية معززة لتحسين الوصول للأدوية الضرورية بتكلفة ميسرة

يتحقق الوصول على نحو مضمون للأدوية الضرورية عند وجود التزامات حكومية، وانتقاء دقيق، وتمويل كاف للقطاع العام، ونظم فعّالة للتوزيع، وتنظيم للضرائب والرسوم وسائر الهوامش الإضافية. وكفالة استخدام مرشد لهذه الأدوية تعد أمراً هاماً فيما يتصل بمنع المقاومة والإفراط في الاستهلاك. وهذه المجموعة المتشابكة والمعقدة من الأنشطة تتطلب التعاون بين القطاعين العام والخاص، وبين الموصين بهذه الأدوية وموزعيها، وبين مختلف المؤسسات الحكومية أيضاً. والمستهلكون بحاجة كذلك إلى الإبلاغ من خلال نظام إعلامي واضح يتولى مخاطبة تلك الأنماط الواسعة الانتشار من المعلومات غير المتساوية.

وفي الماضي، صرحت منظمة الصحة العالمية بأن ثلث سكان العالم يفتقرون إلى الوصول للأدوية الضرورية. وفي سياق التقديرات الأكثر دقة، التي وفرتها منهجية الدراسة الاستقصائية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية للعمل في مجال الصحة، يلاحظ أنه في حوالي ٤٠ في المائة من البلدان النامية، لا يبلغ مستوى توفر الأدوية بالقطاع العام إلا الثلث فقط، أما مستوى توفرها في القطاع الخاص فإنه يناهز الثلثين. والأسعار التي يدفعها السكان من أجل الأدوية الرديفة ذات الأثمان الأشد انخفاضاً تتراوح بين ٢,٥ و ٦,٥ من أضعاف الأسعار المرجعية الدولية، في القطاعين العام والخاص على التوالي. ومن الواضح أنه يجب على كافة البلدان النامية أن تقيس مدى الوصول باستخدام منهجية هذه الدراسة كل سنتين على الأقل. وبعض البلدان النامية يتصف بمزيد من التوفر وانخفاض السعر فيما يتعلق بالأدوية، مما يوضح أن الوصول للأدوية الضرورية قابل للتحسن.

ولا شك أن ما ترمي إليه الأهداف الإنمائية للألفية من القيام، بالتعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية، بتوفير الوصول للأدوية الضرورية بتكلفة ميسرة في البلدان النامية، قد ساعد على تعبئة الموارد وتحسين التنسيق من أجل زيادة الوصول للأدوية ووسائل المعالجة الضرورية بهدف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل في كثير من البلدان. ومع هذا، فإن الوصول للأدوية الأساسية في البلدان النامية لم يكتمل بعد.

ومن الصعوبات القائمة في مجال تقدير التقدم المحرز نحو الوفاء بهذا الالتزام، الافتقار إلى وجود هدف كمي. والجهود الأخيرة لوضع مؤشرات موثوقة لقياس مدى الوصول (أي المؤشرات المتعلقة بالتوفر والسعر) ستحسن من المساءلة المتعلقة بالإجراءات العالمية التي تهدف إلى توسيع نطاق الوصول المستدام للأدوية الضرورية. والمعلومات المتوفرة في عدد من البلدان تشير إلى وجود ثغرات كبيرة فيما يتعلق بتوفر الأدوية في القطاعين العام والخاص، إلى جانب وجود تفاوتات ضخمة في الأسعار - والكثير منها يتجاوز الأسعار المرجعية الدولية - وهذا يجعل الأدوية الضرورية غير متيسرة بالنسبة للفقراء. وثمة مجموعة كبيرة من الخيارات المتعلقة بالسياسات والبرامج لدى البلدان والشركات وجماعات المستهلكين بشأن تحسين الوصول للأدوية الضرورية في شتى قطاعات البلدان النامية.

يتطلب التقدم المعجل وجود أهداف وطنية وعالمية واضحة في عدد من المجالات.

على الصعيد الوطني:

- إلغاء الضرائب والرسوم المفروضة على الأدوية الضرورية؛
- استكمال السياسة الوطنية المتصلة بالأدوية؛
- استكمال القائمة الوطنية للأدوية الضرورية؛
- اتباع سياسات تتعلق بإحلال الأدوية الرديفة محل الأدوية الضرورية؛
- كفالة وجود هوامش إضافية واضحة ومخفضة بشأن الأدوية الضرورية؛
- ضمان القيام على نحو مناسب بتوفير الأدوية الضرورية في مرافق الرعاية الصحية العامة؛
- الاضطلاع برصد روتيني لأسعار الأدوية ومدى توفرها.

وعلى الصعيد العالمي:

- تشجيع التسعير التفضيلي من جانب شركات المستحضرات الصيدلانية من أجل خفض أسعار الأدوية الضرورية في البلدان النامية التي لا توجد فيها أدوية رديفة مناظرة؛
- زيادة الترويج للأدوية الرديفة وإزالة العقبات التي تحول دون الإقبال عليها؛
- زيادة تمويل أعمال البحث والتطوير في الميادين ذات الصلة بالبلدان النامية، مما يتضمن صيغ جرعات الأطفال والأمراض الأكثر عرضة للإهمال.

الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة

الهدف

٨ - واو التعاون مع القطاع الخاص، لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يركز الهدف ٨ - واو على الآثار الإيجابية المحتملة للتكنولوجيات الجديدة في ميدان التنمية الاجتماعية - الاقتصادية بالبلدان النامية، وضرورة نشر الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويقاس هذا الهدف اليوم وفقاً للمؤشرات التالية:

المؤشرات

٨ - ١٤ الخطوط الهاتفية لكل ١٠٠ نسمة؛

٨ - ١٥ المشتركون في شبكات الهاتف الخليوي لكل ١٠٠ نسمة؛

٨ - ١٦ مستخدمو الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة.

إن الافتقار لوجود أهداف
رقمية بشأن تكنولوجيا
المعلومات والاتصالات يحول
دون رصد الالتزامات العالمية
على نحو سليم

والمجتمع الدولي لم يتفق على أهداف رقمية لأيٍّ من هذه المؤشرات. وهذا يجعل من الصعب أن يتم تحديد ثغرات التنفيذ في هذا المجال بشكل كمي. ومن الممكن، رغم ذلك، أن يقاس التقدم المحرز من حيث مدى ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو مدى اتساع خيارات هذه التكنولوجيات، وذلك من خلال هذه المؤشرات. وبغية تقدير دور وإسهام القطاع الخاص في توفير الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، توجد حاجة إلى معلومات إضافية.

الزيادة السريعة في تغطية السكان بالوصول إلى الهواتف المحمولة

زاد عدد المشتركين في الهواتف الخلوية ومستخدمي الإنترنت، بشكل سريع، منذ منتصف التسعينات، في حين أن تغطية الخطوط الهاتفية الثابتة لم تنم إلا نمواً متواضعاً. وقد ينظر إلى تكنولوجيا الهواتف المحمولة باعتبارها تمثل "التقدم الكبير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية"^١، وهي قد تعمل كحسر لتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء في مجال الحصول

١ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، التقرير المتعلق باقتصاد المعلومات ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية: النموذج الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.07.II.D.13)، الصفحة ٢١.

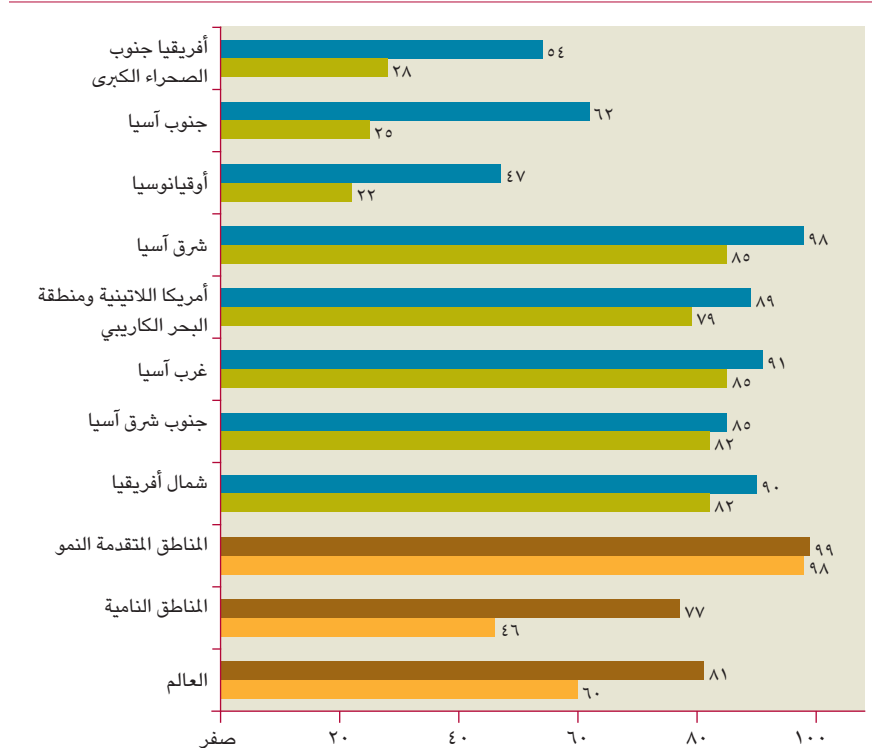
على الاتصالات السلكية واللاسلكية من خلال الحد من أوجه نقص القدرة على الاتصال التي لا تستطيع الهواتف الثابتة أن تعالجها.

وعدد المشتركين في الهواتف المحمولة قد زاد بمقدار ٥٠٠ مليون مشترك منذ عام ٢٠٠٥، حيث ارتفع هذا العدد عن ٢,٨ بليون بحلول نهاية عام ٢٠٠٦ على صعيد العالم بأسره. وفي أفريقيا، يزيد عدد المشتركين في الهواتف المحمولة عن عدد المشتركين في الهواتف الثابتة بكل بلد تقريباً، وفي عام ٢٠٠٦، أضيف ما يقرب من ٦٥ مليون من المشتركين الجدد في الهواتف المحمولة. وفي ظل وجود زهاء ٢٠٠ مليون من المشتركين بحلول نهاية عام ٢٠٠٦، يلاحظ أن ٢٢ في المائة من سكان أفريقيا لديهم هواتف محمولة. وينبغي أن يراعى، مع هذا، أنه لا يزال يوجد ما يقل عن شخص واحد قد قام بالاشتراك في هاتف محمول، وذلك من بين كل عشرة أشخاص بعدد كبير من البلدان النامية.

وثمة مقياس تكميلي المدى توفر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وهو مستوى شمول السكان بإمكانية الوصول إلى شبكات الهواتف المحمولة. ويشير هذا المقياس إلى النسبة المئوية للسكان الموجودين داخل نطاق إشارة هاتفية خلوية محمولة، بصرف النظر عما إذا كانوا من المشتركين أم لا. وهذا المقياس يتميز بنفع خاص، فالاتصالات اللاسلكية لا تساند مجرد الرسائل الصوتية، بل إنها تساند أيضاً الرسائل النصية والوصول إلى الإنترنت (بسرعات مطردة الارتفاع تتضمن استخدام النطاقات العريضة). ويتضح من الشكل ٢٢ أنه قد حدثت زيادة في تغطية السكان بالهواتف المحمولة، حيث ارتفعت هذه التغطية من ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٨١ في المائة في عام ٢٠٠٦. وبحلول عام ٢٠٠٦، كانت نسبة ٧٧ في المائة من سكان البلدان

الشكل ٢٢

السكان المشمولون بتغطية إشارة هاتفية خلوية محمولة، ٢٠٠١ و٢٠٠٦ (نسبة مئوية)



المصدر: الاتحاد الدولي

للاتصالات، بناءً على بيانات مستقاة من السلطات أو الوزارات الوطنية المعنية بتنظيم الاتصالات.

ملاحظة: تعرف هذه التغطية

بأنها نسبة السكان المشمولين بخدمات هواتف خلوية محمولة. وهي لا تتضمن الاشتراك في هذه الخدمات.

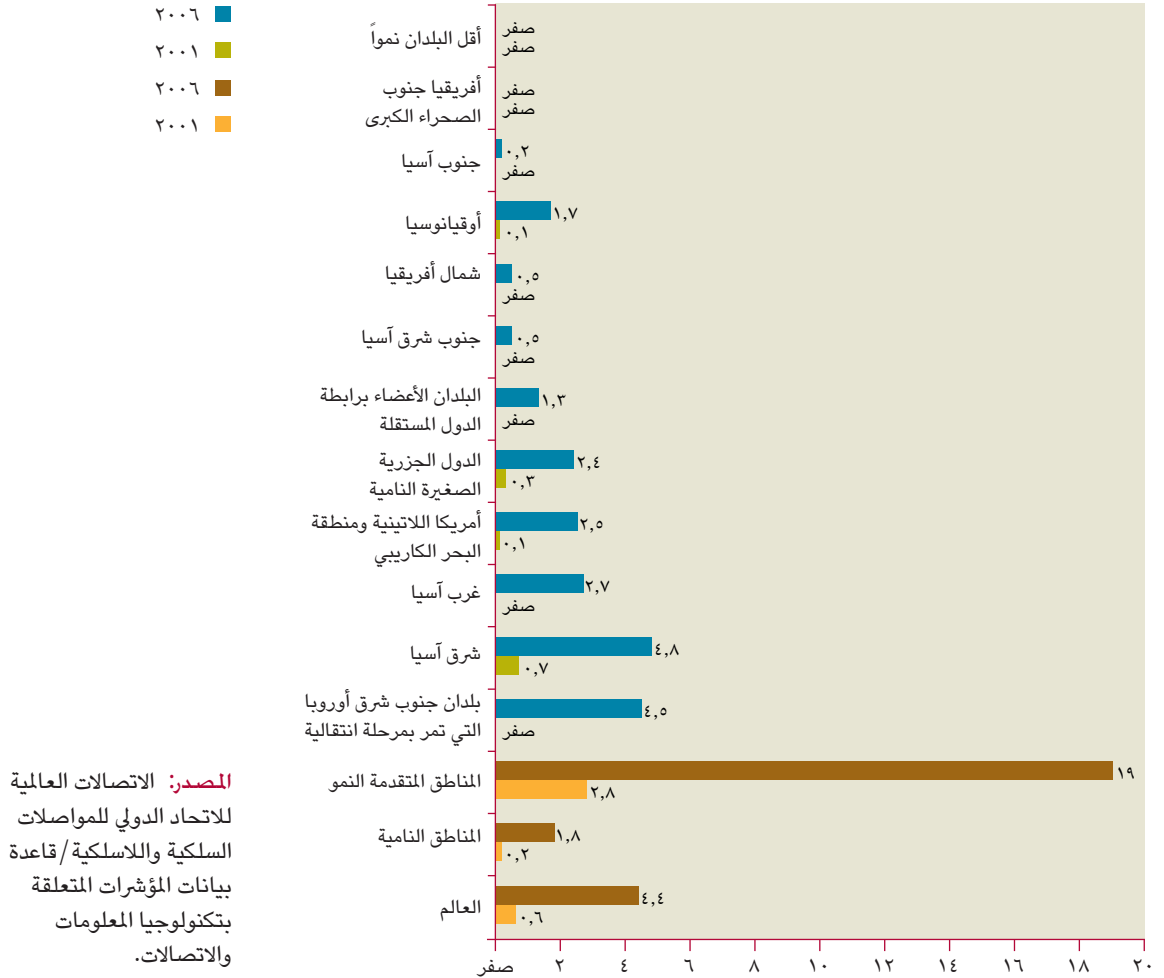
النامية مغطاة بإشارات هاتفية محمولة. والمعدلات الدنيا لهذه التغطية منتشرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، حيث تعيش نسبتا ٥٤ و ٦٢ في المائة من السكان، على التوالي، في مناطق مشمولة بالتغطية ذات الصلة.

ومن المتوقع لتغطية السكان بإمكانية الوصول إلى الهواتف المحمولة أن تستمر في التزايد في السنوات القادمة، وذلك في إطار سرعة التوسع في المقومات الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يرجع بصفة رئيسية إلى الاستثمار الضخم في هذه المقومات الأساسية من جانب القطاع الخاص^٢.

يفضي التوسع العاجل في تغطية السكان بإمكانية الوصول إلى شبكات الهواتف المحمولة إلى تضيق الثغرات القائمة فيما يتعلق بالحصول على تكنولوجيا الاتصالات

الشكل ٢٣

مجموع المشتركين في الإنترنت ذات النطاقات العريضة والثابتة لكل مائة من السكان، ٢٠٠١ و ٢٠٠٦



^٢ ما برحت الهيئة التجارية العالمية المعنية بصناعة الهواتف المحمولة تشارك بنشاط في توسيع نطاق الإشارات المحمولة، مع إيلاء الاهتمام بذلك على نحو خاص في المناطق الأشد فقراً، كما يتمثل مما جرى مؤخراً من تمديد مستوى التغطية بهذه الإشارات في أفريقيا. انظر: http://www.gsmworld.com/news/press_2008/.press08_34.shtml

الفجوة الرقمية في استخدام الإنترنت

يُضطلع استخدام النطاقات العريضة بدور هام في تحويل البلدان إلى مجتمعات للمعلومات، وبعض التطبيقات ذات الآثار الأعظم شأناً على السكان والأعمال التجارية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بهذا الاستخدام^٣. والبيانات الإقليمية المتصلة باستخدام النطاقات العريضة الثابتة، والموضحة في الشكل ٢٣، تبين أن ثمة تفاوتات كبيرة. وفي غالبية المناطق النامية، يراعى أن عدد المشتركين في النطاقات العريضة الثابتة لا يكاد يذكر، في حين أن البلدان المتقدمة النمو تقترب من معدل تغلغل يصل إلى ٢٠ في المائة. وبحلول عام ٢٠٠٦، كانت غالبية البلدان الواقعة بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لم تقم بعد بنشر خدمات النطاقات العريضة على نحو تجاري، وفي حالة توفر هذه الخدمات، فإنها تظل بعيدة عن المتناول، حيث إنها باهظة التكلفة بشكل لا يطاق.

وتمت زيادة في استخدام الإنترنت وتغلغلها على الصعيد العالمي بأسره، ولكن البلدان المتقدمة النمو لا تزال تضم غالبية المستخدمين، كما أنها تتميز بأعلى معدلات التغلغل. وفي عام ٢٠٠٢، كان توفر الإنترنت في البلدان المتقدمة النمو يبلغ ٩ أضعاف نظيره في البلدان النامية؛ وفي عام ٢٠٠٦، كان التوفر ذو الصلة يبلغ ٦ أضعاف. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٦، كان ما يكاد أن يزيد عن ١٨ في المائة من سكان العالم يستخدمون الإنترنت. ومع هذا، فإن النسب ذات الشأن كانت في صالح البلدان ذات الدخل المرتفع. وما يقرب من ٦٠ في المائة من السكان في المناطق المتقدمة النمو كانوا يستخدمون الإنترنت في عام ٢٠٠٦، بالقياس إلى ١١ في المائة بالمناطق النامية و ١ في المائة في البلدان الـ ٤٩ الأقل نمواً^٤.

محدودية وصول البلدان الفقيرة للإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام

من العوائق التي تحول دون توسيع نطاق استخدام الإنترنت - سواء أكانت ذات نطاق عريض أم لا - ارتفاع تكلفة هذه التكنولوجيا بالنسبة لمتوسط الدخل في البلدان النامية. ومتوسط تكاليف الاشتراك في الإنترنت قد هبط في جميع المناطق بالقيمة (الاسمية) للدولار، وبعض المناطق النامية يقوم الآن بتوفير خدمات في هذا الصدد بأسر تكلفة مما هو عليه الحال في البلدان المتقدمة النمو، ولكن رسوم هذه الخدمات تتسم بمزيد من الارتفاع، كما أنها باهظة التكلفة على نحو لا يطاق في بعض المناطق (الشكل ٢٤). وفي أفريقيا جنوب الصحراء، وفي أقل البلدان نمواً أيضاً، يبلغ متوسط الأسعار الشهرية ذات الصلة ١، ٢٣، و ٣٦، ٢ من الدخل الشهري، على التوالي، وذلك على الرغم من انخفاض الأسعار بشكل كبير عن مستواها في عام ٢٠٠٣. وعلى النقيض من هذا، يلاحظ أن المشتركين في الإنترنت بالبلدان المتقدمة النمو يدفعون في المتوسط ما يقل عن ١ في المائة من دخلهم الشهري.

وعلى نحو هام، يلاحظ أن أوجه النقص في توفير الهياكل الأساسية العامة والكهرباء بصفة خاصة تحول، بشكل كبير، دون انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو

يتسم استخدام الإنترنت ذات النطاق العريض بالبطء في كثير من البلدان النامية...

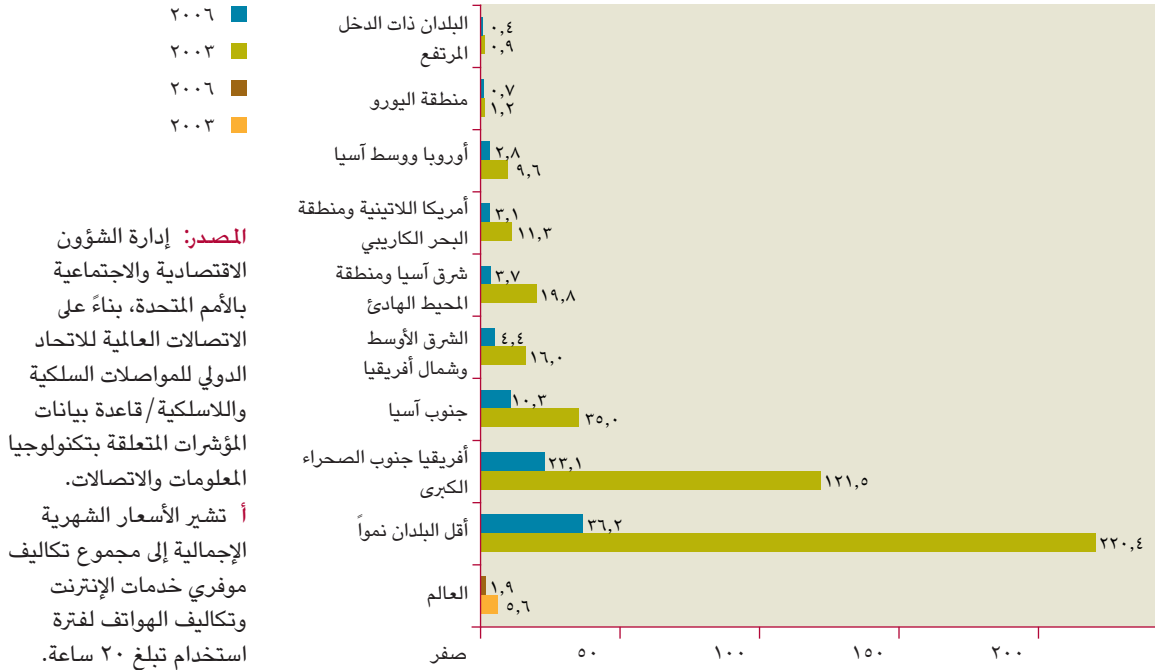
... ويتمثل السبب في ذلك في ارتفاع التكاليف ونقص الهياكل الأساسية

^٣ من المتوقع للوصول اللاسلكي للنطاقات العريضة أن يقوم بدور رئيسي فيما يتعلق بالبلدان النامية. وفي الوقت الراهن، يلاحظ مع ذلك أن البيانات المتصلة بالنطاقات العريضة المحمولة غير متوفرة حتى الآن بشكل كاف (كما أنها غير قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي).

^٤ ينبغي الرجوع إلى التقرير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٨ من أجل الاطلاع على بيانات عن هذا المؤشر ومناقشته له، وانظر أيضاً: <http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Host.aspx?Content=Products/ProgressReports.htm>.

الشكل ٢٤

السعر الشهري الإجمالي لاستخدام الإنترنت كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي الشهري للفرد الواحد، ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦



أسرع. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تبلغ النسبة المئوية للسكان المحرومين من الوصول للكهرباء ٧٤ في المائة، بالقياس إلى ١٠ في المائة بأمريكا اللاتينية وما يقرب من الوصول الشامل في البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (الشكل ٢٥). ومن جراء انخفاض مستوى التغطية، من ناحية أولى، وفي ضوء عدم كفاءة شبكات توزيع الكهرباء (مما ينعكس في ارتفاع معدلات الخسائر في مجال نقل وتوزيع الطاقة)، من ناحية ثانية، يلاحظ أن الفرد العادي في البلدان النامية، وخاصة بجنوب آسيا وأقل البلدان نمواً، يستهلك قدرأ أقل من الطاقة الكهربائية ويعاني من ساعات أطول لانقطاع التيار، مما يجد من إمكانية الوصول بصورة منتظمة للتكنولوجيا الحديثة المتعلقة بالمعلومات والاتصالات.

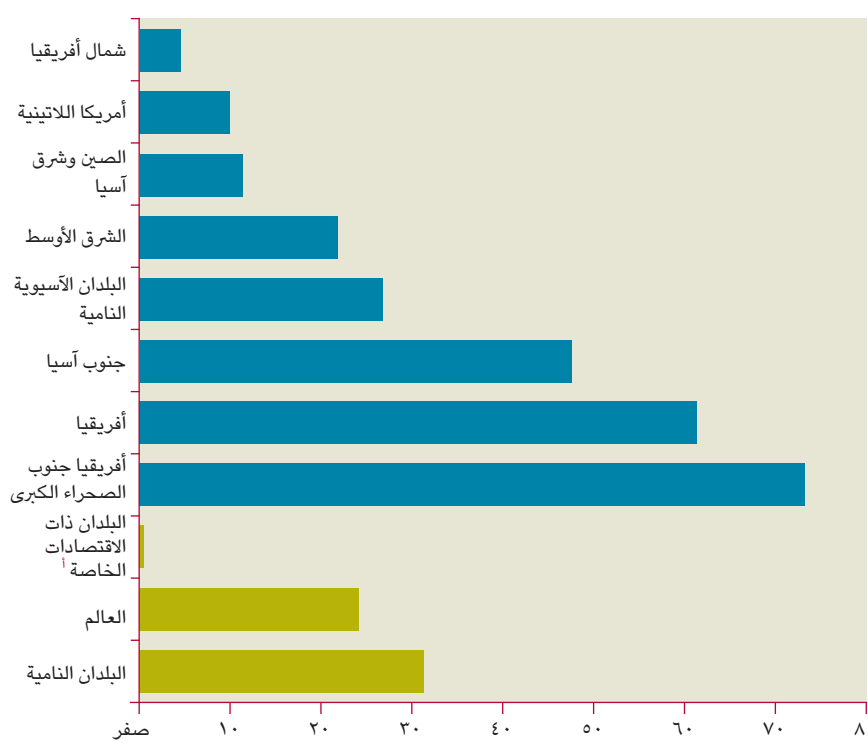
الشركات العامة/ الخاصة أم الخصخصة؟

يمثل تعزيز الشركات العامة/الخاصة أمراً ضرورياً فيما يتعلق بتوسيع نطاق الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة في البلدان النامية

إنّ المؤشرات القائمة للأهداف الإنمائية للألفية، والمتصلة برصد الهدف ٨ - واو، لم تتناول على نحو محدد دور وإسهام القطاع الخاص في توفير الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، كما أنها لم تبرز مضمون الهدف، الذي يركز على تعزيز الشركات الخاصة - العامة. ولا توجد سوى معلومات متسقة ضئيلة بشأن مدى أهمية هذه الشركات على الصعيد العالمي. وثمة اتجاه، رغم ذلك، نحو زيادة الدور المتصل بالقطاع الخاص من جراء انتشار الخصخصة وإلغاء القيود في ميدان قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويوضح الشكل ٢٦ مشاركة القطاع الخاص في استثمارات الهياكل الأساسية في مجال هذه الاتصالات. وقد أصبح دور القطاع الخاص سائداً في بلدان الشرق الأوسط وشمال

الشكل ٢٥

النسبة المئوية للمثوية للسكان المحرومين من الكهرباء، حسب المناطق، ٢٠٠٥



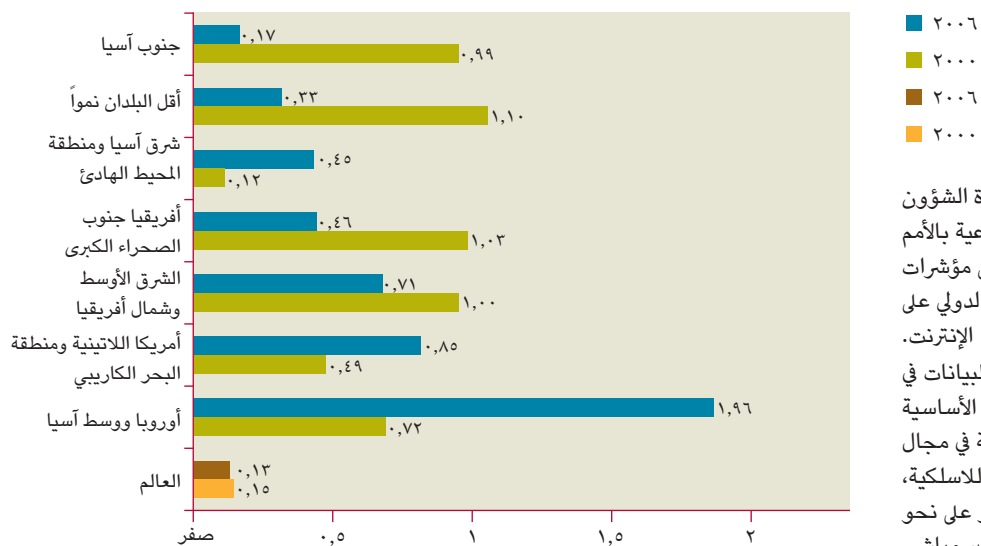
المصدر: إدارة الشؤون

الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، استناداً إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٨، الصفحة ١٩١.

أ البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الشكل ٢٦

الاستثمار في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية مع مشاركة خاصة تمثل نسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، ٢٠٠٦ و ٢٠٠٥



المصدر: إدارة الشؤون

الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، بناءً على مؤشرات التنمية للبنك الدولي على الإنترنت.

ملاحظة: تشير البيانات في

مشاريع الهياكل الأساسية بمشاركة خاصة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، مما يفيد الجمهور على نحو مباشر أو غير مباشر.

أفريقيا والمنطقة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، وكافة هذه المناطق كانت قد اعتادت أن تكون تقريباً معزول عن الاستثمار والاستغلال في حقل الهياكل الأساسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والشركات العامة/الخاصة تسهم أيضاً في بناء قدرات الأفراد والأعمال التجارية الخاصة بالبلدان النامية، وذلك بهدف القيام بأسلوب أكثر كفاءة باستخدام التكنولوجيا، مما يتضمن تلك البرامج التي من شأنها أن تساند التعليم والتدريب المهنيين للشباب من البلدان الفقيرة^٥.

وزيادة الوصول لفوائد الاتصالات السلكية واللاسلكية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتطلب وجود أسواق تنافسية وفعالة. وبيانات الاتحاد الدولي للاتصالات توضح أنه بحلول نهاية عام ٢٠٠٦، كانت هناك ١٤٩ بلداً في العالم (أي ٧٨ في المائة من جميع البلدان) تضم سوقاً تنافسية للهواتف الخلوية المحمولة. والنسبة ذات الصلة أعلى من ذلك أيضاً في سوق الإنترنت، حيث توجد في ٩٢ في المائة من بلدان العالم شركات متنافسة تظطلع بتقديم خدمات الإنترنت (انظر الشكل ٢٧). وبغية تقليل التكاليف، يجب على الحكومات أن تتصدى للضرائب المفروضة على الهواتف المحمولة بصفة خاصة والرسوم المرتفعة المتعلقة بالتراخيص، التي تقيد من الوصول للتكنولوجيا الحديثة وتزيد من تكاليف استعمالها. وعلاوة على هذا، فإن العقبات المتصلة بالتجارة والاستثمار قد تقيد من الأخذ بالجديد من التكنولوجيات. وثمة بلدان نامية كثيرة قد تقوض ما لديها من استراتيجيات خاصة بتشجيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال فرض تعريفات جمركية عالية على منتجات المعلومات والاتصالات.

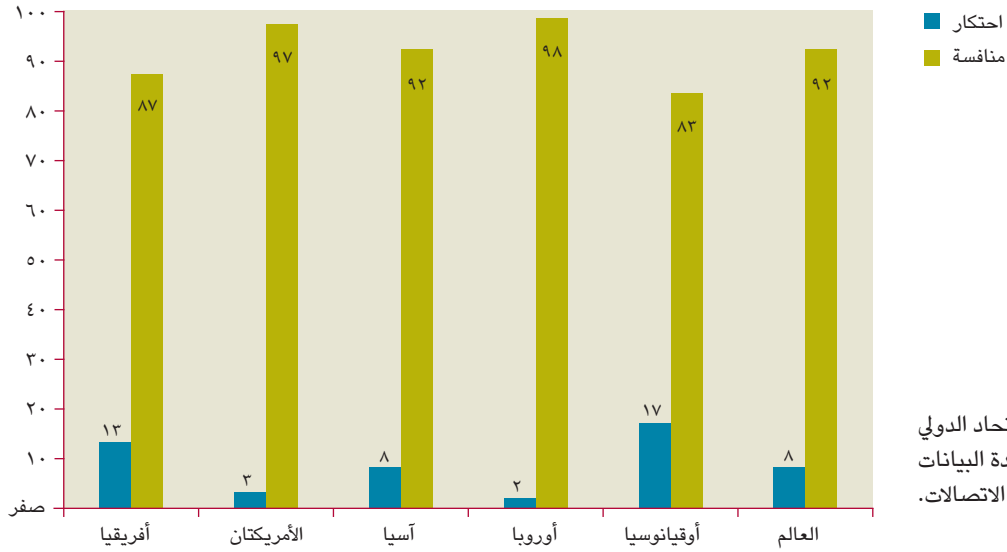
وفي الوقت الراهن، لا يوجد إلا حافز تجاري ضئيل فيما يتصل بقيام القطاع الخاص بإجراء أبحاث تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للفقراء الذين يعيشون في البلدان المنخفضة الدخل. وثمة حاجة إلى هئية حوافز من هذا القبيل، فضلاً عن وضع ممارسات من شأنها أن تيسر من نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وأن تنشئ قدرات محلية. والأفكار المتصلة بتقديم "حواسيب حجرية بسعر ١٠٠ دولار للحاسوب الواحد" إلى جانب "هواتف بسعر ٢٠ دولاراً للهاتف الواحد في أفريقيا" قد ولدت مشاريع أخرى ترمي إلى تقديم معدات رخيصة تتعلق بالمعلومات من أجل الفقراء، وذلك في أشكال متنوعة (حواسيب شخصية، وحواسيب حجرية، وهواتف محمولة، وأجهزة للمساعدة الرقمية الشخصية، وما إلى ذلك)^٦. ومن الحري أيضاً بالشركات الخاصة أن تنظر في احتياجات البلدان الفقيرة، وذلك عن طريق التسعير التفضيلي للخدمات والمعاملة التباينية فيما يتصل بسداد رسوم التراخيص، لتسهيل نشر التكنولوجيا الحديثة على نحو أكثر سرعة. ومن أمثلة هذا، اختلاف الأسعار التي يدفعها قارئو بعض الصحف الأكاديمية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، بالإضافة إلى الأخذ بتمييز إيجابي مماثل عند تحديد أسعار منتجات البرمجيات. ويجب على الشركاء العالميين أن يعملوا على توفير حوافز من شأنها أن تعمم مثل هذه الممارسات التي من شأنها أن تساعد في نشر التكنولوجيا لأغراض التنمية.

^٥ توجد أمثلة لهذه الأنواع من الشركات، وهي مقدمة من مبادرة مركز تدريب الإنترنت، التي تمثل شراكة بين الاتحاد الدولي للاتصالات وشركة سيسكو من بين شركاء آخرين (انظر: <http://www.itu.int/ITU-D/hrd/>), (وكان الوصول إلى هذا الموقع في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨). أما مخطط تعليم الشباب فهو يوفر منحاً دراسية للشباب في إطار من المشاركة مع الاتحاد الدولي للاتصالات (انظر: http://www.itu.int/ITU_D/youth/yes/youth_education_scheme.html), (وكان الوصول إلى هذا الموقع في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨).

^٦ يمكن الاطلاع على أمثلة هذه المبادرات في الموقع: <http://www.infodev.org/en/Project.37.html>.

الشكل ٢٧

الخصخصة والمنافسة (نسبة مئوية)



المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، قاعدة البيانات العالمية لتنظيم الاتصالات.

ضرورة تعزيز الشراكة العالمية المتعلقة بالوصول إلى التكنولوجيا الجديدة

إن ثمة أهمية كبيرة لتحسين الوصول إلى التكنولوجيا الجديدة فيما يخص التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الغايات الأخرى للأهداف الإنمائية للألفية. ولا يوجد اليوم لإطار هذه الأهداف مقصد كمي محدد بشأن التكنولوجيا. وفي الوقت الذي حدث فيه توسع كبير في مجال الوصول إلى الهواتف المحمولة والحواسيب، يلاحظ أن الفجوة الرقمية قد تزايدت فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من جراء الحد من الوصول إلى تلك النوعية من التكنولوجيا التي تعدّ اليوم ذات أهمية حاسمة بالنسبة لزيادة الإنتاجية، واستدامة النمو الاقتصادي، وتحسين توفير التكنولوجيا في ميادين من قبيل الصحة والتعليم والإدارة العامة.

وبغية جني فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ينبغي أن ينظر إلى هذه التكنولوجيا باعتبارها وسيلة من وسائل التنمية، لا باعتبارها غاية في حد ذاتها. ومن أجل الاطلاع برصد هذا، يلزم تحديد مؤشرات إضافية من شأنها أن تقيس آثار التكنولوجيا الجديدة على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية بوصفها جزءاً من إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

وهناك أهمية لالتزام القطاع الخاص فيما يتصل بتطوير ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع هذا، فإن القطاع العام يضطلع بدور داعم له شأنه في مجال تشجيع العمل بسياسة واضحة مشجعة للتنافس وقابلة للتنبؤ، وهيئة إطار قانوني وتنظيمي مناسب، مما يوفر حوافز ومساندات مناسبة للقطاع الخاص. وثمة شأن أيضاً لدور الحكومات فيما يتصل بوضع استراتيجيات وقواعد وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل القيام على نحو سليم بإدارة شؤون هذا القطاع. ومن العوامل الهامة أيضاً بالنسبة لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية، توفير هياكل أساسية عامة (تتضمن تغطية محسنة للخدمات الأساسية من قبيل الكهرباء) والاضطلاع بتقدم سريع في ميدان تنمية الموارد البشرية بهدف استخدام التكنولوجيا على نحو أكثر فعالية. وقد يتطلب تمكين المواطنين من استخدام تكنولوجيا المعلومات

الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة

والاتصالات بأسلوب يتسم بالكفاءة زيادة التشديد على النهج التعليمية الداعمة في المناهج المدرسية والتدريبات المهنية.

وعلى الصعيد العالمي، يلاحظ أن تحقيق مزيد من المرونة في تفسير الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، بهدف تكييف حماية حقوق التأليف والنشر وبراءات الاختراع والتصميمات الصناعية وفق الاحتياجات الخاصة للبلدان التي تجتاز مستويات مختلفة من مستويات التنمية، من شأنه أن يساهم في التعجيل بنشر التكنولوجيا لأغراض التنمية، كما يتضح من تجربة البلدان المتقدمة النمو في المراحل المبكرة لاضطلاعها بالتصنيع.

وبالإضافة إلى تحسين الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يراعى أن البلدان النامية بحاجة إلى الحصول على دعم أوسع نطاقاً فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا للقيام بالتطبيقات اللازمة في المجالات الرئيسية، وخاصة في التنمية الزراعية، والوصول المحسن للأدوية الضرورية، والتكيف مع تغير المناخ.

تتضمن الإجراءات اللازمة لتوسيع نطاق الوصول للتكنولوجيا من أجل التنمية ما يلي:

- صوغ استراتيجيات وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على أن تكون هذه الاستراتيجيات متوافقة مع الاستراتيجيات الإنمائية الأوسع نطاقاً؛
- إضفاء مزيد من المرونة على الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، من أجل التعجيل بنشر التكنولوجيا المتعلقة بالتنمية في البلدان النامية، بما في ذلك التكنولوجيا الخاصة بالطاقة المتجددة والتكيف مع تغير المناخ؛
- زيادة الجهود المبذولة بهدف توسيع نطاق الهياكل الأساسية (من قبيل الإمداد بالكهرباء) ومقومات تيسير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل؛
- تهيئة الحوافز اللازمة للقطاع الخاص حتى يأتي بتكنولوجيات تتسم بالأهمية بالنسبة لسكان البلدان المنخفضة الدخل، مما يشمل تلك التكنولوجيات التي تعالج قضايا التكيف مع تغير المناخ والطاقة المتجددة؛
- الاضطلاع بتحديد أسعار تفضيلية، تتسم بمزيد من اتساع النطاق، وذلك من أجل تقليل تكاليف التكنولوجيا الرئيسية في البلدان النامية، حتى يصبح الوصول لتلك التكنولوجيات ميسر التكلفة بالنسبة للجميع.

<http://www.un.org/esa/policy/mdggap>

من منشورات الأمم المتحدة

ISBN 978-92-1-600021-9

Sales No. A.08.I.17

08-42638 — August 2008 — 1.180

